جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



رؤى اقتصادية

مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة

رؤى اقتصادية

تهتم
بالرؤى الاقتصادية
في مجال القضايا الاقتصادية
المعاصرة و موضوعات
التنمية المستدامة

العدد الرابع جوان 2013 ISSN 2253 – 0088

4

أ. رايس فضيل
أ. أيت يحيى سمير
أ. غربي هشام
أ. لطفي مخزومي
أ. علي باللموشي
د. أحمد بن عيشاوي
أ. بن عبد العزيز سفيان
أ. مجاهد سيد أحمد
أ. هشام لبزة
أ. أحمد نصير
أ. حجاب عيسى
أ. زهير عماري
أ/ رياض ريمي
أ/عقبــة ريمي
أ. بن زيوش صلاح الدين



www.univ-eloued.dz/roa/



4



الأعداد السابقة

العدد الأول	2011
العدد الثاني العدد الثالث	2012

مجلة رؤى اقتصادية

مجلة علمية محكمة، متخصصة، تهتم بالرؤى الاقتصادية في مجال القضايا الاقتصادية المعاصرة وموضوعات التنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد الرابع - جوان 2013 -

ISSN 2253-0088

للتواصل والاستفسار

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

ن. ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة

roa.iktissadia@gmail.com

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia
العدد الرابع / جوان 2013

الهيئة العلمية للمجلة

شروط النشر

1. أن لا يكون « البحث » قد قدم أو نشر من قبل، ولا يقبل أكثر من باحثين في العمل الواحد . ومن الضروري أن يرفق « نص البحث » في مستهله بملخص بـ « اللغة العربية » لا يتجاوز نصف صفحة، تليه الكلمات المفتاحية.

2. يجب أن لا يقل حجم الدراسة عن عشر صفحات وأن لا يزيد عن عشرين، بما في ذلك « المراجع » و« الملحقات » وغيرها.

3. ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وبالحروف اللاتينية ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4. يُراعى في المقال أساسيات منهجية البحث العلمي

5. تكتب « البحوث » على وجه واحد لأوراق بيضاء حجم (A 4) بواسطة برنامج تحرير النصوص « *Microsoft Word* » بهوامش (2.5 سم) على كافة الاتجاهات، بنمط خط *Simplified Arabic : 14*)

- (ولـ « اللغة الأجنبية » نمط الخط(*Times New Roman : 12*) ،

6. يكتب أسفل عناوين « الدراسة »، عبارة (من إعداد :)، ثم « اسم الباحث » ثم « الرتبة العلمية »،ثم « الوظيفة الحالية » ثم « المؤسسة التي ينتمي إليها . « وأخيرا « البريد الإلكتروني » . كل ذلك بالتوسيط . وفي حال وجود باحثين تكتب معلوماتهما متقابلة.

7. تخضع جميع البحوث للتحكيم، ويتم إعلام الباحث بقرار الهيئة العلمية.

8. يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

9. تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها ، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

10. على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة. *www.univ-eloued.dz/roa/*

11. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: *roa.iktissadia@gmail.com*

المحتــويات

التبعية الغذائية في الجزائر
- أبعاد المشكلة و أفاق التغيير -

أ. رايس فضيل
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة تبسة
foudil.rais@yahoo.com

أ. أيت يحيى سمير
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة تبسة
say082@yahoo.com

أ. غربي هشام
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
والعلوم التجارية
جامعة الوادي
ghichamdz@gmail.com

الملخص:

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، حيث تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الإقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية و ذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة للواردات الغذائية مقارنة مع إجمالي الواردات تعكس مدى التبعية للخارج في المجال الغذائي مع الإشارة أنه في بعض السنوات كان هناك عجز كبير في مادة غذائية إستراتيجية و هي الحبوب. أي أن العقلية الإستهلاكية مترسخة في الإقتصاد الجزائري، فبدل تحويل جزء من الموارد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات للإستثمار الفلاحي من أجل زيادة و تنويع الإنتاج و زيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية. يتطلب التعامل مع هذه الوضعية المزرية صياغة إستراتيجية وطنية في هذا المجال و تكون في المدى الطويل الهدف منها: تحقيق الأمن الغذائي و لو نسبيا، و ينجر عن ذلك تحقق أهداف إستراتيجية إخرى كتنويع مصادر الدخل الوطني و زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة التوظيف و تحسين المستوى المعيشي.

الكلمات المفتاحية: التبعية الغذائية، الإستثمار الفلاحي، الريع النفطي، الميزان التجاري الغذائي.

تقديم:

نظرا للوضعية المزرية التي يعرفها قطاع الفلاحة في الجزائر، سواءا من حيث كمية و نوعية الإنتاج، أو إستغلال الموارد المتاحة، حيث مازالت مساهمة هذا القطاع محدودة و متواضعة في تكوين الناتج و كذا توظيف اليد العاملة، كما أن جزء كبير من الواردات الجزائرية عبارة عن مواد غذائية، رغم توفر كل الإمكانات لتقليص هذه الواردات، فالجزائر بكل الموارد المتاحة لديها مازالت مستوردة للعديد من المواد الأساسية التي تعبر من جهة عن وجود تبعية غذائية، و من جهة أخرى تمثل مصدر من مصادر تسرب العملة الأجنبية.

بناءا عليه فإن معالجة المشكلة في الوقت الراهن يعتبر ذو أولوية قصوى نظرا للموارد المالية المتوفرة و التي نتجت عن تراكم ريع المحروقات، فالنهوض بالقطاع الفلاحي يساعد على زيادة و تنويع الإنتاج و كذا توظيف اليد العاملة بالإضافة إلى أن ذلك يعتبر منفذ من منافذ توسيع الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني عبر الإستغلال الأمثل لريع المحروقات.

تقسم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور يتناول المحور الأول أبعاد المشكلة المدروسة، أما المحور الثاني يتناول الموارد المتاحة، و يتناول المحور الثالث المبادرة الرسمية للتغيير مع بعض المقترحات.

أولا- أبعاد المشكلة:

بإستقراء بيانات ميزان المدفوعات يظهر الوزن الكبير للواردات الغذائية مقارنة بالأنواع الأخرى للواردات، و بالمقابل يلاحظ الضعف الكبير للصادرات من نفس المواد، و يعبر ذلك بحق عن الخلل الهيكلي في القطاع الخارجي. وعدم التفكير في الحل سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلة مع مرور الوقت و قد تأخذ أبعادا أخرى. و لعل البعد النقدي من أهمها، و المقصود هن أن هذه المشكلة من مصادر التضخم المحلي كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (01): معدل تضخم أسعار مواد المجموعة الأولى (مدينة الجزائر).

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1	27,2	25,2	24,7	22,7	20		17,6	17,7	18	19,7	14,9
2	1,2	-0,8	5,5	0,3	3,9	4,47	-1,07	4,22	6,36	7,5	8,23
3	---	---	2,96	2,57	1,46	3,6	3,21	0,95	1,71	2,81	3,73

1- الواردات الغذائية إلى الإجمالي.

2- مؤشر أسعار المجموعة 1.

3- التغيرات خارج المواد الغذائية.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 01، سبتمبر 2007.

فاستمرار التبعية الغذائية للخارج يعتبر من أهم أسباب التضخم كما سبق الإشارة إلى ذلك.

يمكن النظر إلى هذه المشكلة عبر أكثر من قناة:

- أن الكثير من الواردات تعتبر من السلع المكونة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك و التي على أساسها يحسب معدل التضخم في الجزائر، و تذبذب أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية يؤدي إلى تذبذب المستوى العام للأسعار محليا نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.

- إن إستمرار إرتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية و التي تشكل نسبة كبيرة من سلع السلة يؤدي إلى تدخل الدولة عن طريق الدعم كما سبقت الإشارة، و بالتالي فإن تذبذب الأسعار في السوق الدولية يؤدي إلى تذبذب النفقات العمومية في الداخل.

إذن تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر مصدر لعدم الإستقرار النقدي كما أن القضاء على هذه التبعية يعتبر منفذ من المنافذ التي يمكن إستغلالها لإستثمار الفوائض النقدية المتاحة و تنويع الإنتاج و تحقيق تنمية زراعية و الإكتفاء الذاتي، و لاشك أن هذا الإدراك الذي كان موجودا منذ عقود لدى القلة من الطبقة الحاكمة أما الأن فإنه حديث العام و الخاص نظرا للأثار المترتبة على هذه التبعية.

تلحق هذه التبعية أظرارا بليغة بالإقتصاد من عدة جوانب منها:

- خطورة الإعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء نظرا للتكاليف الضخمة التي تدفع بالعملة الصعبة.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي مرتبط بتوفير السلع الغذائية بأسعار معقولة للسكان.
- تحقيق التنمية الزراعية يمكن أن يكون سريعا، و ثمارها يمكن أن تتحقق في وقت أقصر بكثير مما كان يعتقد فضلا عن أن عائد الإستثمار يمكن أن يكون مجزيا. كما أن النجاح في تعظيم الإنتاج الزراعي يساعد على قيام صناعات غذائية ذات قيمة مضافة عالية.

ثانيا- واقع قطاع الفلاحة في الجزائر:

إذا أصبحت قضية الأمن الغذائي و مدخلها التنمية الزراعية المتسارعة قضية حيوية تستحق أن يبذل فيها كل جهد، و لتحقيق ذلك لابد من دراسة مجموعة من الجونب: الإمكانات المتاحة، الفرص الممكنة، السياسات الواجبة التنفيذ، و قبل كل شيء الأهداف المرجوة.

في الجزائر يمكن إختصار أهم الأهداف المرجوة من تحقيق تنمية زراعية في:

- تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجال الغذائي.
- تنويع الإقتصاد الوطني إنتاجيا و تطوير الموارد المتاحة للوصول إلى دولة تصدر الغذاء و لو نسبيا.
- إضافة حلقة مهمة إلى الصناعة و هي أن الزراعة تستخدم مخرجات الصناعة كالبتروكيماويات، و التعدين و تقدم مخرجات تمكن من قيام و إزدهار صناعات أخرى و هي الصناعات الغذائية.
- إستغلال الإيرادات المالية المتاحة من أجل تنويع مصادر الدخل و هيكل و حجم القيمة المضافة مما يسمح من معالجة مشكلة البطالة.

بالنسبة للموارد المتاحة تحتل الأراضي المستغلة في الزراعة حوالي 21٪ من المساحة الإجمالية للبلاد والتي تقدر بـ 49 مليون هكتار موزعة كمايلي :[1]

- 8,4 مليون هكتار مزروعة من بينها 7,5 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل السنوية وحوالي 1 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل الدائمة،

---

[1]- **ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص: 35.*www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc*

- 33 مليون هكتار مستغلة كمعابر،
- 6,6 مليون هكتار من الغابات والسهوب والحلفاء. وتمثل مساحة 929.000 هكتار من الأراضي المسقية نسبة 11٪ من المساحة الصالحة للزراعة.

تمتلك الجزائر 8,4 مليون هكتار من المساحة الزراعية، أي ما يعادل 3,5٪ من المساحة الإجمالية للبلاد. وبالقياس إلى ضعف الاستهلاك الوطني فيما يخص الأراضي الزراعية، انخفضت نسبة " الوفرة/ساكن" بوضوح كبير بين سنة 1962 و2008 (0,75 هكتار /ساكن سنة 1962 ، 0,24 هكتار /ساكن سنة 2008).

ويؤكد لنا الإحصاء العام للزراعة خلال سنة 2001 هيمنة الاستثمارات الصغيرة: 62٪ من الاستثمارات الجزائرية تمتلك مساحة زراعية تقل عن 5 هكتار أما الاستثمارات الكبيرة فهي بنسبة 24٪ من المساحة الصالحة للزراعة وتمثل سوى 2٪ من مجموع الاستثمارات الجزائرية.

إضافة إلى المساحة المزروعة و القابلة للزراعة فإن عنصر اليد العاملة متوفر و يمكن إستغلال هذه الميزة للنهوض بالقطاع، فضلا عن ذلك هناك بعض المزايا الأخرى التي تشجع على الدخول في مثل هذه الأنشطة:

- حجم الطلب على السلع الغذائية (كما يوضحه حجم هذا النوع من الواردات).
- الموارد المالية المتاحة و التي تمثل قوة شرائية للدولة يجب الإسراع في إستثمارها بشكل منتج لتفادي التناقص في قيمتها.

فيما يتعلق بالفرص الممكنة يمكن النظر إلى هذا الجانب بالتركيز على نوع الأنشطة الفلاحية و الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كأن يتم التركيز على المزروعات التي تناسب أنواع المناخ السائد، فمناخ الشمال رطب و معتدل و ممطر ويناسب أكثر زراعة الخضر و الفواكه، ومناطق الهضاب العليا يسودها مناخ يناسب زراعة الحبوب و الزيتون، المناخ الصحراوي تسوده زراعة النخيل، ويجب الحفاظ على هذه الزراعة و تطويرها بكل الوسائل الممكنة.

بالنسبة لليد العاملة كعامل إنتاجي لهذا القطاع ذات وفرة كبيرة و خاصة في المناطق الريفية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلى العمالة الكلية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة (%)	26,3	27,2	27	27,2	27	27	27,3	27,2

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

يلاحظ أنه برغم التغيرات الكبيرة التي عرفها الإقتصاد الوطني فإن العمالة في القطاع الفلاحي بقيت تقريبا ثابتة كنسبة إلى العمالة الكلية. و هو ما يوضح أن هذا القطاع لم ينمو بالشكل الكافي لكي يمتص المزيد من اليد العاملة.

من جهة أخرى فإن ما يستدعي النهوض بهذا القطاع هو أن مداخيل الأسر لهذا القطاع تعتبر الأضعف من بين القطاعات الأخرى:

جدول رقم (03): مداخيل الأسر في القطاع الفلاحي نسبة إلى إجمالي الرواتب و الأجور (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مداخيل الأسر	**4,2**	**4,39**	**4,2**	**4,1**	**5,3**	**5,32**	**5,33**

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

لقد إنعكس هذا التدهور في مداخيل الأسر في هذا القطاع في تفشي ظاهرة النزوح الريفي و التي تسببت في مشاكل عديدة أخرى كمشكلة السكن، بالإضافة إلى أن إنخفاض المداخيل لهذا القطاع و التخلي المتزايد عن الأنشطة الفلاحية ساهم في تراجع الإنتاج الفلاحي، يرجع هذا الضعف أيضا إلى طبيعة الزراعة في الجزائر و التي تعتمد في معظمها على الأمطار، حيث أن هناك مناطق لا تعرف تساقط الأمطار سنويا و بالتالي وجب تدخل الدولة لتقديم دعم و تحفيزات مغرية لهذا القطاع الإستراتيجي و التحول إلى الإنفاق على هذا القطاع لتعظيم المحصول بدل الإعتماد على الظروف الطبيعية المتذبذبة في تحديد الإنتاج.

إن هذا التدهور في هذا القطاع من حيث الإنتاج و التوظيف يترجم في العجز الغذائي الذي يعانيه الإقتصاد الوطني، فهذا العجز يعتبر مؤشر خطير على حالة هذا القطاع و الجدول الموالي يوضح مدى خطورة المشكلة.

جدول رقم (04): مؤشرات حول التبعية الغذائية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادراتالغذائية(%)	0,13	0,15	0,18	0,19	0,2	0,14	0,13	0,15	0,15	,025
نسبة الواردات لغذائية(%)	25,2	24,7	21,4	19,96	19,74	17,62	17,71	17,93	16,43	14,92
الميزان التجاري الغذائي	-2,33	-2,32	-2,54	-2,47	-3,32	-3,52	-3,73	-4,86	-7,67	-5,75

المصدر: تقارير بنك الجزائر

تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الإقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية و ذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة للواردات الغذائية مقارنة مع إجمالي الواردات تعكس مدى التبعية للخارج في المجال الغذائي مع الإشارة أنه في بعض السنوات كان هناك عجز كبير في مادة غذائية إستراتيجية و هي الحبوب.

إن البيانات الواردة في الجدول تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة و موارد زراعية ضخمة و من جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم مما يطرح التساؤل عن حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع توفر الموارد المالية و التي يعتبر الإستثمار الفلاحي أحد المنافذ لإستغلالها.

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بصادرات المحروقات و رصيد الميزان التجاري الغذائي للجزائر يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، أي أن العقلية الإستهلاكية مترسخة في الإقتصاد الجزائري، فبدل تحويل جزء من الموارد المالية للإستثمار الفلاحي من أجل زيادة و تتنويع الإنتاج و زيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية. بالنسبة للموارد المالية المتاحة

يمكن التعبير عنها بحجم الفوائض الموجودة في الودائع مقارنة بالقروض الممنوحة كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (5): إجمالي الودائع و القروض لدى البنوك(2000- 2008)

الوحدة: مليار دج.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
5161,8	4517,3	3516,5	2960,5	2705,3	2443,4	2127,3	1789,9	1441,8	الودائع (D)
2614,1	2203,7	1904,1	1778,9	1534,3	1380,2	1266,8	1078,4	993,7	القروض(C)
197,4	205	184,6	166,4	176,3	177	177	165,9	145,1	(%)D/C

Source: *RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE :*

يظهر من بيانات الجدول أن هناك قدرة مالية معتبرة، من الضروري الإسراع في إستغلالها و تحويلها إلى إستثمار منتج.

يتطلب التعامل مع هذه الوضعية المزرية صياغة إستراتيجية وطنية في هذا المجال و تكون في المدى الطويل الهدف منها: تحقيق الأمن الغذائي و لو نسبيا، و ينجر عن ذلك تحقق أهداف إستراتيجية إخرى كتنويع مصادر الدخل الوطني و زيادة مساهمة القطاع الفلاحي، و إيجاد منفذ لإستغلال الموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى زيادة التوظيف و تحسين المستوى المعيشي. مع الإشارة إلى أن تحقيق هذه الإستراتيجية يستلزم تفادي الجدل الإيديولوجي حول القطاع الذي يقوم بالإنتاج فما دام الريع مملوك للدولة يجب على الدول أن تتصرف في هذا الريع بالشكل الذي يساعد على تحسين المستوى المعيشي للأفراد و يضمن إستقلالية الإقتصاد الوطني.

للوقوف أكثر على حجم المشكلة يعرض الجدول الموالي علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (6): علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
9,1	6,4	7,5	7,7	7,7	9,4	9,8	9,2	9,7	8,4	مساهمة الفلاحة في PIB (%)
20	-5,3	9,8	10,7	0,1	12,3	23,5	1,2	19	22	التغير السنوي في الناتج الفلاحي(%)
	2,6	5,0	4,9	1,9	3,1	19,7	-1,3	13,2	-5,0	مساهمة قطاع الفلاحة في نمو الناتج(%)

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

كما سبق رغم الموارد النقدية المتراكمة منذ سنة 2000 لم يعرف هذا القطاع تحسنا كبيرا، كم ايتضح من بيانات الجدول لم تتعدى نسبة مساهمة هذا القطاع إلى إجمالي الناتج: 10%، ويعبر ذلك عن حجم المشكلة الفلاحية في الجزائر و عدم وجود جدية لمعالجتها. فرغم أن كل الظروف الخرجية تسير في غير صالح الإقتصاد الوطني و خاصة التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية لم تتخذ الإجراءات المناسبة من أجل توظيف الموارد المتاحة لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

ثالثا- المبادرة الرسمية و أفاق التغيير: سياسة التجديد الزراعي و الريفي:

من الإجراءات التي شرعت فيها السلطات منذ وقت قريب لتطوير هذا القطاع و التي تستحق التشجيع السياسة التي أقرتها وزارة الفلاحة بداية من سنة 2008، إنها سياسة التجديد الزراعي و الريفي وهي سياسة إذا مانجحت فإنها سوف تساعد على التقليل من الإختلالات الموجودة، فأساس هذه السياسة

يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية و التماسك الإجتماعي. و تستند السياسة الجديدة إلى إلى تحرير المبادرات و الطاقات و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني. كأساس لذلك تم صياغة قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008.

بالنسبة للمحور الزراعي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع.

يضم برنامج التجديد الفلاحي ثلاث برامج أساسية كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم(07): البرامج الفلاحية الأساسية

البرنامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز إنتاجية رأس المال	البذور، الشتلات، الأبار	البلدية
	إقتصا وحجز المياه	المستثمرة
	المكننة الفلاحية	المزرعة النموذجية
	التسميد	التعاونية
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل و التثمين	
البنية التحتية الفلاحية و الريفية	البنية التحتية الفلاحية	البلدية
		المحيط
		المستثمرة
	البنية التحتية للري	المزرعة النموذجية
		التعاونية
برامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية	البلدية
	إعادة التأهيل	المستثمرة
	إنشاء البنية التحتية	الوحدة

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. **متوفر على الموقع:** *http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf*.

بالنسبة للمحور الريفي: و الذي يهدف إلى حماية و صون و تعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية و المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص.
- النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص و البرمجة لتنمية مختلف المناطق.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية و خصوصيات و قدرات كل ولاية.

يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية:

جدول رقم (08): برامج التجديد الريفي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج	وسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	- السد الأخضر. - المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء - حماية و تثمين المراعي. - إستصلاح الأراضي المغمورة.	- البلدية . - المحيط.	النظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الفلاحي (SI-PSRR)
حماية التجمعات المائية	- تدابير مكافحة الإنجراف. - حجز الموارد المائية. - وحدات تربية المواشي. - الدراسات. - برامج أخرى.	- البلدية. - مجمعات المياه.	النظام الوطني لإتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة. (SNADDR)
حماية وتعزيز الإرث الغابي	- المعدات - أعمال الزراعة الغابية. - أعمال البنية التحتية. - حماية الغابات.	- البلدية. - الغابات الحكومية.	المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة. (PPDRI).
حماية النظم البيئية	- الحظائر الوطنية. - المناطق الرطبة. - المجمعات ومراكز الصيد. - المناطق الهشة.	- البلدية. - المحميات الوطنية. - الحضائر الوطنية المحمية، المناطق الرطبة، الواحات.	المشروع الجواري لمكافحة التصحر. (PPLCD)
الإستصلاح	إستصلاح المحيط	- البلدية. - المحيط	

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. **متوفر على الموقع**: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية، الغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، بالإضافة إلى تحديد المجمعات الريفية التي يغطيها المشروع، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية و فرص العمل.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج، و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (*PRCHAT*).

جدول رقم (09): برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT).

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	- تعزيز الخدمات البيطرية. - تعزيز خدمات وقاية النباتات و التقنيات الفلاحية	- البلدية. - المحيط.
تعزيز القدرات البشرية	- تعزيز الخدمات الإحصائية و النظم المعلوماتية. - تعزيز خدمات الإتصالات و الإرشاد الزراعي. - تعزيز البحث الفلاحي و الغابي. - تعزيز نظام التدريب.	- البلدية. - مجمعات المياه.

تعزيز التمويل الريفي	إنشاء إتحادات إئتمانية.	- البلدية. - المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات و مراكز الصيد، الواحات، القصور.

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. **متوفر على الموقع**: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

إن الإطار القانوني و النظامي المعمول به في الجزائر يشجع الإستثمارات المنتجة، حيث تخضع الإستثمارات الفلاحية كغيرها من الإستثمارات إلى القرار الدستوري رقم: 01- 03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية الموافق ل 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الإستثمار، المعدل و المتمم بالقرار 06- 08 المؤرخ في 05 جويلية 2006، و القرار 01- 90 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

كما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حدد الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين: 58و 62. هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تتحقق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الشركة، و يمكن أن تتكون المساهمة الوطنية من عدة شركاء.

إن برنامج التجديد زراعي و الريفي يعتبر برنامج واعد بالنظر إلى الأهداف التي يسعى لتحقيقها، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار الإمكانات المتاحة، الطبيعية، و البشرية، و المادية. يبقى الجانب المالي الخاص بهذا البرنامج الذي يتطلب إمكانات مالية ضخمة و التي تعتبر متاحة في الوقت الحالي، يجب وضع أليات مهمتها تمويل الأنشطة المتضمنة في هذا البرنامج، و في هذا المجال يجب أن تلعب الدولة دورا فاعلا للتأكد من عدم ضياع القدرة المالية المتوفرة.

إذا كان من الضروري تنويع الإقتصاد الوطني و تحقيق الإكتفاء الغذائي خاصة فهذه الضرورة تعتبر ملحة اليوم أكثر من أي وقت أخر، بالنظر إلى الفرص المتاحة و الإمكانات المتوفرة. و يجب التأكيد على الدور المحوري للدولة لتحقيق هذه الإستراتيجية، فالدولة هي المالكة للريع النفطي و هي المسؤولة على إستثمار هذا الريع بالشكل الذي يساهم في تنويع الإقتصاد، بدلا من إنفاق هذا الريع في صورة تحويلات تزيد من الميل الإستهلاكي التضخمي كما أن هذه التحويلات لا تتسم بالعدالة، و يجب التأكيد أيضا على أن تقدم المجتمع لايقاس بالموارد النقدية المتراكمة و المعطلة و إنما بالإنتاج الذي يؤمن للمجتمع أغلب إحتياجاته.

التحليل الاقتصادي لإنتاج التمور بمنطقة وادي سوف

أ. لطفي مخزومي
المركز الجامعي بالوادي
lotfi1073@gmail.com

أ. علي باللموشي
المركز الجامعي بالوادي
belamouchi81@gmail.com

تقديم :

تحظى المدخلات الزراعية اليوم بأكبر قدر من الأهمية و العناية، فهي المعيار الذي يقاس به المستوى الزراعي، و بواسطتها يمكن التمييز بين الزراعة في الأقطار المتقدمة و المتخلفة . ففي البلدان المتقدمة يركز المزارعون على المدخلات الزراعية من اجل رفع الإنتاجية . أما في البلدان المتخلفة فلا زال الاعتماد على العوامل و المعطيات الطبيعية كالتربة و المناخ و الموارد المائية المتوفرة . تهدف علوم اقتصاديات الإنتاج الزراعي إلى تطبيق مبادئ و أسس اقتصاديات الإنتاج على القطاع الزراعي مما يوفر أساسا مهما لاتخاذ القرارات على مستوى المنشأة الزراعية أيا كان نشاطها الزراعي . تهتم اقتصاديات الإنتاج الزراعي بطبيعة العلاقة بين المدخلات الإنتاجية الزراعية من حيث سلوكياتها و تأثيرها على حجم الناتج في تحليل العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في الناتج و الناتج ذاته .

عرفت زراعة النخيل في الجزائر منذ القديم ، و رغم الزراعة المختلفة التي عرفتها الصحراء الجزائرية إلا أن زراعة نخيل التمور تعد من بين الزراعات الإستراتيجية في مناطق الواحات المختلفة. و تعتبر ولاية الوادي من أكبر و أهم الولايات المنتجة للتمور في الجزائر، أين سجلت ما نسبته 28.53% من الإنتاج الوطني لموسم 2007/2006 .

يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى علم الاقتصاد الزراعي و بالخصوص اقتصاديات الإنتاج الزراعي، من خلال التطرق بالتحليل لمحصول التمور في ولاية الوادي، في محاولة للوصول إلى نتائج اقتصادية جزئية تشخص واقع زراعة النخيل بولاية الوادي، و من ثمة الخروج بتوصيات تساهم في نجاح وتطوير هذه الزراعة الإستراتيجية .

1) النخيل و إنتاج التمور في ولاية الوادي :

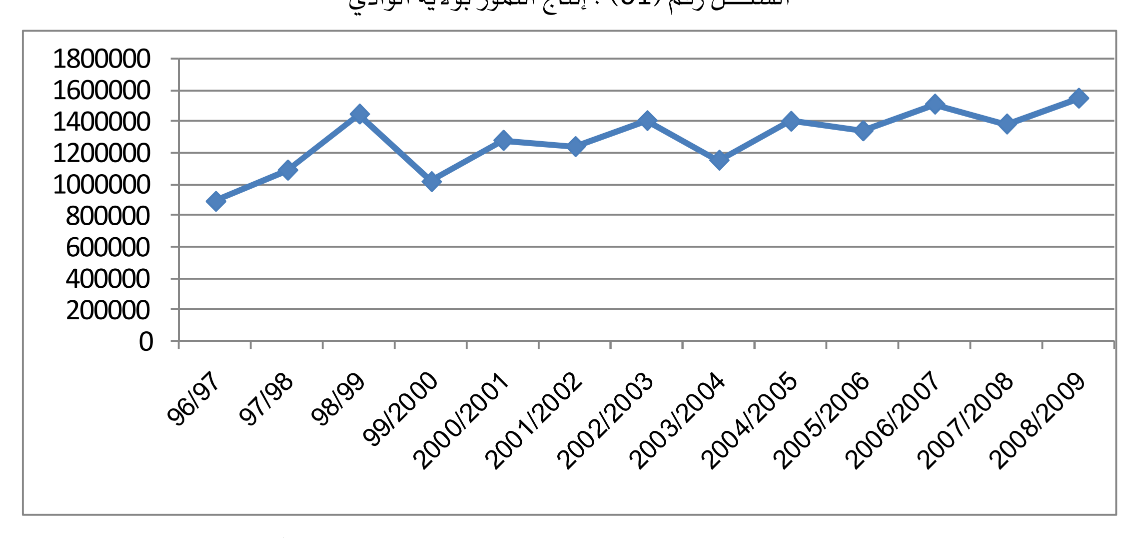
ما يميز إنتاج التمور بولاية الوادي هو التذبذب من موسم إلى آخر، و رغم ذلك فإن ولاية الوادي من أكبر و أهم الولايات المنتجة للتمور في الجزائر، أين سجلت ما نسبته 28.53% من الإنتاج الوطني لموسم 2007/2006 .

الجدول رقم (01) : أعداد النخيل و إنتاج التمور في ولاية الوادي

الموسم	عدد النخيل		الإنتاج (قنطار)
	المغروسة	المنتجة	
97/96	2626427	2024327	890416,85
98/97	2694603	2104788	1087308,35
99/98	2723759	2131728	1441230,6
2000/99	2744418	2156782	1014687,4
2001/2000	2774000	2140000	1275000
2002/2001	2883656	2238579	1236186,8
2003/2002	3004000	2293643	1400000
2004/2003	3114297	2345021	1150000
2005/2004	3230619	2422099	1395000
2006/2005	3399089	2464864	1335405
2007/2006	3542473	2556229	1503457
2008/2007	3613414	2631473	1378436
2009/2008	3657259	2689826	1541290

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

الشكل رقم (01) : إنتاج التمور بولاية الوادي



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

2) دوال الإنتاج الزراعي :

يستهدف النشاط الزراعي تحويل الموارد الإنتاجية الزراعية إلى أنتجة زراعية من خلال عمليات الإنتاج الزراعي . و يمكن من خلال تحديد العلاقة بين الموارد الداخلة في العملية الإنتاجية و مقدار نواتج هذه العملية التعرف على مقدار الموارد الواجب استخدامها تحقيقا للكفاءة الاقتصادية في استخدام هذه الموارد و تعظيما لأربحية النشاط الاقتصادي الزراعي . و تعرف هذه العلاقة بدالة الإنتاج الزراعي .[1]

العملية التقنية التي تربط بين المدخلات و المخرجات لسلعة ما تسمى دالة إنتاج تلك السلعة . وهي تعرف بأنها العلاقة التكنولوجية بين المدخلات والمخرجات، للحصول على أكبر قدر من المخرجات التي يمكن أن تنتج من مجموعات مختلفة للمدخلات .[2]

العديد إن لم يكن جميع المنشئات تنتج مخرجات عدة . عموما، يمكننا وصف هذه المنشأة نتيجة لعمليات شراء x_1 للمدخلات الأولى، x_2 المدخلات الثانية، وهلم جرا (سنستخدم x_n للدلالة على المدخلات الأخيرة) و إنتاج y من المخرجات، لتكون دالة الإنتاج [3]:

$$y = f(x_1, x_2, \dots, x_n) .$$

بشكل عام يمكن كتابة دالة الإنتاج بالشكل التالي [4]:

$$y = f(L, K) .$$

حيث أن :

(y) تمثل حجم الناتج مقاسا بالقيمة المضافة الإجمالية أو بقيمة الناتج المحلي الإجمالي في حالة تقدير دالة الإنتاج على الصعيد الكلي .

(L) تمثل حجم الاستخدام (العمالة) مقاسا بمعدل عدد المشتغلين أو بمجموع ساعات العمل الفعلية المبذولة خلال فترة معينة .

(K) تمثل حجم رأس المال الثابت و يقاس على الصعيد الجزئي بإجمالي قيمة الأصول الثابتة و على الصعيد القومي على أساس تراكم رأس المال الثابت .

و من أهم الشروط التي يجب توفرها في دالة الإنتاج المذكورة أعلاه هو عدم وجود الإنتاج في حالة غياب احد العنصرين أي أن :

$$y = 0 = f(0, K) = f(L, 0) .$$

كما و أن الإنتاجية الحدية للعمل (MPL) تكون موجبة، أي أن :

$$MPL = \frac{\partial y}{\partial L} \geq 0 \quad \text{بالإضافة إلى} \quad \frac{\partial^2 y}{\partial L^2} < 0 .$$

[1] علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية و التطبيق في مصر و بعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص 7 .

[2] Satya P. Das, Microeconomics for business, Sage Publications, New Delhi, 2007, p 180 .

[3] R. Preston McAfee and J. Stanley Johnson, Introduction to Economic Analysis, Institute of Technology, California, 2006, p 82 .

[4] أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، الاردن، 2002، ص ص 121- 122 .

كذلك الإنتاجية الحدية لرأس المال (MPK) يجب أن تكون موجبة :

$$MPK = \frac{\partial y}{\partial K} \geq 0 \quad \text{بالإضافة إلى} \quad \frac{\partial^2 y}{\partial K^2} < 0 \ .$$

يبدو أن العمل التجريبي على دوال الإنتاج الزراعي نشأ في الورقة المنهجية لتينتار Tintner (1944)، و تطبيق من تينتار و براونلي (Tintner and Brownlee1944) ، التي ظهرت في شكل ورقة قصيرة في قسم الملاحظات من مجلة اقتصاد المزرعة تلتها ورقة بالحجم الكامل من قبل هيدي (Heady 1946) . هذا العمل كان تأثر بعمل كوب دوغلاس (Cobb and Douglas1928) . وهكذا استغرق نحو خمسة عشر عاما على اعتماد عمل كوب دوغلاس في الاقتصاد الزراعي التطبيقي [1] .

دالة الإنتاج كوب دوغلاس تكتب كما يلي [2]:

$$y = f(L, K) = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)} \qquad (\forall \quad 0 < \alpha < 1) \ .$$

و تعد دالة كوب دوغلاس أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيق، حيث تعرف المعلمة (A) في هذه الصيغة بمعامل كفاءة الإنتاج، أما (α) فتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى العمل و (1-α) ترمز لمرونة الإنتاج بالنسبة إلى رأس المال الثابت، و من أهم خواص دالة الإنتاج هذه هو ثبات مرونتي الإنتاج بالنسبة إلى العمل و رأس المال الثابت. [3]

3) المجتمع الإحصائي المدروس و أسلوب اختيار عينة الدراسة :

3- 1) مجتمع الدراسة و عينة البحث :

تم اختيار مناطق وادي سوف الرئيسية التالية الطالب العربي، حاسي خليفة، الرباح ، الوادي و قمار لإنتاج التمور بولاية الوادي كمجتمع للدراسة الميدانية خلال الموسم الزراعي 2010/2009 . و يرجع سبب اختيار هذه المناطق لأسباب متعلقة بوقت و تكلفة و جهد انجاز هذا البحث ، إضافة لذلك فهي تتميز بنفس الخصائص الطبيعية و المناخية و البشرية و متداخلة فيما بينها . كما شملت الدراسة محصول التمور بطريقة السقي الحديثة . و قد كان ترتيب المناطق كما يلي :

- منطقة قمار و التي تضم البلديات الإدارية التالية، قمار، ورماس، تغزوت، الرقيبة و الحمراية بنسبة إنتاج قدرها 31.58% من الإنتاج الإجمالي للمجتمع الإحصائي المستهدف .
- منطقة الوادي و التي تضم البلديات الإدارية التالية، الوادي، كوينين، اميه ونسة و وادي العلندة بنسبة إنتاج قدرها 29.96% من الإنتاج الإجمالي للمجتمع الإحصائي المستهدف .

---

[1] B. Gardner and G. Rausser, Handbook of Agricultural Economics: agricultural production, Volume 1A, Holland: Elsevier Science B.V, 2001, pp 5-6 .

[2] David Stadelmann, La fonction de production Cobb-Douglas -illustration de ses propriétés mathématiques importantes pour l’analyse économique, Faculté des sciences économiques et socials, Fribourg, 2004, p 4 .

[3] أموري هادي كاظم الحسناوي، مرجع سابق، ص ص 124- 125 .

▪ منطقة حاسي خليفة و التي تضم البلديات الإدارية التالية، حاسي خليفة، الطريفاوي، الدبيلة، حساني عبد الكريم، المقرن و سيدي عون بنسبة إنتاج قدرها 26.75% من الإنتاج الإجمالي للمجتمع الإحصائي المستهدف .

▪ منطقة الرباح و التي تضم البلديات الإدارية التالية، الرباح، النخلة، العقلة و البياضة بنسبة إنتاج قدرها 6.39% من الإنتاج الإجمالي للمجتمع الإحصائي المستهدف .

▪ منطقة الطالب العربي و التي تضم البلديات الإدارية التالية، الطالب العربي ، دوار الماء و بن قشة بنسبة إنتاج قدرها 5.31% من الإنتاج الإجمالي للمجتمع الإحصائي المستهدف .

الجدول رقم (02) : التوزيع المناطقي لزراعة البطاطا بولاية الوادي لموسم 2010/2009

المناطق الزراعية	المساحة (هكتار)	عدد النخيل الموجود		عدد النخيل المنتج		الإنتاج (قنطار)	
		إجمالي	د.نور	إجمالي	د.نور	إجمالي	د.نور
الطالب العربي	1329,5	146324	75471	106593	51340	46616	21846
حاسي خليفة	5762	540750	315300	319100	189800	183273	110084
الرباح	643	65982	42406	63187	40455	37954	26296
الوادي	2272	236485	159761	203196	134638	183641	123262
قمار	4407	441168	246993	364149	199884	226181	129925
المغير	8985,5	919769	698916	665544	494236	337208	259797
جامعة	12301	1337104	847728	1078448	706896	660077	467003

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

3- 2) عملية المعاينة و أسلوب سحب العينة :

نظرا لعدم توافر بيانات دقيقة للتعرف على اقتصاديات عمليات إنتاج التمور بولاية الوادي، و رغم أن أسلوب الحصر الشامل في الدراسة يعتبر هو الأفضل إلا أن ارتفاع التكاليف و زيادة الجهد المطلوب يقفان حجرة عثرة في سبيل انجاز ذلك، الأمر الذي جعل الباحثين يلجأ إلى أسلوب البحث بالعينة واضعا نصب عينيه على أن تكون تلك العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا دقيقا . و قد تم التفكير في الإجراء الأمثل لعملية المعاينة و ذلك بتطبيق أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية . قد يشمل مجتمع الدراسة على مجموعات غير متجانسة من حيث الخصائص التي يقوم الباحثين بدراستها، و رغبة في التأكد من تمثيل كل مجموعة من هذه المجموعات لتكون العينة ممثلة بقدر الإمكان للمجتمع، في مثل هذه الأحوال نقسم المجتمع إلى طبقات على أساس متغير واحد، أو أكثر من متغير حسب موضوع الدراسة . و تكون كل طبقة من هذه الطبقات على درجة كبيرة من التجانس بقدر الإمكان . ثم نختار عينة عشوائية (بسيطة أو منتظمة) من

كل طبقة من هذه الطبقات، و يتوقف حجم العينة المسحوبة من كل طبقة على عدد من العوامل أهمها :[1]

- حجم الطبقة، فحجم العينة المسحوبة من كل طبقة يتناسب طرديا مع حجم هذه الطبقة في المجتمع .
- مدى التجانس داخل الطبقة، فكلما زادت درجة التجانس بين مفردات الطبقة قل حجم العينة المسحوبة من الطبقة .

يعد موضوع تحديد عدد وحدات المجتمع التي ينبغي شمولها بالعينة من المسائل المهمة في عملية تصميم العينة، و ذلك لتجنب أخذ عينة صغيرة جدا يكون تقديرها للمجتمع غير دقيق و غير مفيد، أو سحب عينة كبيرة جدا يؤدي إلى زيادة في الجهد و التكاليف الاقتصادية .[2]

توجد معادلات رياضية مختلفة لتحديد حجم العينة تعتمد على نوع المعاينة، درجة الدقة المطلوبة، مستوى الدلالة و الكلفة المالية . و لكن يلاحظ أن التطور في نظريات المعاينة قد ارتبط بتقدير متغير واحد في حين نجد أن معظم الدراسات و البحوث الاجتماعية تهتم بقياس عدد كبير من المتغيرات . و باختلاف توزيعات هذه المتغيرات و اختلاف تباينها فانه يمكن الحصول على أحجام عينات مختلفة بعدد المتغيرات المراد قياسها، و لذلك من الناحية الإحصائية لا يوجد حجم عينة أمثل بالنسبة للدراسات و البحوث التي تقيس أكثر من متغير واحد . يقترح كينير و تايلور في هذا الصدد أن يتم اختيار أكبر حجم للعينة للحصول على درجة دقة أعلى مما هو محدد لها . إلا أن العينات الكبيرة تعاني من مشكلة إدارة و جودة البيانات، إذ إن أخطاء غير المعاينة تزداد مع زيادة حجم العينة، هذا فضل عن الوقت و التكلفة المالية المضافة لجمع البيانات . و يقترح عدلي أبو طاحون أن يتم تحديد حجم العينة وفقا لخبرة الباحثين على أن يكون في حدود 10% إلى 20% من حجم المجتمع المراد دراسته، و أن لا يقل حجم العينة عن 30 مشاهدة . إلا أن هذه النسب قد تأتي أيضا بحجم عينة كبير إذا كان حجم المجتمع المراد دراسته كبيرا . و طبقا لنظرية المربعات الصغرى – الطريقة التي سيتم استخدامها لتقدير معالم نموذج الانحدار – فانه يمكن تقدير معالم نموذج الانحدار إذا كان عدد المشاهدات أكبر من عدد المعالم المراد تقديرها . و يقترح كريستوفر جاتفيلد في تحليل الانحدار أن يكون عدد المشاهدات (n) مساويا على الأقل لأربعة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة (p)، أو ما يمكن التعبير عنه $n \geq 4p$. في حين يقترح كل من كلينبان، كوبر و مولار ، و نيتر، وزرمان و كتنر أن يكون عدد المشاهدات على الأقل ما بين خمسة إلى عشرة أضعاف عدد المتغيرات $5p \leq n \leq 10p$.

و على الرغم من انه يمكن الحصول على مقدرات غير متحيزة و متكافئة باستخدام طريقة المربعات الصغرى حتى و لو كان حجم العينة صغيرا، إلا أن إجراء اختبارات المعنوية الإحصائية يتطلب أن

---

[1] محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معانات المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SPSS ،الجزء الأول، الرياض: مركز البحوث، 2005، ص 107 .

[2] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS، الأردن : دار الشروق، 2009، ص 100 .

يكون توزيع المتغير التابع طبيعيا، و لذلك كلما كان حجم العينة كبيرا – أكبر من 30 مشاهدة – اقترب توزيع المتغير التابع من التوزيع الطبيعي .[1] و عليه فقد قام الباحثين باختيار عينة حجمها 120 مزارع منتج للتمور موزعين على المناطق الأربعة نسبة إلى حجم إنتاج كل منطقة .

يرجع اختيار الباحثين لأسلوب المعاينة الطبقية ليس إلى اختلاف المناطق الأربعة في حجم الإنتاج و المساحات المزروعة فقط ، بل حتى إلى اختلافها في إنتاجية النخلة، و هذا رغم تجانس هذه المناطق في الخصائص الموردية و البشرية، و هذا لضمان أقصى تمثيل للمجتمع المدروس من طرف العينة المختارة . و عليه فان العينة تكون مقسمة على أساس الوزن النسبي لحجم إنتاج كل منطقة (طبقة) على النحو التالي :

الجدول رقم (03) : توزيع مفردات عينة الدراسة على الطبقات المختلفة

المنطقة (الطبقة)	الوزن النسبي للطبقة	عدد مفردات عينة كل طبقة
قمار	0.32	38
حاسي خليفة	0.3	36
الوادي	0.27	32
الرباح	0.06	8
الطالب العربي	0.05	6
المجموع	1.00	120

المصدر : من إعداد الباحث

4) تحليل المدخلات المستخدمة في زراعة النخيل بعينة الدراسة :

تعتبر العلاقة بين كمية الناتج و عناصر الإنتاج المستخدمة فيه من الموضوعات الهامة في الدراسات الاقتصادية . لذلك يتناول هذا الجزء من الدراسة المدخلات المزرعية في عينة البحث و كيفية قياسها و توصيفها لأغراض الاستخدام في تقديرات الدالة الإنتاجية . و قد وجد عند تحليل البيانات المقطعية (Cross-section) التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، أن أفضل توصيف للمتغيرات المستقلة و الناتج المتحصل منها و الذي يمكن الحصول منه على نتائج مقبولة .

4-1) الأرض (X_1) :

تم قياس الأرض بالوحدات الفيزيقية لها و هي الهكتار، و قد جاءت النتائج المتعلقة بالأرض الزراعية لعينة الدراسة لمختلف المناطق كما يلي :

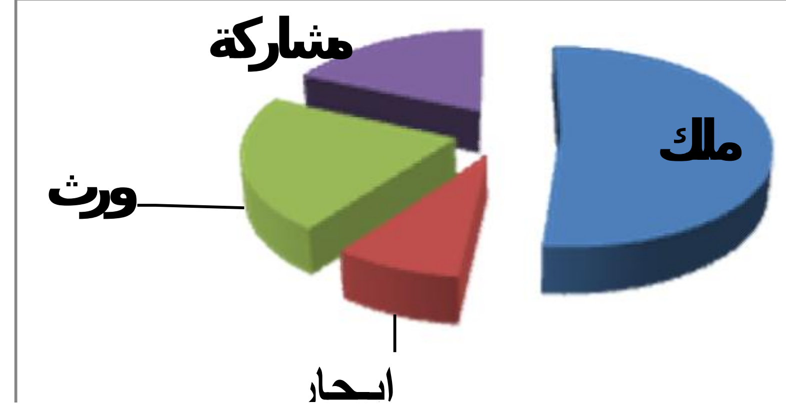
[1] محمد عبد الرحمان إسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، مركز البحوث، الرياض ،2001، ص ص 27- 28 .

الجدول رقم (04) : بيانات الأرض المزروعة بالنخيل لعينة الدراسة

المنطقة	إجمالي المساحة المزروعة بالنخيل(هكتار)	نوع حيازة الأرض			
		ملك	إيجار	ورث	مشاركة
قمار	86	22	4	6	6
حاسي خليفة	76	24	0	8	4
الوادي	60	8	6	10	8
الرباح	16	6	0	2	0
الطالب العربي	10	2	0	0	4
المجموع	248	62	10	26	22

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (02) : نوع حيازة الأرض بعينة الدراسة



المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

4-2) تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات المتغيرة (X_2) :

المدخلات المتغيرة هي غالبا العمالة المستأجرة و الأسمدة و المواد الكيميائية الأخرى و اللقاح و الميكنة المستأجرة إضافة إلى باقي المدخلات التي يمكن شراؤها بالكميات المطلوبة في الوقت المناسب . و قد توزعت المدخلات المتغيرة بعينة الدراسة كما يلي :

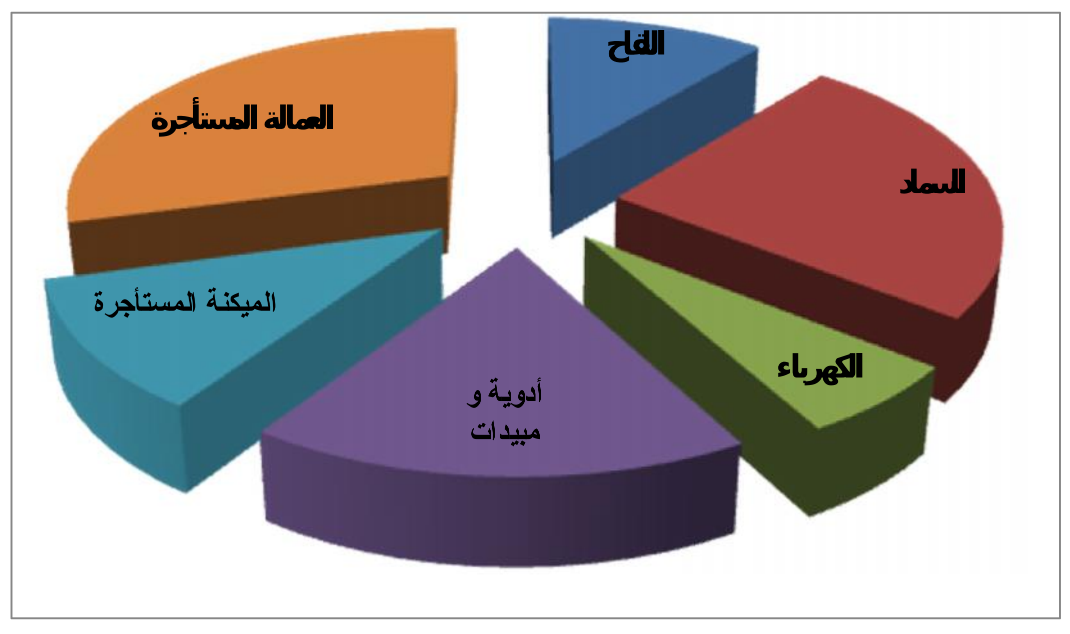
الجدول رقم (05) : متوسط المدخلات المتغيرة لمحصول التمور في الهكتار بعينة الدراسة

طبيعة المدخلات المتغيرة	القيمة (10^4 دج)	النسبة %
اللقاح (الذكَار)	4.35	10.94
السماد	9.85	24.77

الكهرباء	2.48	6.24
أدوية و مبيدات	6.95	17.48
الميكنة المستأجرة	4.5	11.32
العمالة المستأجرة	11.63	29.25
إجمالي	39.76	100

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (03) : متوسط المدخلات المتغيرة لمحصول التمور في الهكتار بعينة الدراسة



المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

4-3) تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات الثابتة (X_3) :

العوامل الثابتة هي عوامل الإنتاج التي لا يمكن تغييرها على امتداد الفترة الزمنية التي يتم تحليلها مثل الأرض و المعدات و الطرق العامة و غيرها . و تشمل التكاليف الثابتة البنود التالية :

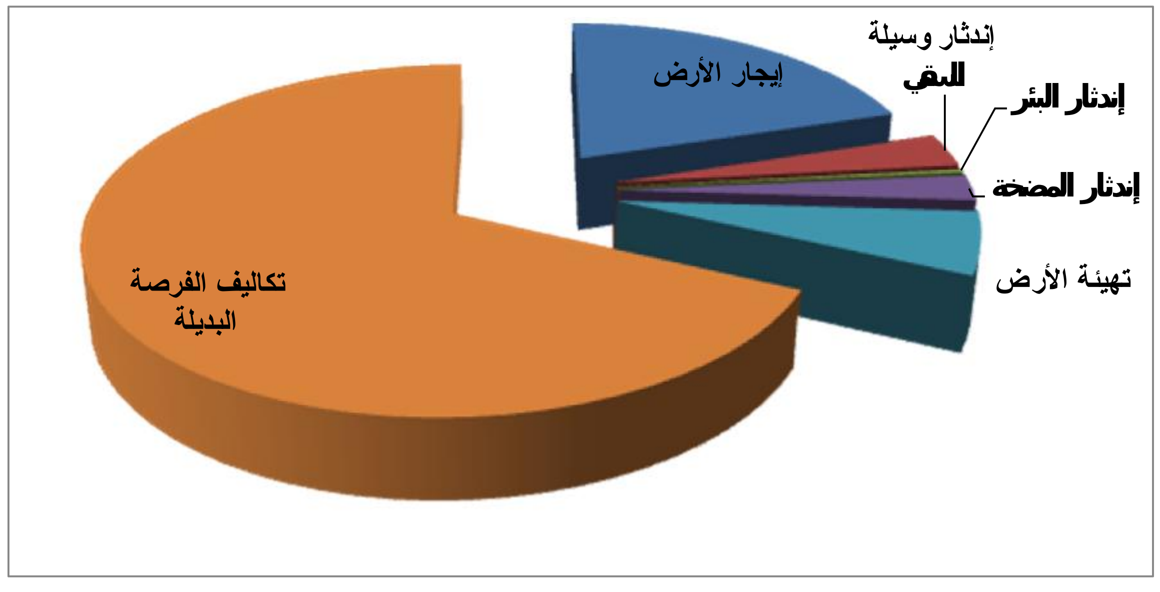
- معدل اندثار المعدات و الآلات و المباني الثابتة .
- نفقات الإصلاح و الصيانة اللازمة لبقاء هذه المعدات و الآلات و المباني في حالة جيدة قابلة للاستعمال المزرعي .
- الدخل الذي يحصل عليه صاحب المشروع لو انه قام بتأجير عمله الفني و الإداري لمشروع آخر (تكاليف الفرصة البديلة) .

الجدول رقم (06) : متوسط المدخلات الثابتة لمحصول التمور في الهكتار بعينة الدراسة

طبيعة المدخلات الثابتة		القيمة (10^4 دج)	النسبة %
إيجار الأرض الموسمي		8.81	20.15
وسيلة السقي	معدل الاندثار 0.1	1.37	3.13
البئر	معدل الاندثار 0.01	0.12	0.28
المضخة	معدل الاندثار 0.2	1.06	2.42
تهيئة الأرض الموسمية		2.57	5.87
تكاليف الفرصة البديلة		29.8	68.15
إجمالي		43.73	100

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (04) : متوسط المدخلات الثابتة لمحصول التمور في الهكتار بعينة الدراسة



المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

4-4) العمل البشري (X_4) :

تم تقديره في صورة رجل/يوم و بمتوسط 8 ساعات عمل/يوم . و قد بلغ متوسط العمل البشري في الهكتار بعينة الدراسة نحو 273.08 رجل/يوم .

4-5) العمل الآلي (X_5) :

قدر في صورة ساعات عمل نظرا لاختلاف نوعية العمل الآلي و من حيث قوة و كفاءة التشغيل .
حيث بلغ متوسط العمل الآلي في الهكتار بعينة الدراسة نحو 120.03 ساعة عمل .

5) دالة الإنتاج لمحصول التمور بعينة الدراسة :

5- 1) النموذج القياسي المستخدم و طريقة التحليل :

اعتمدت الدراسة التحليلية في هذا الجزء على تحليل دالة الإنتاج الزراعية لمحصول التمور، و ذلك لبيان العلاقة بين كمية الناتج و عناصر الإنتاج المستخدمة فيه . و افترضت الدراسة التحليلية القياسية على أساس النظرية الاقتصادية من جانب، و على محاولة التغلب على المشاكل المحاسبية التي تواجه الباحثين من جهة أخرى . و قد استخدم التحليل أحادي الفترة للموسم الزراعي 2010/2009 بالاعتماد على البيانات المقطعية التي تم جمعها بواسطة استمارة الاستبيان .

و تتمثل العلاقة الإنتاجية في العلاقة الفنية أو الطبيعية بين الناتج و عوامل الإنتاج . و تتحدد البيانات المستخدمة في التحليل من معاينة و حصر مزارع العينة باستخدام استمارة الاستبيان، و مجموعة السجلات و الوثائق الخاصة بالمناطق الزراعية محل الدراسة بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي . و جدير بالذكر أن عدد العوامل غير المدروسة سواء المتحكم فيها و مثبتة أو غير المتحكم فيها تمثل قيدا أو شرطا على الدالة المقدرة، لذلك فان الحكم على صلاحية الدالة يتوقف على قيمة معامل التحديد المتعدد للمتغيرات موضوع الدراسة .

و توجد طريقتين لتقدير معالم الهيكلية للعلاقات الدالية الإنتاجية و هي، طريقة الانحدار و التي تعتمد على معاملات العلاقة الفنية بين المدخلات و الناتج، و ذلك بطريقة المربعات الصغرى و هي الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة في التحليل . الطريقة الثانية هي طريقة المعادلات الآنية و ذلك ضمن نظام اقتصادي كامل من العلاقات .

توجد عدة أشكال مختلفة لدالة الإنتاج، منها الخطية و غير الخطية، و تعتبر دوال الإنتاج الأسية من نوع كوب- دوجلاس أكثر الأشكال ملاءمة لظروف الإنتاج الزراعي متى أمكن تضمينها العدد المناسب من المدخلات الإنتاجية، كم أن هذه الدالة قد استخدمت في عديد من الدراسات العملية للبيانات المقطعية دون تبرير و يعزى ذلك لما تتميز به من سهولة في الحساب، كما يدل الأس في الدالة إلى مرونة الإنتاج مباشرة . و تدل المرونة الإجمالية على طبيعة العائد للسعة السائدة في العينة، يضاف إلى ذلك أن الدالة توضح ملامح تناقص الغلة بالنسبة للحجم دون استخدام عدد كبير من درجات الحرية. و رغم ما تتميز به الدالة من نقاط سابقة إلا أنه يوجد بعض الانتقادات الموجهة إليها من أهمها [1] :

[1] محمد عادل الدين مصطفى كمال إبراهيم، الآثار الاقتصادية و البيئية لاستخدام مياه ذات نوعية منخفضة في الزراعة المصرية، رسالة مقدمة استفاء للدراسات المقررة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)، جامعة القاهرة: قسم الاقتصاد الزراعي، 2002، ص 134 .

▪ أن ثبات المرونة الإنتاجية لا تعكس الوضع الحقيقي في الزراعة، كما لا تصل هذه الدالة إلى نهايتها العظمى، و بالتالي فان الناتج الحدي لا يأخذ القيمة الصفرية و من ثم يكون من غير الممكن حدوث تناقص للناتج الكلي، أو أن يكون الناتج الحدي سالبا، كما أن هذه الدالة تعبر عن الحالات التي يكون فيها الناتج الحدي ثابت أو متزايد أو متناقص دون الجمع بين الحالات الثلاثة في آن واحد .

▪ ثبات المعدل الحدي للاستبدال التكنولوجي مهما زادت العناصر الداخلة عن عنصرين، كما أن المستوى الصفري من العناصر المستقلة التي تجعل الناتج صفرا غير منطقية من الناحية الإنتاجية و إن كان صحيحا من الناحية الرياضية، و من الممكن إحلال القيمة الصفرية برقم صغير جدا منخفض يكبر الصفر و ذلك للتغلب على هذه المشكلة .

و في هذه الدراسة تم استخدام الدالة من النوع كوب- دوجلاس في الصورة التالية :

$$Y_i = A X_{1i}^{b_1} X_{2i}^{b_2} X_{3i}^{b_3} X_{4i}^{b_4} X_{5i}^{b_5}$$

حيث :

Y_i : الناتج الفيزيقي للمحصول موضوع الدراسة (التمور) في المشاهدة (i) .

X_{1i} : الرقعة الأرضية بالهكتار في المشاهدة (i) .

X_{2i}: تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات المتغيرة (دج) في المشاهدة (i) و تمثل القيمة النقدية للقاح، السماد، الكهرباء، الأدوية و المبيدات، الميكنة المستأجرة و العمالة المستأجرة .

X_{3i}: تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات الثابتة (دج) في المشاهدة (i) و تمثل إيجار الأرض الموسمي، معدل اندثار وسيلة السقي، معدل اندثار البئر، معدل اندثار المضخة، تهيئة الأرض الموسمية و تكاليف الفرصة البديلة .

X_{4i}: العمل البشري (رجل/يوم) في المشاهدة (i) .

X_{5i}: العمل الآلي (ساعة) في المشاهدة (i) .

و تمثل (b) المرونة الإنتاجية، و تمثل (A) الحد المطلق .

5- 2) تقدير النموذج و تحليل النتائج :

تم تقدير دالة الإنتاج من النوع كوب- دوجلاس، بعد تحويلها من الشكل الأسي إلى الشكل الخطي بإدخال اللوغاريتم لطرفي الدالة، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.17)، فكانت النتائج على الشكل التالي :

$$Y_i = A X_{1i}^{b_1} X_{2i}^{b_2} X_{3i}^{b_3} X_{4i}^{b_4} X_{5i}^{b_5}$$

بإدخال اللوغاريتم لطرفي الدالة نحصل على :

$$\ln Y_i = \ln A + b_1 \ln X_{1i} + b_2 \ln X_{2i} + b_3 \ln X_{3i} + b_4 \ln X_{4i} + b_5 \ln X_{5i}$$

بعد تقدير الدالة في شكلها اللوغاريتمي نحصل على النتائج التالية :

$$\ln Y_i = 3.888 + 0.996 \ln X_{1i} - 0.16 \ln X_{2i} + 0.087 \ln X_{3i} + 0.166 \ln X_{4i} - 0.077 \ln X_{5i}$$

(t)   (3.079)   (3.373)   (-3.861)   (3.768)   (3.602)   (-4.332)

$R^2 = 0.895$, $\overline{R}^2 = 0.891$, $F = 194.625$, $DW = 1.932$

بإعادة الدالة بعد تقديرها إلى شكلها الأولي، تكتب على النحو :

$$Y_i = 48.813\, X_{1i}^{0.996}\, X_{2i}^{-0.16}\, X_{3i}^{0.087} X_{4i}^{0.166}\, X_{5i}^{-0.077}$$

من شكل دالة الإنتاج نلاحظ أن معامل التحديد المعدل يظهر القدرة التفسيرية الكبيرة للتقدير، حيث يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 89.1% من التغيرات التي تحدث في الناتج . اختبار فيشر(F)، نقارن Fc المحسوبة (194.625) بالمجدولة عند مستوى معنوية (α=0.05) بدرجة حرية (5 , 114)، أي ($F_c > F_{5.114}$) وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، مما يدل على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع الذي يمثل الناتج . اختبار ستيودنت (t)، تشير t المجدولة عند مستوى معنوية (α=0.05) بدرجة حرية (120) إلى قيمة تبلغ 1.960 و هي أصغر من القيم المطلقة لـ t المحسوبة لكل معلمات النموذج و هو ما يسمح لنا برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة أي معنوية المعلمات المقدرة و عليه فالنموذج يعتبر جوهريا في تمثيله لظاهرة الإنتاج . النموذج خال من ظاهرة الارتباط الذاتي، احصاء دربن واطسون و التي تساوي (1.932) تقع في المجال] 1.758 ، 2.242 [عند مستوى معنوية (α=0.05) و الذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي .

بدراسة المرونة الإنتاجية للمدخلات المدرجة في نموذج دالة الإنتاج لعينة الدراسة، نسجل ما يلي :

- المرونة الإنتاجية للرقعة الأرضية بلغت (0.996) و هي موجبة و تقريبا تساوي الواحد، بمعنى أن توسع مساحة الأرض الزراعية من النخيل بنسبة 1% عن مستوى الاستخدام الحالي بالعينة يزيد الناتج الكلي الفيزيقي بنسبة 0.996% .
- المرونة الإنتاجية لتكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات المتغيرة بلغت (-0.16) و هي سالبة و اصغر من الواحد، أي أن زيادة تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات المتغيرة بنسبة 1% تؤدي إلى نقص الناتج الفيزيقي للتمور بنسبة قدرها 0.16% .
- المرونة الإنتاجية لتكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات الثابتة بلغت (0.087) و هي موجبة و اصغر من الواحد، و هي تعكس حالة إنتاج حدي متناقص، حيث يترتب على زيادة تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات الثابتة بنسبة 1% زيادة الناتج الكلي لمحصول التمور بنسبة تقدر بنحو 0.087% .

■ المرونة الإنتاجية للعمل البشري بلغت (0.166) و هي موجبة و اقل من الواحد ، أي أن زيادة حجم العمالة البشرية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي لمحصول التمور بنسبة قدرها 0.166% .

■ المرونة الإنتاجية للعمل الآلي بلغت (-0.077) و هي سالبة و أقل من الواحد ، حيث يترتب على كل زيادة في العمل الآلي بنسبة 1% نقص في الناتج الكلي لمحصول التمور بنسبة تقدر بنحو 0.077% .

■ المرونة الإنتاجية الإجمالية بلغت نحو (1.012) و هي موجبة و قريبة من الواحد ، و هذا يعني أن المرونة الإنتاجية الإجمالية تمثل حالة العائد الثابت للسعة الإنتاجية (ثبات غلة الحجم)، و يعزى ذلك إلى استخدام الموارد المزرعية بقيم تناسبية من قبل المزارعين مع وجود علاقة تكاملية عالية بين تلك المدخلات .

الخاتمة :

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة في اقتصاديات الكثير من الدول حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول . ففي عالم الزراعة الواسع والمتنوع وسريع التغيَر، يمكن للزراعة توفير الفرص الجديدة لمئات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر من خلال اعتماد السياسات الصحيحة وتشجيع الاستثمارات المُساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي . تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية غاية في الأهمية ، فاختلاف الأقاليم وتنوع المناخ وشساعة الأراضي و الاحتياطي الكبير من المياه الجوفية ، تحتم على الجزائر ضرورة الرهان على القطاع الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة ، المساهمة الكبيرة في الحد من البطالة و الفقر و خاصة في المناطق الريفية ، و تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، بالإضافة إلى دعم باقي القطاعات الاقتصادية .

تعتبر ولاية الوادي واحدة من أهم المناطق في الجزائر التي يمكن الرهان عليها في المجال الزراعي، لما تتوفر عليه من موارد زراعية هامة .

مكنت الدراسة من استعراض أهمية التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، و إسقاط ذلك على حالة إنتاج محصول التمور بولاية الوادي . و لقد سمحت لنا هذه الدراسة بالخروج بالنتائج التالية :

■ تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة التكنولوجية بين المدخلات والمخرجات، للحصول على أكبر قدر من المخرجات التي يمكن أن تنتج من مجموعات مختلفة للمدخلات . تتحدد طبيعة الدالة الإنتاجية عن طريق شكل العلاقة بين المورد المتغير (بفرض ثبات العناصر الأخرى) و الإنتاج، و يمكن التعبير عادة عن هذه العلاقة إما في صورة إنتاجية ثابتة أو متناقصة أو متزايدة . أهم مدخلات دالة الإنتاج الزراعي تتمثل في، الأرض و التي يعبر عنها بالمساحات المزروعة ، رأس المال الثابت و رأس المال المتغير و اللذان يعبر عنهما بالقيمة النقدية ، العمل البشري و يعبر عنه بعدد العمال الزراعيين، العمل الحيواني معبرا عنه بعدد ساعات العمل و أخيرا العمل الآلي و يعبر عنه بعدد ساعات العمل .

■ المدخلات المزرعية في عينة البحث المستخدمة في تقدير دالة الإنتاج لمحصول التمور تمثلت في عنصر الأرض الذي تم قياسه بالهكتار، تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات المتغيرة و شملت العمالة المستأجرة و الأسمدة و المواد الكيميائية الأخرى و اللقاح و الميكنة المستأجرة إضافة إلى لباقي المدخلات التي يمكن شراؤها بالكميات المطلوبة في الوقت المناسب ، تكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات

الثابتة و شملت إيجار الأرض و معدل اندثار الآلات و المعدات و نفقات الإصلاح و الصيانة و تكاليف الفرصة البديلة ، العمل البشري تم تقديره في صورة رجل/يوم و بمتوسط 8 ساعات عمل/يوم ، و العمل الآلي قدر في صورة ساعات عمل نظرا لاختلاف نوعية العمل الآلي و من حيث قوة و كفاءة التشغيل .

- بعد تقدير دالة الإنتاج لمحصول التمور بعينة الدراسة كانت المرونة الإنتاجية الإجمالية تمثل حالة العائد الثابت للسعة الإنتاجية ، حيث بلغت المرونة الإنتاجية للرقعة الأرضية (0.996) ، المرونة الإنتاجية لتكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات المتغيرة بلغت (0.16-) ، المرونة الإنتاجية لتكاليف الإنتاج رأسمالية الطابع للمدخلات الثابتة بلغت (0.087) ، المرونة الإنتاجية للعمل البشري بلغت (0.166) ، المرونة الإنتاجية للعمل الآلي بلغت (0.077-) .

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

1. علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية و التطبيق في مصر و بعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر .

2. أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002

محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معانات المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SPSS ،الجزء الأول، الرياض: مركز البحوث، 2005 .

3. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS، الأردن : دار الشروق، 2009 .

4. محمد عبد الرحمان إسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، مركز البحوث، الرياض ،2001 .

5. محمد عادل الدين مصطفى كمال إبراهيم، الآثار الاقتصادية و البيئية لاستخدام مياه ذات نوعية منخفضة في الزراعة المصرية، رسالة مقدمة استفاء للدراسات المقررة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)، جامعة القاهرة: قسم الاقتصاد الزراعي، 2002 .

باللغة الأجنبية :

1. *Satya P. Das, Microeconomics for business, Sage Publications, New Delhi, 2007.*
2. *R. Preston McAfee and J. Stanley Johnson, Introduction to Economic Analysis, Institute of Technology, California, 2006.*
3. *B. Gardner and G. Rausser, Handbook of Agricultural Economics: agricultural production, Volume 1A, Holland: Elsevier Science B.V, 2001.*
4. *David Stadelmann, La fonction de production Cobb-Douglas -illustration de ses propriétés mathématiques importantes pour l'analyse économique, Faculté des sciences économiques et socials, Fribourg, 2004.*

الملاحق :

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	27,354	5	5,471	194,625	,000[a]
	Residual	3,204	114	,028		
	Total	30,558	119			

a. Predictors: (Constant), Lnx5, Lnx2, Lnx4, Lnx3, Lnx1

b. Dependent Variable: Lny

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,888	1,263		3,079	,003
	Lnx1	,996	,264	,948	3,773	,000
	Lnx2	-,160	,116	-,170	-3,861	,000
	Lnx3	,087	,156	,088	3,768	,000
	Lnx4	,166	,152	,148	3,602	,001
	Lnx5	-,077	,124	-,071	-4,332	,000

a. Dependent Variable: Lny

الجودة في إنتاج التمور في الجزائر: بين الواقع والمتطلبات

د. أحمد بن عيشاوي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
benaichaoui_19@yahoo.fr

مقدمة :

منذ فجر الإنسانية ارتبطت أشجار النخيل بحياة البشر ارتباطا وثيقا، وردت هذه الآثار موثقة من خلال آيات كثيرة للقرآن الكريم، حيث وهبها الله غز وجل خصائص ومميزات لم يخص بها أي شجرة أخرى على الإطلاق، إذ كانت من أكثر الأشجار ذكرا في القرآن الكريم. وكانت ولا تزال مصدر غذاء ورزق لسكان المنطقة العربية على وجه التحديد ومنها الجزائر. ولمنتجاتها أهمية اقتصادية عالية القيمة لها جذور ضاربة في أعماق التاريخ ذات الصلة القوية بميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمتلك الجزائر منها مئات الآلاف تنتشر عبر مساحتها الصحراوية الشاسعة التي تمثل 80% من المساحة الإجمالية للبلاد، وخص الله المنطقة الجنوبية الشرقية منها على وجه الخصوص بصنف مميز لا يوجد في أي مكان آخر من المعمورة ذو جودة ومذاقا ليس له منافس على الإطلاق والمتمثل في تمور دقلة نور ذات الشهرة العالمية وهي بحق نور على نور وبالتالي فهي جديرة بتطبيق كل مفاهيم الجودة والتميز بما يليق بمقامها نحو الارتقاء بها والرفع من مستوى جودتها أكثر مما يعزز مكانتها وتفرقها عالميا ومن خلال هذه المداخل سوف نحاول إعطاء تحليلا للكيفية التي يتم من خلالها تطبيق مفهوم الجودة على إنتاج التمور في الجزائر مما يتيح التحكم في إنتاجها اقتصاديا وتسييريا، كونها من أكثر الموارد التي تغذي خزانة الدولة بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تغطية المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار الفكري لمفهوم الجودة

المحور الثاني: إنتاج التمور :المفهوم والخصائص والأهمية الاقتصادية

المحور الثالث: واقع الجودة في منتجات التمور في الجزائر

المحور الرابع: متطلبات ضمان الجودة في منتجات التمور في الجزائر.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: الإطار الفكري لمفهوم الجودة

الجودة كمصطلح "Quality" كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "Qualities" والتي معناها طبيعة الشيء ودرجة صلاحه، وهي مفهوم نسبي يختلف النظر له باختلاف جهة الاستفادة منه سواء كان (المؤسسة، المورد، العميل، المجتمع..وغيره)[1]

فقد عرفها Joseph Juran بأنها هي "الملائمة للغرض أو للاستعمال[2] ، وعرفتها المعايير البريطانية للجودة بأنها مجمل مظاهر وخصائص السلعة أو الخدمة التي تؤثر في قدراتها على إشباع حاجة محددة أو مفترضة".[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول إنها "معددة الجوانب بحيث لا يمكن حصر مفهوم الجودة في دائرة ضيقة، بل يأخذ أبعادا مختلفة تشتمل على مفاهيم فنية وإدارية وسلوكية واجتماعية وغيرها".

تطور مفهوم الجودة:

إن تطور مفهوم الجودة وبلورة أفكاره وصولا إلى فلسفة إدارة الجودة الشاملة لم يأتي دفعة واحدة بل استلزم ردحا من الزمن وكان نتيجة لإضافات علمية كبيرة على المستويين الفكري والتطبيقي وتدرج عبر أربعة مراحل تاريخية إذ توجب المرحلة الأخيرة بإدارة الجودة الشاملة. وهذه المراحل موجزة كما يلي:[4]

أ- **المرحلة الأولى:** مرحلة فحص الجودة.

ب- **المرحلة الثانية:** مرحلة مراقبة الجودة.

ج- **المرحلة الثالثة:** مرحلة تأكيد الجودة.

د- **المرحلة الرابعة:** مرحلة إدارة الجودة الشاملة.

مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

بدأ هذا المفهوم يسيطر منذ ثمانينات القرن الماضي، بعد بزوغ معالمه بأكثر من عقدين في اليابان والمعروف اختصار (TQM).

فلقد عرفها المعهد الفيدرالي الأمريكي للجودة بأنها "تأدية العمل الصحيح على النحو الصحيح من الولهة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء"[5]

كما تعرف على أساس الكلمات التي يتكون منها هذا المصطلح وفق ما يلي:[6]

---

[1] محفوظ أحمد جودة، **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص12

[2] نفسه، ص 12.

[3] نفسه، ص 13.

[4] أحمد بن عيشاوي، **إدارة الجودة الشاملة (TQM) في المؤسسات الخدمية**، مجلة الباحث، العدد 4 (فيفري 2006)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 10.

[5] - محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[6] أحمد بن عيشاوي، **إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الأداء الإداري للمنظمات**، ورقة تقدم بها للمؤتمر الدولي الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 08- 09 مارس 2005، ص 510.

❖**إدارة:** التي تعني التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرار المتعلق بكافة النشاطات فيما يخص تطبيق الجودة.

❖**الجودة:** التي تعني تلبية متطلبات العميل وتوقعاته.

❖**الشاملة:** فهي تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المؤسسة وبالتالي ينبغي إجراء التنسيق الفعال بين الموظفين لحل مشاكل الجودة وإجراء التحسينات المستمرة.

ومن خلال هذه التعاريف يتلخص مفهوم الجودة في كونه نظام شامل للقيادة والتشغيل للمؤسسة ككل ويعتمد أساسا على مشاركة جميع العاملين واندماجهم بالإضافة إلى التركيز على العملاء وكذا مشاركة الموردين من أجل التحسين المستمر للجودة.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

ومن أهم هذه مبادئ نحاول تلخيصها فيما يلي: [1]

1- **الوقاية بدلا من التفتيش:** إذ أن نظام إدارة الجودة الشاملة يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية بسبب اعتماده عنصر الوقاية في العملية الإنتاجية ومراقبة الانحرافات في وقتها والعمل على تصحيحها ، مما يساهم في مطابقة المنتج للمواصفات المخططة.

2- **التعاون بدلا من المنافسة:** كما أن هذا النظام يهدف إلى تكريس روح الفريق والتعاون بدل من العمل الفردي وروح التنافس مما يحقق التكامل بين جميع الوظائف والتنسيق بينها نحو تحقيق الجودة والتحسين المستمر لهذه الجودة.

3- **المشاركة الكاملة:** تعد مشاركة جميع الأفراد والعمل الجماعي المشار إليه إداة فعالة لتشخيص المشاكل وإيجاد الحلول المثلى لها من خلال المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرار بخصوص مسائل العمل المختلفة.

4- **التركيز على الموارد والكفاءات:** من خلال أساليب التدريب وتنمية الأفراد وتحفيزهم وتوفير بيئة عمل ملائمة للتطور والإبداع.

5- **التركيز على العميل:** وهذا من أبرز المبادئ الذي يركز أساسا على:

- التعرف الدائم على حاجاته الحالية والمستقبلية.
- القياس والمتابعة الدائمة لمدى رضاه على المنتجات المقدمة له.
- تتبع المنافسين وتحليلهم حول هذا المسعى.

6- **التحسين المستمر:** فهو مرتكز فلسفة إدارة الجودة الشاملة ويمثل محصلة مجمل مبادئها ، حيث يرمي إلى تنمية المعرفة وتشجيع الإبداع ومختلف المهارات لدى كافة الأفراد نحو إكسابهم القدرة على التحكم في إنتاج وتحسين الجودة باستمرار.

اهتمامات إدارة الجودة الشاملة:

---

[1] نفسه، ص 512.

من خلال ما تقدم يتضح أن إدارة الجودة الشاملة أمرا حيويا يركز على الاهتمامات التالية في مختلف المؤسسات مهما كانت طبيعتها أو حجمها وذلك من خلال ما يلي: [1]

1- ضمان انتشار الجودة الشاملة في كافة أنحاء المؤسسة وفي مختلف مستويات النشاط بها نحو المشاركة في تحقيق الجودة وتحمل نتائج القصور في حالة الفشل في تحقيقها.

2- التأكيد على عمليات التخطيط للجودة وتحديد معاييرها ومتابعة تنفيذ برامجها وتقييم مدى الالتزام بها.

3- ضمان مطابقة المنتج لتلك المواصفات المطلوبة من طرف العميل.

4- تعمد على تكامل جميع النشاطات والوظائف نحو تحقيق الأداء المستهدف المبني على المعايير والمواصفات المشار إليها باقتصاد في الجهد والموارد والوقت.

مما سبق ذكره نستطيع أن نقول أن مسألة إنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي في الأساس ليست مسؤولية فرد أو أفراد معينين داخل المؤسسة، بل هي اهتمام عام يشمل الجميع وبنفس درجة الأهمية وفي مجمل مستويات النشاط بالمؤسسة وصولا إلى تحقيق رضا الجميع من مالكين وعاملين ومتعاملين سواء كانوا عملاء أم موردين.

مزايا تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

فمن خلال تحاليلنا السابقة التي اهتمت بمناقشة جوانب متعددة للمرتكزات الفكرية لهذا المفهوم نحاول التركيز على أهم الفوائد والمزايا المرتبطة بالتطبيق الناجح والصحيح لهذا المفهوم [2]:

1- تحقيق تغطية شاملة لكافة العناصر التسييرية والفنية والبشرية في مجمل المستويات التنظيمية بالمؤسسة.

2- تحدث تطور في منظومة التسيير بالمؤسسات من خلال ما يلي:

- ❖نظام كامل للجودة يحدد مجالاتها ومواصفاتها والمسؤولية عن تحقيقها.
- ❖أهداف محددة للجودة يمكن قياسها ومتابعة تحقيقها.
- ❖سياسة واضحة للجودة ومعلنة يلتزم بها الجميع.

3- تحسين اقتصاديات الأداء عن طريق:

- ❖تخفيض التكلفة بمنع أو تقليل الخطأ.
- ❖تخفيض التكلفة بمنع أو تقليل التأخير.
- ❖تخفيض أخطاء وتكاليف إعادة التشغيل.
- ❖تحسين استخدام الموارد ورفع كفاءتها الإنتاجية.

---

[1] علي السلمي، **إدارة التميز**، دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص 125.

[2] رفعت عبد الباقي النجار، **اقتصاديات إنتاج التمور (إنشاء المركز العربي لإنماء التمور)**، ورقة تقدم بها لندوة النخيل الثالثة، جامعة الملك فيصل الأحساء، م، ع، السعودية، 1992/01/20، ص 512.

حيث تصب كل هذه المزايا في إكساب المؤسسة الميزة التنافسية وكيفية المحافظة عليها وتحسينها باستمرار وهذه الفوائد تمثل محصلة الأهداف الإستراتيجية على الإطلاق.

وبعد استعراضنا لمختلف الجوانب والحيثيات التي يستند إليها التأصيل الفكري لهذا المفهوم سوف يتواصل التحليل نحو هذا الاتجاه بتركيز مجمل تلك المضامين على عمليات إنتاج منتج محدد وهو التمور وهذا ما سوف نحاول مناقشته من خلال المحاور القادمة ضمن هذه الورقة البحثية.

المحور الثاني: منتجات التمور المفهوم والخصائص والأهمية الاقتصادية:

عرفت زراعة النخيل منذ زمن بعيد، حيث تفيد الدراسات التي أجريت على الصحراء الشاسعة للجزائر على أنها عرفت بانتشار واسع للواحات في المناطق التي تمتاز بوفرة من حيث كميات المياه، لاسيما الباطنية منها لأن طبيعة المناخ بهذه المناطق فهو جاف وقليل الأمطار ويمتاز بالحرارة في أشهر عديدة من السنة، إذ عرفت مناطق الواحات هذه نشاطا اقتصاديا وحرفيا مزدهرا منذ تاريخ طويل من خلال شبكات تجارية متعددة تمتد من بلاد السنغال جنوبا إلى الحجاز والهند شرقا حيث مثلت التمور سلعا تبادلية أساسية لاسيما بعد الفتح الإسلامي لإفريقيا، إذ ازدهرت الأسواق وتنامت حركة القوافل والبضائع وحافظت هذه المناطق على توفير مختلف متطلبات البقاء والاستقرار والعيش الكريم، كما كانت مهد العديد من الحضارات الإنسانية على امتداد التاريخ، والنخلة شجرة مباركة ذكرها المولى عز وجل في أكثر من عشرين موضع من الكتاب الكريم.[1]

تتميز المنتجات من التمور بالتعقيد من حيث الظروف الطبيعية المناسبة لزراعتها ذات الارتباط بعوامل المناخ والمياه والتباعد النسبي لإمكان تواجد الواحات عن بعضها البعض، كل هذه العوامل أفرزت تنوع وتباين في أنواع التمور واختلافها من منطقة صحراوية إلى منطقة صحراوية أخرى، حيث تعد منطقة الجنوب الشرقي في الجزائر من أجود الأماكن لزراعة النخيل ذات الأنواع الممتازة الذي يأتي في أولها صنف دقلة نور ذو الشهرة العالمية.

وتعرف التمور على أنها فاكهة موسمية غنية بالسكريات والفيتامينات والمعادن حلوة المذاق وذات أشكال بيضوية وكروية وغيرها يعرف نضجها مراحل أهمها البلح والرطب وسرعان ما تأخذ في الجفاف والتساقط بفعل ارتفاع درجة الحرارة والرياح ويمتد نضجها هذا من شهر جوان إلى غاية نوفمبر وهي ذات قيمة غذائية واقتصادية في غاية الأهمية.

خصائصها:

من خلال التعريف السابق تبين أن هذه الفاكهة تعرف بجملة من الخصائص تميزها عن باقي الفواكه نحاول تلخيص أهمها وفق ما يلي:

1- تنمو في المناخ الحار والجاف: كون أن أشجار النخيل ذات جذور طويلة ضاربة في أعماق التربة، فهي تستطيع الحصول على الماء والأملاح لمسافات طويلة تحت سطح الأرض.

---

[1] إبراهيم إبراهيم ربحان، محمد عبد القوي، **القيم الاجتماعية المرتبطة بالتمور**، ورقة مقدمة لندوة النخيل الثانية، جامعة الملك فيصل الاحساء، م، ع، السعودية، 3- 6 مارس 1986، ص 642.

2- **موسمية:** يتم تلقيح النخلة في الربيع ويبدأ نضج الثمار في الصيف وتتباين فترة النضج هذه من منطقة صحراوية إلى أخرى على سبيل المثال في الجزائر تعرف منطقة تيديكلت بعين صالح أولى المناطق التي يتم نضج التمور بها ثم تتوالى نضج التمور ببقية المناطق الأخرى فيما بعد.

3- **ذات أشكال وأحجام متنوعة:** إن فاكهة التمور لها أشكال وأحجام متعددة فهناك البيضوي ذو اللون الأحمر والأسود، وهناك الكروي الأحمر والأسود وغيره من الأشكال والأحجام الأخرى.

4- **ذات قيمة غذائية هامة:** فاكهة التمور غنية جدا بالعناصر الغذائية مثل السكريات والحديد والكربوهيدرات ومختلف الفيتامينات والهرمونات لاسيما في لب ثمارها وحتى في قشرتها ونواتها.

5- **قاعدة لإقامة صناعات عديدة:** بفضل ما وهبها الخالق عز وجل من مكونات فإنها تعد مرتكز العديد من الصناعات الغذائية كالحلويات المختلفة، والعطور والأدوية وغيرها.

الأهمية الغذائية والاقتصادية للتمور:

تشتهر التمور بمختلف أصنافها بارتفاع القيمة الغذائية، حيث يعتبر التمر مادة غذائية متكاملة يحتوي على أغنى العناصر والمكونات والمركبات الأساسية من كربوهيدرات حيث تبلغ السعرات الحرارية في التمر 1350[1]، قد تزيد أو تقل حسب الصنف ودرجات النضج، حيث يعد من أغنى الأطعمة قيمة، علاوة على احتوائه على الأحماض الآمنية الأساسية والسكريات والفيتامينات والأملاح المعدنية.

وقد انتشرت زراعة النخيل في الكثير من مناطق العالم الملائمة لإنتاجه حتى أصبح تعدادها في مختلف أنحاء المعمورة يفوق 90 مليون نخلة يمتد تواجدها من الباكستان شرقا إلى جزر الكناري غربا إلى المحيط الأطلسي، وما بين خطي العرض 10و 35 شمال خط الاستواء، كما وصلت زراعته خارج هذه المناطق كجنوب إفريقيا واستراليا والأمريكيين،[2] وكما نعلم أن معظم مناطق الوطن العربي ومنها الجزائر تتمتع بمناخ ملائم لزراعة النخيل، حيث تعد التمور سلعة تصديرية ذات مردود جيد ومستقبل كبير لهذه الدول، كما أن التقدم العلمي في هذا المجال يفيد بأن جميع أجزاء أشجار النخيل تدخل في إنتاج العديد من المنتجات الهامة الأخرى وبالتالي يساهم في تنشيط صناعات متعددة أخرى غذائية كالحلويات والأدوية والأعلاف وغيرها، علاوة على صناعة المعلبات والتغليف كما تنشّط العديد من الخدمات كالنقل بمختلف أنواعه والتخزين، والتأمين وغيرها، وبالتالي فإن الدور الاقتصادي الأكبر للتمور في البلاد العربية المنتجة له عموما وفي الجزائر خاصة يتمثل في كونه مصدر قوة للعملة الصعبة، إضافة إلى أدوار اقتصادية أخرى بالغة الأهمية متمثلة في توفير فرص عمل هائلة سواء على مستوى القطاع ذاته أو على مستوى باقي القطاعات الأخرى ذات العلاقة، التي سبقت الإشارة إلى أهمها، هذا دون نسيان الدور الغذائي والصحي الذي يؤمنه، إذ يقول سيد الخلق عليه الصلاة والسلام «إن البيت الذي ليس فيه تمر جاع أهله».

ونعود إلى الأهمية الاقتصادية الأولى للتمور والمتمثلة في التصدير، إذ نجد أن العالم العربي ومن ضمنه الجزائر يعتبر المصدّر الرئيسي للتمور في العالم، حيث يمثل ما متوسطه أكثر من 80% من مجموع الكميات المصدّرة إلى العالم في السنوات الأخيرة، فبرغم أن الجزائر لم تكن في صدارة الدول العربية

---

[1] عمر عزاوي، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2002/01، جامعة ورقلة الجزائر، ص 44.

[2] نفس المرجع، ص 45.

المصدّرة للتمور من حيث الكميات، إلا أن تمورها وبالأخص صنف دقلة نور يعد الرائد عالميا من حيث الجودة، فهو بدون منافس، ففي إحدى مؤتمرات الشراكة ما بين الجزائر وكندا سنة 1992 على سبيل المثال أفاد ممثل كندا في شأن التمور الجزائرية والتي كانت تمثل أبرز عناصر هذه الشراكة "بأنه عقب قيام إحدى الشركات الكندية التي تستورد التمور الجزائرية وتحديدا دقلة نور بإشهار حول هذه التمور في بعض المحطات التلفزيونية هناك تلقت ما معدله 23 ألف مكالمة في الدقيقة تتضمن طلبات شراء هذه التمور".

المحور الثالث: واقع الجودة في منتجات التمور في الجزائر

أما إذا تكلمنا على الجزائر تحديدا فإن تمورها كما سبقت الإشارة فهي متنوعة ومتعددة الأصناف وتختلف حسب مناطق الجنوب الشاسع وتنقسم هذه المناطق إلى قسمين رئيسين وهما منطقة الجنوب الغربي والتي تضم واحات مناطق توات قورارة الساورة، ومنطقة الجنوب الشرقي التي تتضمن مناطق الزيبيان، وادي سوف، وادي ريغ، وتيدكالت وغيرها.

أصناف التمور في الجزائر وأهم مميزاتها:

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور ونستطيع تصنيف أهمها ووفق مميزاتها من خلال الشكل الموالي:



المصدر: عمر عزاوي، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، العدد 2002/01، ص44.

كما يمكننا تفصيل هذه الأصناف وإبراز خصائصها وفق الجدول الموالي:

أصناف التمور	الخصائص	مناطق زراعتها
دقلة نور	نصف لينة	بسكرة، وادي سوف، ورقلة، غرداية
غرس	لينة	الجنوب الشرقي
دقلة بيضاء	جافة	وادي ريغ (تقرت)
مش دقلة	جافة	الزيبان (بسكرة)
تفزوين	لينة	ورقلة
تيمجوهرت	نصف لينة	قورارة، ورقلة
حمراية	نصف لينة	توات، ساورة
تقزة	نصف لينة	تيدكالت (عين صالح)
تين ناصر	جافة	تيدكالت، توات

المصدر: عمر عزاوي، **المرجع السابق**، ص 45.

من الجدول السابق الذي حاولنا من خلاله أن نركز على أكثر الأصناف انتشارا بمناطق جنوب الجزائر الشاسع الأرجاء وتأتي في مقدمة تلك الأصناف تمور دقلة نور التي تعد سفير التمور الجزائرية في الخارج وهي أجود التمور على وجه الأرض على الإطلاق وليس لها منافس من أية دولة أخرى في العالم بفضل ما وهبها الخالق عز وجل من مذاق لا يقاوم وشكلا ذهبيا ساطعا يسحر الناظرين ومكونات غذائية ذات قيمة عالية وهي أفضل ما يصحبه معه الجزائري أينما حل في بلدان الدنيا كهدايا للأصدقاء ومن يعرفهم هناك.

وتأتي تمور الغرس ذات الشهرة محليا وعالميا بعد تمور دقلة نور نظرا لقيمتها الغذائية ولكونها تعد أساس العديد من الصناعات الغذائية الأخرى وغنية من حيث المعادن والسكريات والقيمة الغذائية تعرف استعمالاتها كثيرا الأسر الجزائرية من الحدود إلى الحدود.

كما أن صنف الدقلة البيضاء التي يكثر عليها الطلب في عديد الأسواق العالمية بفضل خصوصياتها الممتازة، حيث تشكل هي أيضا قاعدة لصناعة العديد من أنواع الحلويات والصناعات الغذائية الأخرى، إضافة إلى أن كل الأصناف الأخرى تمتلك أهمية غذائية واقتصادية هامة، وهي في حاجة إلى تفعيل أكثر لهذا الدور من خلال دعم الدولة والمصالح الفلاحية تحديدا لزراعة كل أصناف النخيل.

فمن خلال ما تقدم ذكره نستطيع أن نقول أن التمور الجزائرية وهبها الخالق عز وجل خصائص ومميزات لم تتوفر عليها تمور بقية الدول المنافسة في الأسواق العالمية وهذا من خلال المذاق والمكونات الغذائية وغيرها، غير أنه تبقى عديد العناصر المكملة الأخرى للرفع من مستوى جودة وتنافسية هذا المنتج الاستراتيجي الهام، كونه يشكل إحدى أبرز الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك لضمان تحقيق

الجودة إضافة إلى الوفرة المؤدي إلى الرفع من مستوى الطاقة الإنتاجية (كما ونوعا) لهذا المنتج، وهذا ما سوف نحاول تحليله من خلال المحور الموالي.

المحور الرابع: متطلبات ضمان الجودة في منتجات التمور في الجزائر.

فمن خلال المحاور السابقة من هذا البحث التي اهتمت أولا باستعراض الأبعاد المتعددة لمفهوم الجودة، ثم التطرق إلى الجوانب الأساسية المتعلقة بمنتج معين ومحدد وهو التمور وتواصل التحليل المتعلق بهذا الموضوع ليركز الضوء على واقع الجودة في منتجات التمور في الجزائر، لنصل إلى المحور الرابع هذا الذي سوف نحاول من خلاله الوقوف عند متطلبات واشتراطات التحكم في عنصر الجودة وتعزيزها في هذا المنتج الحيوي والاستراتيجي وهذا من خلال التحليل الموالي.

1- التركيز على الجانب العلمي والتكنولوجي:

إن هذا القطاع برغم العوائد الاقتصادية التي يحققها للدولة من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات علاوة على دوره الاقتصادي والاجتماعي الواسع الذي يؤديه من خلال استيعاب العمالة وتنشيط قطاعات حيوية أخرى وغيره من الأدوار التي تم تفصيلها سابقا، إلا أنه ما زال متأخرا في الجهود نحو تطوير وتحسين الجودة به والاهتمام بدراسة معوقات تنميته والنهوض به نحو تفعيل مساهمته أكثر في عمليات التنمية، ويأتي الجانب العلمي والتكنولوجي في أولى تلك المتطلبات، إذا ما نظرنا إلى أن معظم العمليات المرتبطة بزراعة النخيل تتم يدويا وبالطرق التقليدية، مما يبطئ انجاز هذه العمليات ويزيد من تكاليفها. ونفس الشيء المتعلق بجني التمور ونقلها وتخزينها، وكذا مكافحة مختلف الأمراض والطفيليات التي تصيبها. وبالتالي يتطلب من الجهات ذوي الاختصاص التكفل بكل هذه المسائل وعصرنتها وإدخال المكننة والتكنولوجيا الحديثة لتشمل مجمل هذه العمليات المشار إليها، التي تعد من المحددات الرئيسية الداعمة لإنتاج الجودة وتحسينها باستمرار.

2- مراكز التكوين:

ومن أجل تفعيل المساعي السابقة فمن الضروري الرفع من مستوى التكوين والتدريب من خلال فتح تخصصات على مستوى مراكز التكوين المهني باعتبار أن هذه المراكز ذات تكوين واسع يستوعب كل الطلبة الذين لم يسعفهم الحظ في الالتحاق بالجامعة علاوة على تحديث برامج التكوين العالي المتخصص في هذا المجال ليشمل مواد ومقاييس تتضمن مفاهيم الجودة ومعاييرها.

3- دعم الدولة:

والذي ينقسم إلى دعم مادي المتعلق بالجوانب المالية وكل الجوانب المادية الأخرى وكذا دعم غير مادي والمتمثل في التوعية والإرشاد والاستشارة والنصح والخبرات العلمية المتخصصة.

4- تكريس الصناعات ذات الصلة بالتمور:

من الملاحظ محدودية تصنيع التمور بشكل عام وحفظها وتعليبها وغيره والتوسع في هذا المجال ليشمل استخدام التمور كمصدر لعلف الحيوانات ومجالات أخرى، إذ يفيد الطب البيطري في هذا الشأن على أن لب ثمار التمور ونواتها يحتوي هرمونات غنية تستخدم في مجالات متعددة لا زالت محل بحث واكتشاف.

5- تفعيل الجانب التسويقي:

ما يلاحظ على هذا الجانب نقص في الأجهزة المتخصصة في دراسة الأسواق وحجم الطلب، لاسيما على المستوى الخارجي، الذي بواسطته يتم التوصل إلى متطلبات وتطلعات العملاء والعمل على توفيرها باعتبارها تمثل مرتكز معيار ومواصفات الجودة في التمور الجزائرية.

6- مراكز البحوث لتطوير إنتاج التمور:

إضافة إلى ما تم التطرق له بخصوص الجوانب العلمية والتكنولوجية، فإن دور هذه المراكز له أدوار علمية متطورة تركز على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتطوير السلالات وأنواع التمور وتحسينها، لاسيما التمور ذات الجودة أصلا كدقلة نور، حيث تعد هذه المراكز المتقدمة من البنيات المحورية والإستراتيجية في إنتاج وتطوير الجودة.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات:

1- 1- إن مفهوم الجودة تطور عبر مراحل متعددة وكان نتيجة لإضافات علمية كبيرة على المستويين الفكري والتطبيقي، إذ توجب المرحلة الأخيرة بإدارة الجودة الشاملة.

1- 2- من أهم مبادئ (TQM): الوقاية بدل التفتيش، التعاون بدل من المنافسة، المشاركة الكاملة، التركيز على الكفاءات، التركيز على العميل، التحسين المستمر.

1- 3- من حصيلة مزايا نظام (TQM) تحسين استخدام الموارد ورفع كفائتها الإنتاجية الذي يرمي في الأخير إلى اكتساب الميزة التنافسية والعمل على تحسينها باستمرار.

1- 4- تعد التمور فاكهة موسمية ورد ذكرها في الكتاب الكريم، فهي غنية بالسكريات والفيتامينات والمعادن، حلوة المذاق وذات قيمة غذائية واقتصادية عالية.

1- 5- تحتل الجزائر مراكز متقدمة عالميا من حيث أعداد النخيل وجودة التمور، لاسيما صنف دقلة نور الذي ليس له منافس على الإطلاق وتمثل أبرز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1- 6- إن معظم العمليات المرتبطة بزراعة النخيل في الجزائر تتم يدويا وبالطرق التقليدية مما يبطئ من إنجاز هذه العمليات ويزيد من تكاليفها ويؤثر على مستوى جودتها.

1- 7- تتمثل أبرز متطلبات ضمان الجودة في منتجات التمور الجزائرية في التركيز على المجال العلمي والتكنولوجي لدعم مجالات التكوين والبحث في تطوير هذا المنتج الاستراتيجي الهام وتفعيل الجوانب التسويقية المتخصصة في دراسة الأسواق وحجم الطلب والمنافسة، لاسيما في الأسواق الخارجية نحو الوفاء بمواصفات الجودة المطلوبة بهذه الأسواق.

2- التوصيات:

2- 1- العمل على تخفيض تكاليف إنتاج التمور من خلال التوسع في غرس أشجار النخيل واستعمال الطرق الحديثة ودعم هذه العمليات.

2- 2- يجب مكننة العديد من عمليات إنتاج وجني التمور في الجزائر تماشيا مع العصرنة والتكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

2- 3- ضرورة التكفل أكثر بهذا القطاع من طرف الدولة نحو توفير الدعم المادي والمعنوي الكفيل بتطوير التمور وتحسين جودتها.

2- 4- ترشيد استعمال المياه والطاقة والاقتصاد في جميع موارد الإنتاج الأخرى.

2- 5- ضرورة تفعيل الصناعات ذات الصلة بالتمور، فعلاوة على مجالات تصنيع وتعليب وتخزين (تكييف) التمور ثمة مجال واسع لإقامة صناعات أخرى ذات الارتباط بهذا المنتج كالحلويات وأعلاف الحيوانات وغيرها.

2- 6- ضرورة العمل على التكامل بين الخطة الإنتاجية والتصديرية وتفعيل الجوانب التسويقية من خلال تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية، وكذا دخول المزيد من هذه الأسواق قصد توسيع التصدير خارج قطاع المحروقات.

ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات
- زراعة التمور نموذجا -

أ. بن عبد العزيز سفيان
جامعة بشار
ba_soufiane@hotmail.fr

أ. مجاهد سيد أحمد
جامعة بشار
medjahed84@hotmail.fr

ملخص:

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوفر فيه على مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية خارج المحروقات، اتجهت مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية.

تقديم :

لقد أصبحت موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة ما تعلق منها بتلك التي تعالج تطورات **التجارة الخارجية**، إذ أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية ، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوفر فيه على مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية خارج المحروقات، اتجهت مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" ما مدى مساهمة القطاع الزراعي بشكل عام ومنتوج التمور بشكل خاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؟ وما هي أهم معوقات وعراقيل وصول هذا المنتوج الى الأسواق العالمية وكيف يمكن تلافي هذه العراقيل؟"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي من خلال إنتاج التمور وأهميته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: واقع إنتاج التمور في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية.

1. المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

1.1. تعريف التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره[1]. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية• أنها " **عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل** "[2]. كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي" [3].

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات) .

المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "**التجارة الدولية**" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات [4].

---

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993، ص12.

• يفرق الاقتصاديون بين مفهوم **التجارة الخارجية والتجارة الدولية**، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها. أما **التجارة الدولية** فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر إلى: حسام داوود، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص12.

[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، 2000، ص 13.

[3] صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967، ص10- 12.

[4] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص13.

2.1. أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها إختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على اكبر ناتج كلي ممكن [1].
- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية [2].
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب [3].
- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.
- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات [4].
- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وإنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع **بتكاليف أقل**[•] نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال فقد حققت التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1.050 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2 %، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار، ولقد أتت زيادة الواردات العربية لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية** ،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001 ، ص13 – 16.

[2] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000، ص 16.

[3] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 57.

[4] بلقاسم زايري ، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

• La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7 %، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 بالمائة[1].

الجدول (1): التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004- 2008)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي لـ 2004-2008
	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008***	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008***	
الصادرات العربية	**403.3**	**559.6**	**681.0**	**792.3**	**1.049.8**	**31.9**	**38.7**	**21.7**	**16.3**	**32.5**	**27.0**
الواردات العربية	**288.5**	**348.9**	**400.6**	**530.7**	**701.6**	**34.2**	**20.9**	**14.8**	**32.5**	**32.2**	**24.9**
الصادرات العالمية	**9.133 .2**	**10.370.5**	**12.005.2**	**13.808.9**	**15.735.4**	**16.8**	**13.5**	**15.8**	**15.0**	**14.0**	**14.6**
الواردات العالمية	**477.9**	**10.747.9**	**12.448.9**	**14.092.5**	**16.169.1**	**16.9**	**13.4**	**15.8**	**13.2**	**14.7**	**14.3**
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية%	**4.4**	**5.4**	**5.7**	**5.7**	**6.7**						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية%	**3.0**	**3.2**	**3.2**	**3.8**	**4.3**						

- بيانات أولية.

المصادر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير العربي الموحد لعام **2009**.

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، جوان **2009**.

2. المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية

1.2. واقع القطاع الزراعي:

تملك الجزائر قدرات معتبرة في المجال الزراعي فتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر في الشمال حوالي 7.5 مليون هكتار وهو ما يعادل 3 بالمائة من مساحة البلاد، وتقدر مساحة الأراضي التي يتهاطل عليها سنويا أكثر من 400 ملم من الأمطار ب 1مليون هكتار فقط [2].

[1] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2009**، ص 135.

[2] أمينة أمال بن شهيدة، تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام والشبه المصنعة، **www.aoad.org**

وتقدر المساحة المخصصة فعلا للفلاحة ب 47 مليون هكتار منها 7 مليون هكتار غابات، 32 مليون مستعملة كمراعي وممرات والباقي 8 مليون هكتار يمثل المساحة المستعملة للفلاحة، وفيما يلي يمكننا أن نستعرض أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر والمساحات التي تغطيها.

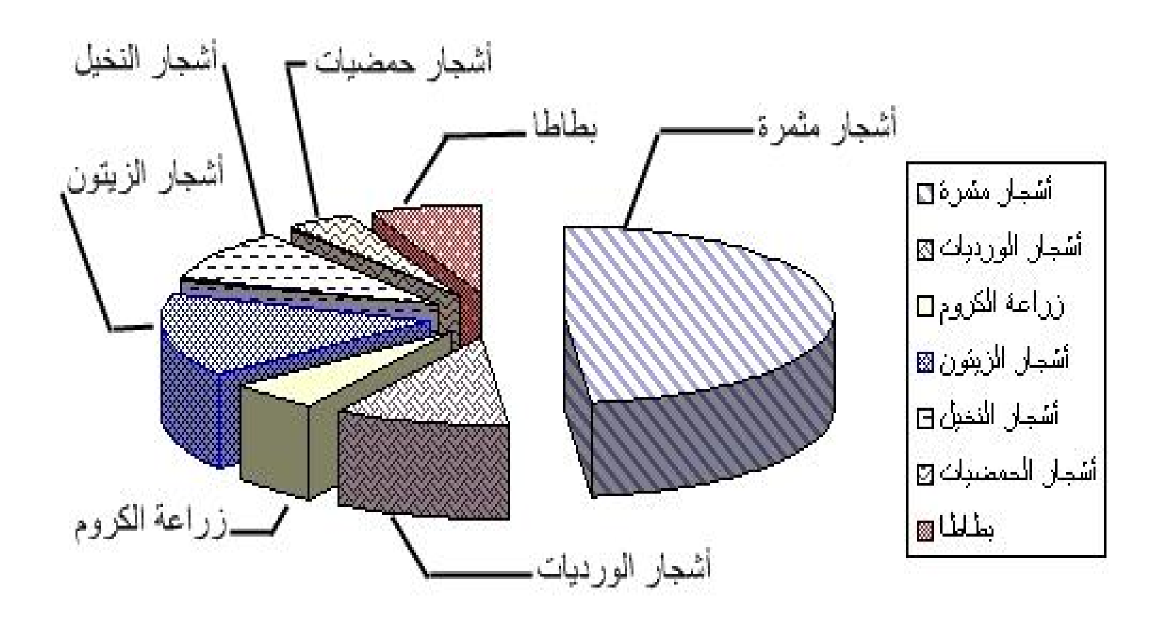
جدول(2): أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر لسنة 2000

الوحدة: مليون هكتار

المحاصيل الكبرى	أشجار مثمرة	أشجار الورديات	زراعة الكروم	أشجار الزيتون	أشجار النخيل	أشجار الحمضيات	بطاطا
5.5م.هـ	517000	113000	59000	164000	100000	45000	72000

المصدر: **www.aoad.org**

الشكل(1): توزيع المحاصيل الزراعية في الجزائر لسنة 2000



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ أنه من الناحية الإنتاجية والنباتية، الجزائر تنشط بكثير في مجال زراعة الحبوب، البطاطا الحمضيات، الزيتون و**النخيل**، أما من ناحية الإنتاج الحيواني فيرتكز على خمسة أنواع أساسية وهي الأبقار، الأغنام، الماعز، الأحصنة، الإبل بمعدل يمثل 22 مليون رأس (1990- 2000)، يمثل منها الغنمي أكثر من 80٪، الماعز 7.12٪، البقري 6٪، عددها يقدر ب3.1 مليون رأس بما فيها 80 ٪ من البقر الحلوب، ولدينا الجدول التالي يبين نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات:

جدول(3): نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات (2000- 2006)

الوحدة 10 مليون دج

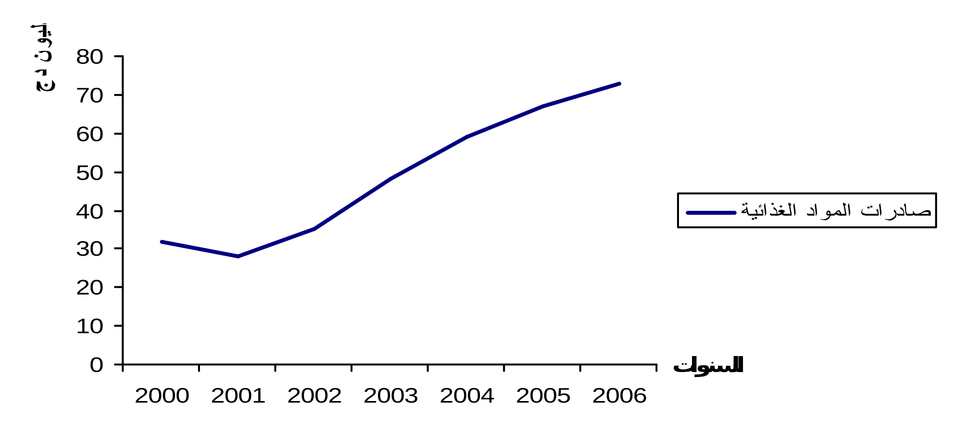
المواسم البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613
صادرات المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73
النسبة %	0.15	0.15	0.19	0.20	0.18	0.15	0.13

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة نمو الصادرات الزراعية في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى حيث نجد أنها لم تتجاوز2 % من إجمالي الصادرات الوطنية، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن الطموحات التي تسعى الدولة إليها من خلال ما توفره من دعم وتسهيلات لهذا القطاع (مسح ديون الفلاحين مثلا).

وقد فاقت صادرات الجزائر خلال سنة 2003 ما يقدر بـ 135 مليون دولار أمريكي منها 51.504 مليون دولار للسلع الغذائية [1].

الشكل(4- 2): تطور الصادرات الغذائية في الفترة (2000- 2006)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول.

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات والى مبادرات استثمارية جادة خاصة في قطاع زراعة التمور والذي هو محور بحثنا المقبل وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

[1] آيت بن علي حادة، تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية والترويج لها، **www.aoad.org**

3. المحور الثالث:إنتاج التمور في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية

بالرغم من إنتاج التمور يحتل مكانة هامة في الزراعة الجزائرية بوجه خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام إلا أن التمور الجزائرية خاصة ذات الجودة الرفيعة منها على غرار " **دقلة نور**"• لم تتمكن من تصحيح وضعها لحد الآن في السوق العالمية، من خلال رفع قيمة صادراتها التي لا تزال ضعيفة جدا ، حيث لا تتجاوز 1 في المائة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم أنها قادرة على تحقيق مداخيل هامة من العملة الصعبة لو نالت حقها من الاهتمام، من خلال معالجة أشجار النخيل من الأمراض والآفات التي تتسبب في فساد وإتلاف ما بين 20 إلى 30 بالمائة من الإنتاج الوطني سنويا ، وحماية هذا المنتوج من الاستنزاف الذي يتعرض له بفعل مقايضته بسلع أخرى [1]، وتمريره عبر الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر بطرق غير قانونية .

ورغم أن الجزائر تعد من بين أكبر الدول المنتجة للتمور في العالم (المرتبة 7 من بين 15 أكبر دولة مصدرة للتمور)، بإنتاج سنوي يقدر بـ26,5 مليون قنطار سنويا، وتملك 160 ألف هكتار من النخيل وتتوفر على 17 مليون نخلة، إلا أن معدلات تصدير هذا المنتوج ضعيفة جدا لا تتعدى 2.36 بالمائة من حجم الإنتاج الوطني الإجمالي، إذا ما تمت مقارنتها باستهلاك السوق العالمية، أو بمعدلات تصدير الجارة تونس، فهذه الأخيرة تملك مساحات أقل بكثير منا، لكن رغم ذلك قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال عكس الجزائر، التي لم تستطع حتى حماية منتوجها الذي يضيع منه سنويا ما بين 20 إلى30 بالمائة بفعل التسوس وعدم المعالجة [2]، كثيرا ما يدفع ثمنه المنتجون والمستهلكون على حد سواء، في وقت لا تزال الدولة عاجزة عن إعداد سياسة فعالة لإعطاء هذا المنتوج مكانته الحقيقية، رغم اعتباره الثروة الثانية بعد البترول، ومن الشعب الأساسية والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأحد حلقات مسألة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للجزائر.

1.3.إنتاج التمور في الجزائر:

عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم ، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت دقلة نور بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، ولقد عرفت زراعة النخيل في الجزائر مند زمن بعيد حيث تدل الدراسات والأبحاث التي أجريت في صحرائنا على أن منطقة الواحات كانت تعرف نشاطًا اقتصاديًا ضخما تمثله شبكة تجارية متطورة بين مختلف القبائل والأسواق التجارية.

• دقلة نور: كما يدل عليها إسمها أو **خضراء التمور**، فهي أجود التمر وذات النوعية الرفيعة المطلوبة في كل مكان من العالم، مذاقها معطر مع نكهة العسل، تأكل كما هي أو محشوة في أكياس(بطانة). وهناك أنواع اخرى من التمور المتواجدة في الجزائر ذات النوعية الرفيعة أيضا كالغرس والحمراية، الورقلية، التفزوين، بنت الخبالة وغيرها.

[1] على غرار بعض المنتجات الاستهلاكية كالشاي والسكر، أو تك المنتجات الضارة الاستعمال كالتبغ والكبريت من خلال عمليات التهريب على الحدود الوطنية.

[2] مقال منشور على الموقع الالكتروني: tinerkouk.banouta.net بعنوان: ثلث التمور الجزائرية تأكله الديدان. شوهد يوم 2011/02/28.

وككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض [1].

1.1.3. واحات التمور:

تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور ويمكن تصنيفها كمايلي: [2]

الزيبان :بسكرة، بوسعادة، طولقة.

وادي سوف :الوادي.

وادي ريغ : ورقلة، توقرت، جامعة و المغير.

واحة واد ميزاب.

توات : أدرار، رقان.

قورارة :تيميمون.

الساورة : بشار.

الهقار : تمنراست.

تيديلكت :عين صالح.

تادميت :المنيعة.

الطاسيلي:عين أمناس وجانت.

2.1.3. تقسيم حسب أنواع التمور وخصائصها :

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كمايلي:

- التمــور الجافة: دقلة بيضاء- مش دقلة - تين ناصر.
- التمور النصف جافة: دقلة نور- تافزوين - تمجوهرت - أزرزة.
- التمور اللينة: الغرس – آدالة- بنت أخبالة.

2.3. تسويق التمور(تجارتها):

يعتبر التسويق الزراعي من أهم الأسس التي يقوم عليها البنيان الإقتصادي لأي دولة ، فالتسويق مكمل لعملية الإنتاج لأنه لا يمكن إنتاج أي منتج دون أن يكون هناك تسويق له يضمن أنسابه من المنتج إلى المستهلك .ففي بداية النهضة الزراعية لم تبرز المشكلة التسويقية بالصورة التي برزت عليها الآن حيث كانت الأسواق المحلية تقوم باستهلاك كل ما ينتج ولكن التطور الذي حدث ففي المجال الزراعي مثلا في استخدام الأساليب الزراعية المتطورة الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج بشكل كبير .ومحصول التمور هو

---

[1] بشير بن عيشي، **أساليب تحسين المردود الاقتصادي لزراعة النخيل بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1996، ص 28 وما بعدها.

[2] عمر عزاوي، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص 44.

موضوع المشكلة التسويقية فإنه يواجه مشكلة تتمثل في الكساد وتدهور إمكانية التسويق يتضح هذا جليًا في الكميات التي تصدر من التمور للأسواق الخارجية قليلة جدًا مقارنة بالكميات المنتجة [1].

3.3. معوقات إنتاج وتصدير التمور الجزائرية:

تقف في وجه زراعة وإنتاج التمور الجزائرية لغرض استهلاكها من جهة وتصديرها من جهة اخرى جملة من العراقيل والمعوقات أثرت على قطاع النخيل بشكل عام، وقللت من نسبة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات إذ لازالت نسبتها ضئيلة جدا هذا بالرغم من أن هذا المنتوج يشغل مكانة هامة لو أنيطت له الرعاية والمرافقة المستمرة، ويمكن إيجاز أهم العراقيل فيما يلي:

- المعوقات الخاصة بالحالة الصحية للأشجار: بحيث يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض التي تسبب ضياع أو فقد في الإنتاج على مستوى النخلة، ضف إلى ذلك ضياع وفقد مستوى الإنتاج على مستوى المخازن ومن بين هذه الأمراض نجد دودة التمر حيث تسبب هذه الحشرة خسائر كبيرة تفوق ما نسبته 30 بالمائة من الإنتاج على مستوى المخازن والمزارع. [2]
- تأخر التراخيص والموافقات حول الاشتراطات الصحية والصحية النباتية من طرف المكلفين بها أعضاء سلطات الصحة مما يعرض جودة التمور المخزنة إلى التلف وهو ما يهدد العقود المستقبلية لمنتجي التمور الجزائريين مع المتعاملين الأجانب.
- انخفاض المستوى الفني في الإنتاج وضعف المعرفة التقنية للمزارعين التقليديين الذين يشكلون الأغلبية، مما يعرقل إمكانية إتقانهم للأعمال المنوطة بهم وبالتالي تنخفض مساهمته في ترقية وتدعيم المنتوج الوطني خاصة ذلك الموجه للتصدير.
- النقص الملحوظ الذي تعرفه عديد الولايات الجزائرية المختصة في إنتاج التمور بالجانب المتعلق بغرف التبريد، نتيجة انخفاض وعي الفلاحين بأهمية هذه الغرف لحماية منتوجهم الذي يتعرض للتلف بسبب الحرارة الشديدة بالمنطقة، خصوصا في فصل الخريف، وهو الفصل الذي يعرف بموسم الجني بالنسبة للتمور.
- نقص مياه السقي الفلاحي بأكبر المناطق المنتجة للتمور، على غرار منطقة طولقة ببسكرة وملوحة مياه السقي الفلاحي بالمجمّعات الزراعية للنخيل، خصوصا في منطقة عين البيضاء بورقلة، وكذا مشكلة التطهير التي أضرت كثيرا بهذا المنتوج الإستراتيجي بهذه المنطقة رغم بعض البرامج والمشاريع التي استفادت منها هذه المناطق المنتجة للتمور.
- ندرة الأيدي العاملة المتخصصة في زراعة النخيل مع ارتفاع أجورها وقد انعكس هذا على زراعة هذا المنتوج الأمر الذي نجم عنه إلغاء الكثير من العمليات الزراعية في هذا القطاع.
- تعدد المشاكل المتعلقة بالنقل البحري وتجهيزات الموانئ والمطارات، فعلى سبيل المثال فان المرور على السكانير من طرف المنتجين الجزائريين يستدعي الوقوف في طابور واحد مع المستوردين رغم أن الوضع

---

[1] عمر عزاوي، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مرجع سابق، ص 45.

[2] بشير بن عيشي، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2002، ص 79.

يفرض شباكا موحدا للمصدرين. كما أن ملف الحصول على القرض يتطلب وقتا طويلا في البنك بالنظر إلى الإجراءات التي يفرضها هذا الأخير والتي غالبا ما تعرقل السير الجيد لعملية التمويل.

- تأخر وصول الدعم خلال مرحلة التصدير، وعدم توفر سلسلة نقل ملائمة بحرا تضمن سلامة المنتوج من التلف، وعدم توفر التسهيلات على مستوى النقل الجوي. بالإضافة إلى تأخر مساهمة البنوك في تدعيم مجال التهيئة والتخزين حتى يتمكن المصدر الجزائري من ضمان جميع مراحل التسويق والتخزين والتصدير، وفي حال تحرير الدعم يكون ذلك بعد انطلاق العمل في الأسواق العالمية لصالح المنافسة ولا يكون في ذلك أي جدوى لدخول هذه المنافسة. [1]
- التثاقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الموجه للقطاع، حيث أن الدعم المالي غير كاف لان الأمر مرتبط بالتسهيلات الإدارية التي تبقى حجر عثرة في وجه المصدرين وبكيفية تسيير هذا الجانب من التجارة الخارجية.
- وهناك أسباب موضوعية أخرى عملت على تراجع صادراتنا من التمور وتأثر موقعنا في السوق العالمية تكمن في تدخل المضاربين في سلسلة الإنتاج والتصدير الذين يخلّون بسلامة المنتوج وهم يعملون أيضا على مضاعفة الأسعار ويلجئون إلى الغش في المنتجات المعبأة.
- كما أن من ابرز المعوقات التصديرية نجد انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية والترويج والإعلان مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية. [2]

4.3. تأثير الأزمة المالية العالمية على مصدري التمور الجزائرية:

في تصريح له عن إرهاصات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الجزائري كشف المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الصادرات(Algex)عن الخسائر الكبيرة التي تكبدها المصدرون الجزائريون، خاصة مصدرو التمور الذين يتعاملون بالأورو نتيجة الأزمة المالية العالمية. وأكد المسئول عن الوكالة على هامش اليوم الإعلامي الخاص بالبرنامج الجزائري الفرنسي لدعم المؤسسات المتوسطة المنظم بعنابة [3]، أن خسائر مصدري التمور تراوحت بين 20 و30 بالمائة من المنتوج الإجمالي، الذي يصدر إلى الخارج، والذي بلغ 13400 طن سنة 2007 بقيمة 23 مليون دولار. وأرجع المتحدث الأسباب إلى كون العقود، التي يبرمها المصدرون لهذا المنتوج تتم قبل حوالي ستة أشهر من الشروع في عملية التصدير، الأمر الذي تسبب في خسائر، خاصة ما تعلق بفقدان المصدرين لهامش الربح، بخلاف الصادرات الأخرى خارج المحروقات، التي تبرم فيها العقود في الفترة التي تتم فيها عملية التصدير.

5.3. نسبة مساهمة صادرات التمور في التجارة الخارجية الجزائرية:

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتوج

---

[1] عمار جبارة ، **واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها**، شوهد يوم 2011/03/01، الموقع الالكتروني لجريدة المساء: http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41/

[2] بشير بن عيشي، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مرجع سابق، ص 80.

[3] محمد بنيني، مدير الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية، تصريح لجريدة الخبر، يوم 2008/12/24 للمزيد ارجع إلى الموقع http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=136623&idc=49&date_insert=20081223

الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 الى11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة.

وحسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.

6.3. الحلول والبدائل المساهمة في نجاح السياسة الإنتاجية والتصديرية للتمور الجزائرية:

لغرض تفادي العوائق والعراقيل السابقة الذكر وحتى تحتل عملية إنتاج التمور نسبة هامة من بين نسب الصادرات الفلاحية والتي تدعم الاقتصاد الوطني الجزائري في سوق المنافسة الدولية خارج قطاع المحروقات لابد من مراعاة مايلي:

- توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بزراعة النخيل.
- زيادة الطاقة التصديرية للأسواق التقليدية بالخصوص أوروبا* ودول الساحل والدول العربية بالإضافة إلى غزو أسواق تصديرية جديدة. [1]
- إرشاد وتوعية المزارعين بضرورة إجراء مختلف عمليات الخدمة في المواعيد المناسبة وبالطرق الفنية المستحدثة وبطريقة دقيقة تحقق الأهداف المرجوة.
- التنسيق ما بين الخطط الإنتاجية والخطط التصديرية بالإضافة إلى تحسين كفاءة التخزين وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية من جهة والنقل البحري والجوي من ناحية اخرى.
- التشجيع على إجراء البحوث الميدانية والمكتبية تسهم في تحديد المواصفات القياسية لأصناف التمور بمختلف أنواعها حتى لا تتأثر بالمعايير والتصنيفات العالمية في إطار المنافسة الدولية.

ولقد خلص عدد من المصدرين الجزائريين بخصوص ترقية وتطوير عملية التصدير إلى أنهم أجروا اتفاقا مع وزارة الفلاحة لرفع نسبة الصادرات بصفة تدريجية خلال الخماسي الحالي (2010- 2014)، مؤكدين على وجود ديناميكية كبيرة لتنظيم مهنة التمور بزيادة الصادرات، خاصة وأن الطلب على التمور الجزائرية في تزايد، وبالأخص في دول شرق آسيا. وتنظيم السوق الداخلية عن طريق التحكم في النوعية

---

* وهذا عن طريق البحث عن أسواق خارجية باستطاعتها التكفل بهذا المنتوج المقدر إنتاجه حاليا بأزيد من 7 مليون قنطار، كما كان يحدث في سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما كان تصدير منتوج التمور نحو أوربا.

[1] عمر عزاوي، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مرجع سابق، ص 48.



والسعر. كما طوّرت الحكومة مفهومًا جديدًا يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات.

خـاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية لا يسعنا إلا أن نقول بأنه إذا كانت بعض الدول التي تتميز بخاصية الميزة التنافسية والتي تعني عدم توفر المورد الطبيعي أو النباتي لترقية منتجاتها وتصديرها إلى الخارج بل يطغى على ذلك تفوقها التكنولوجي، قد استطاعت أن تنتج وتصدر ما لا تتوفر فيه على ميزة نسبية، فالأولى بالدول ذات الميزة النسبية خاصة في المنتجات الفلاحية والزراعية أن تحتل الصدارة والريادة العالمية في إنتاج هكذا منتجات حتى تضمن لها مكانة ضمن حلقة التنافسية التجارية الدولية. فالجزائر وبعيدا عن الصادرات النفطية تحتوي على مقومات تصديرية اخرى ذات أهمية كبيرة على غرار منتجات القطاع الفلاحي وخاصة ما تعلق منها بإنتاج التمور والذي بينت هذه الدراسة أهمية الاستثمار فيه ومكانته الهامة في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات وهذا طبعا سوف لن يتأتى إلا إذا امتزجت الإرادة السياسية مع المتعاملين في القطاع جنبا إلى جنب حتى نصل بمنتو جنا إلى مستويات الجودة والتنافسية العالمية، وقد صرح أحد الاقتصاديين قائلا:" "جيراننا في المغرب وتونس وجدوا طرقًا لتخطي هذا العائق باستغلال موارد طبيعية أخرى غير المحروقات كالسياحة أو زراعة الفواكه والخضر لجلب العملة الصعبة. لكن الجزائر رغم مؤهلاتها الكبيرة تظل متخبطة وبالكاد غير قادرة على مواجهة تحديات عهد ما بعد النفط".. وأضاف أيضا:" بأن الرجوع إلى المنتج الإقليمي كالتمور وزيت الزيتون هو خطوة هامة إلى الأمام قد تساعد ليس فقط على دعم القطاع الفلاحي فحسب بل أيضا تشجيع السياحة والقطاع التجاري الخارجي بشكل عام".

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات** و**التوصيات** التالية:

- إن تصدير التمور ينبغي أن يحتل مكانة إستراتيجية، بمعنى أن الدولة يجب أن تصنفه كمنتوج استراتيجي من الدرجة الأولى، على اعتبار أن محصول التمور بالجزائر كبير جدا.
- لابد من استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف.
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتوج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- ضرورة التعاون مع المصدر والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- على الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين في الخارج، خصوصا في عرض منتوج التمور ودقلة نور الجزائرية المطلوبة بكثرة في هذه المعارض.

- لابد من تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تشجيع البحوث العلمية التي تسهم في الكشف عن أنواع التمور الجزائرية ومدى جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية الدولية حتى تسهل عملية وصولها للأسواق الخارجية.

تقدير وتحليل دوال إنتاج التمور في الجزائر للفترة 1989ـ2010

أ. هشام لبزة
المركز الجامعي بالوادي
hichamlebza@gmail.com

أ. أحمد نصير
المركز الجامعي بالوادي
ahmednecir79@gmail.com

المقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصي ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، حيث أثبتت التجارب التنموية الناجحة في مختلف دول العالم أن القطاع الزراعي تزداد أهميته من خلال المساهمة في الإنتاج والتشغيل والناتج المحلي الإجمالي.

وبناءاً على ذلك فإنه يتوجب عند وضع إستراتجية تهدف إلى تحسين أداء القطاع الزراعي، يستلزم دراسة هياكل ودوال الإنتاج القائمة في الزراعة وإمكانية إحلال عناصر الإنتاج لبعضها البعض. ليتسنى لنا رسم وصياغة سياسات وإستراتيجيات في المديين القصير والمتوسط تخدم القطاع الزراعي الجزائري وتعمل على تطوره .

لتحليل دالة إنتاج التمور في الجزائر إستوجب دراسة تساؤلات أساسية هي: **هل** البيانات الميدانية الأولية عن إنتاج التمور في الجزائر ملائمة لتقدير دالة الإنتاج للمدى القصير وللمدى التوسط؟. **وما هي** النماذج الخطية والغير خطية لإنتاج التمور تتطابق مع دالة الإنتاج المقدرة للفروض الاقتصادية؟. **وهل** دالة الإنتاج المقدرة لا تتنافى مع المعايير الإحصائية والقياسية للنماذج المستخدمة؟.

1. تحليل تطور إنتاج التمور في الجزائر.

يتسم القطاع الزراعي في الجزائر بتقلبات سنوية في حجم الإنتاج ترتبط بتغيرات تساقط الأمطار، فمنذ بداية إجراءات الإصلاح الزراعي في سنة 1987، تحول القطاع الزراعي في الجزائر إلى نظام يقوم على أساس المزارع الصغيرة والمتوسطة، التي يقوم فيها القطاع الخاص بدور رائد ليس فقط في مجال الإنتاج وإنما إيضاً في مجال الأنشطة الرئيسة والفرعية [1]، وففي الفترة 1990 – 1998 بدأت البلاد تشهد عشر سنوات من التدهور الإقتصادي الذي رافقة انخفاض كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل والإستهلاك الأسريين، حيث إرتفعت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في

[1] - فيدات منصور ،ارتفاع انتاج التمور في الجزائر 2010/11/11،
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2010/11/11/feature-03

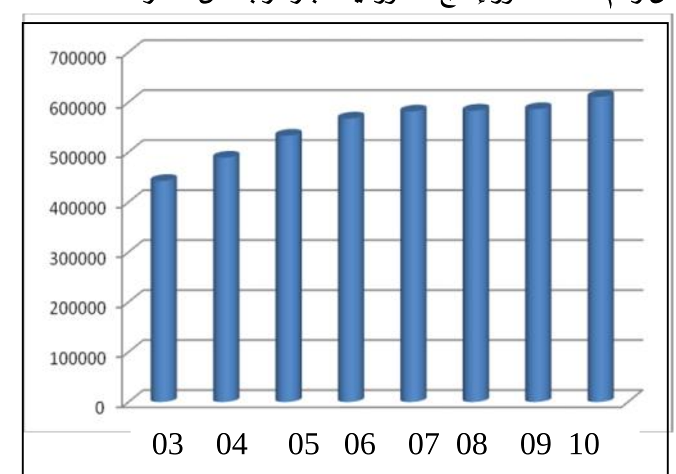
السنة. وحقق نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13 % سنة 2009 مما وفر 25 % من مجموع فرص العمل تقريباً.

والملاحظ أن القطاع الزراعي فإن مساهمته ضعيفة في مجال التنمية الإقتصادية أوقعت البلاد في تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وتعبر عن ذلك بصدق عن قيمة الورادات الكبيرة، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى إمتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات البترولية من جهة أخرى، وهي الوضعية التي يعرفها القطاع الزراعي عموماً قد ساهمت في تشكيلها عدة عوامل وأسباب، تأتي في مقدمتها السياسات الزراعية المتعاقبة والتي لا تتعظ كل واحدة منها بالأخرى.

فأعتمدت الجزائر على إستراتجية تشجيع الصادرات المنتجات الزراعية ومن أهم هذه المنتجات منتوج التمور، فعرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم ، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الزراعي من هذا المنتوج لإستجابته لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، لكن هذا المنتوج الإستراتيجيي تعرّض لهزات متتالية على مستوى الإنتاج نتيجة لظاهرة صعود المياه المالحة في بعض المناطق الصحراوية ، وتعرض مساحات شاسعة لتلف والحرق.

وكان إهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الفلاحي وهو ما يمكن لمسه مثلا من خلال ما تضمنه" البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية"" من شتى أنواع الدعم المادي والتقني، وتقديم الخدمات والإرشادية والوقائية والبحثية، وتسهيل القروض وتسييرها......إلخ والذي شجع الكثير من المستثمرين للدخول في مجال إنتاج التمور، ما تسبب في زيادة " الإنتاج" منها ليتضاعف إلى أكثر من 650 ألف طن عام 2009 مقابل من365.5 ألف طن العام 2000 وفقا لإحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (01):تطور إنتاج التمور في الجزائر بالطن للفترة 2003- 2010.



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن مستوى الإنتاج شهد تطوراً ملحوظا من حيث الكمية المنتجة، و يرجع ذلك إلى هجرة الكثير من الجزائريين و عودة الأعداد الكبيرة من اليد العاملة إلى الواحات والاهتمام من جديد بقطاع النخيل، وتزايد عدد العاطلين عن العمل هذا ما أحدث هجرة معاكسة، كما

تشهد السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في المساحة و ترجع أسباب هذه الزيادة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي في تلك الفترة، و خصوصا بتطبيق القانون 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الزراعية حيث عرفت هذه العملية توزيع مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية على المستفيدين للاستصلاح إضافة إلى عملية إعادة تجديد النخيل.

كما ترجع هذه الزيادة إلى أن الجزائر قد أدركت أن زيادة مساحة النخيل تعكس زيادة التمور حيث انتقل إنتاج التمور من 532800 طن سنة 2005 إلى 610580 طن سنة 2010، وبالتالي التوجه نحو التصدير في ظل تذبذب أسعار البترول.

كما نشير أن متوسط الإنتاج الوطني لدقلة نور فقط قدر بـ: 51% هذا لما لها من قيمة تجارية كبيرة، حيث تصدر بكميات كبيرة إلى الخارج خاصة لفرنسا، وتحتل كل من الولايات بسكرة ،الوادي، ، أدرار، ورقلة على أكبر نسبة من المساحة المحجوزة لزراعة نخيل التمور بحوالي 84.7 % من المساحة الكلية. وتقدر المساحة الإجمالية للنخيل بمليون و700 ألف هكتار مقابل مليون و650 ألف هكتار سنة 2008 وهو ما يمثل 18,7 ملايين نخلة ويعد النشاط الفلاحي الخاص بمناطق الجنوب أكثر من 80 ألف منتج للتمور ويستحدث حوالي 200 ألف منصب شغل دائم [1].

2.المفاهيم الأساسية لنظرية لدوال الإنتاج.

تغطي دالة الإنتاج رقعة واسعة من الأدب الإقتصادي لأهميتها في تحليل إقتصاديات العملية الإنتاجية. فكما هو معلوم أن الناتج في صورة سلع استهلاكية وإنتاجية يتولد في العملية الإنتاجية فحسب، وذلك من خلال تأثير الإنسان على العمل وتغيير مواصفاتها بمساعدة أدوات العمل. وبالنظر لأهمية الناتج في تحديد مستوى المعيشة ومستوى التراكم، فإنه يستهدف دوماً تعظيم مردود العمليات الإنتاجية من خلال المزج الأمثل لعناصر الإنتاج فيها.وبالنظر لأهمية الناتج في تحديد مستوى المعيشة ومستوى التراكم، فإنه يستهدف دوماً تعظيم مردود العمليات الإنتاجية من خلال المزج الأمثل لعناصر الإنتاج فيها. أو بتعبير آخر الحصول على أكبر قدر من القيم الإستعمالية على أساس إستخدام ما هو متاح من عناصر الإنتاج. وهكذا نجد أن للعلاقة بين عناصر الإنتاج والناتج أهمية إقتصادية كبيرة.

وينبغي أن نشير إلى التأثير المباشر للعلم في العملية الإنتاجية ونتائجها. وذلك لما للعلم من أثر إيجابي في ثقافة الفرد العامل ومهارته الإنتاجية. كما يتولد عن تكريس العلم للعمليات الإنتاجية الإختراعات التي تزيد من فاعلية وسائل الإنتاج في العملية الإنتاجية من ناحية وتحسين أشكال ومواصفات ووظائف المنتجات النهائية من ناحية أخرى كما أن للعلم دوراً هاماً في رفع كفاءة العملية الإنتاجية من خلال إستحداث أساليب متطورة لتنظيم العمليات الإنتاجية.

ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه العلم في رفع كفاءة العملية الإنتاجية، أصبح يستخدم بصورة كثيفة في تطويرها. وقد برز دور العلم في الإنتاج خاصة خلال الثورة الصناعية في البلدان الصناعية

---

[1] - م أجاوت، اقتصاديات التمور في الجزائر موضوع ملتقى وطني بالوادي، 2011/02/21 http://www.el-massa.com/ar/content/view/43881/41/

الأوروبية ،كما تضاعف الإهتمام بالعلم تضاعفاً شديداً خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فأحتلت وحدات البحث والتطوير ووحدات التصاميم الأهمية المركزية في العمليات الإنتاجية في المؤسسات الإنتاجية الكبيرة في البلدان الصناعية المتطورة.

ولقد ترتب على الإستخدام المخطط للعلم في تطوير العملية الإنتاجية بلوغ العلم مستوى كيفياً جديداً من حيث إمكاناته في التأثير الإيجابي على عناصر العملية الإنتاجية وعلى ناتجها. ويتجسد هذا الدور للعلم في إمكان زيادة الإنتاج برفع المستوى التقني للعملية الإنتاجية، وذلك بالإبقاء على عناصر الأخرى ذاتها. وبالعكس فإن تحقيق زيادة في الإنتاج بالإبقاء على المستوى التقني السابق ذاته للعملية الإنتاجية، لا يمكن أن يتم إلا عن طريق زيادة تكديس قوة العمل ووسائل الإنتاج.

نقصد بالمستوى التقني للعملية الإنتاجية، ثقافة الفرد العامل ومهارته الإنتاجية وتكنولوجيا الإنتاج التابعة وطريقة تنظيم الإنتاج ومواصفات مواد العمل وتصاميم المنتجات النهائية.

مما تقدم يبدو أن العملية الإنتاجية تقوم بالأساس على تفاعل عناصر الإنتاج ضمن إطار وحدة إنتاجية معينة، كما أن الكميات اللازمة من عناصر الإنتاج لإنتاج قدر معين من القيم الإستعمالية بكيفية معينة تتحدد على أساس المستوى التقني للعملية الإنتاجية.

1.2.الصيغة الرياضية لدالة الإنتاج.

دالة الإنتاج إنما هي العلاقة بين مجموع عناصر الإنتاج والناتج، وفي الواقع أن دالة الإنتاج يمكن أن تأخذ بعين الإعتبار العلاقة بين عناصر الإنتاج والناتج على صعيد الوحدة الإقتصادية الواحدة أو على صعيد القطاع الإقتصادي الواحد أو على الصعيد الكلي.

ولأغراض التحليل سوف نقصر النظر في البداية إلى العلاقة بين عناصر الإنتاج والناتج ضمن إطار وحدة إنتاجية واحدة.

تصاغ دالة الإنتاج على الشكل التالي: $Y=f(L\ ;\ k)$ ....(1)

تمثل y حجم الناتج مقاساً بالقيمة الإجمالية أو بقيمة الناتج المحلي الإجمالي في حالة تقدير الإنتاج على الصعيد الكلي. وقد يقاس حجم الناتج بالوحدات في حالة تحليل دالة الإنتاج لمصنع معين أو قطاع معين متخصص بإنتاج سلعة معينة.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يؤخذ عادة بمواد العمل في تحليل دالة الإنتاج ذلك أن قيم مواد العمل تتولد في وحدات إنتاجية أخرى خارج إطار العملية الإنتاجية موضع البحث لتوليد الناتج فيها.

وعند تحليل دالة الإنتاج على الصعيد الكلي يأخذ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل مجموع القيم المضافة المتولدة في مجمل الإقتصاد الوطني وهي خالية من الإزدواجية.

يمثل (L) حجم العمالة مقاساً بمعدل عدد المشتغلين أو بمجموع ساعات العمل الفعلية المبذولة خلال سنة. أما (k) تمثل قيمة أدوات العمل (رأس المال الثابت)، ويقاس رأس المال الثابت على صعيد الوحدة الواحدة على

أساس إجمالي قيمة الأصول الثابتة ، وعلى الصعيد الوطني على أساس تراكم المال الثابت وبموجب المعادلة التالية :[1]

حيث أن: $$k_t = k_0 + \sum_{i=1}^{t} (I_i - D_I) \text{ ....(2)}$$

k_t قيمة رأس المال الثابت المتراكم في نهاية الفترة t ،

k_0 قيمة رأس المال الثابت في سنة البداية أو سنة الأساس،

I_i إجمالي تكوين رأس المال في السنة i.

D_i رأس المال الثابت المستهلك (الإندثارات) في السنة i.

من المعادلة أعلاه يتبين بأن قيمة الأصول الثابتة على الصعيد الكلي(تراكم رأس المال الثابت) تتكون من مجموع تراكمات صافي تكوين رأس المال الثابت ($\sum_{i=1}^{t} (I_i - D_i$ المضافة إلى قيمة رأس المال الثابت في السنة التي تبدأ منها الإحتساب.

وبطبيعة الحال إن إحتساب قيمة رأس المال الثابت المتراكم يجب أن يتم على أساس الأسعار الثابتة.

2.2. دالة الإنتاج لكوب دوغلاس.

لقد كان الإقتصادي الأمريكي دوغلاس(*Paul H.Douglas*) قد قام بمساعدة الرياضي الأميركي كوب(*Charles cobb*) في عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج.ولقد إتخذا في التحليل الصيغة المدرجة أدناه المعروفة تحت عنوان(دالة كوب- دوغلاس) للإنتاج.[2]

$$Q = AL^{\sim} K \text{ ....(3)}$$

حيث أن:

A: معامل التناسب ويعكس هذا المعامل كفاءة الإنتاج. فكلما إرتفعت كفاءة الإنتاج إرتفعت قيمة(A). بالإضافة إلى ذلك تتحدد(A) في ضوء المعايير في قياس المتغيرات(L) و(K).

(~) مرونة الإنتاج بالنسبة إلى العمل. وهي موجبة وتقل قيمتها عن الواحد.

(   ) مرونة الإنتاج بالنسبة إلى رأس المال الثابت. وهي أيضاً موجبة وتقل قيمتها عن الواحد.

سنستخدم العلاقة رقم (3) لإشتقاق عدد من المفاهيم الإقتصادية الهامة [3]:

- **الإنتاجية الحدية:**

---

[1] عصام عزيز شريف ، **مقدمة في القياس الإقتصادي** . الطبعة الثالثة ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، ،1983، ص 100 .

[2] -*R ;lawrence.*klein, **An Introduction to Economctrics,** pp83-84..

[3] - أحمد الأشقر، " **الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، جامعة آل البيت ، عمان الأردن، 2007، ص ص 55، 56.

لنفرض أننا كنا في وضع إنتاجي معين على الصعيد الكلي يتميز بكمية معينة k_0 من رأس المال وكمية معينة l_0 من العمل وكمية مقابلة y_0 من الناتج. عند ذلك وفق للعلاقة رقم(1) يكون:

$$y_0 = f(k_0, l_0) \text{............}(4)$$

لنفرض الآن أننا كنا زدنا كمية رأس المال المستخدم زيادة طفيفة بمقدار Δk فأصبحت كمية رأس المال الجديدة $k_0 + \Delta k$. ولنفرض أنه مقابل ذلك إزدادت كمية الناتج بمقدار Δy فأصبحت كمية الناتج الجديدة $y_0 + \Delta y$. نطلق على النسبة $\frac{\Delta y}{\Delta k}$ إسم الإنتاجية الحدية لرأس المال ونرمز لها بالرمز MPK

ويكون :

$$MPK = \frac{\Delta y}{\Delta k} \text{................}(5)$$

وبطريقة مشابهة نعرف الإنتاجية الحدية للعمل على أنها نسبة الزيادة في كمية الناتج إلى الزيادة في كمية العمل. فإذا رمزنا للزيادة في كمية العمل بالرمز Δl وللإنتاجية الحدية للعمل بالرمز MPL

يكون:

$$MPL = \frac{\Delta y}{\Delta l} \text{..............}(6)$$

ومن الواضح أنه إذا زدنا كمية أي من عنصري الإنتاج بمقدار واحدة فإن كمية الناتج لاتقل ، فكمية الناتج إما أن تزداد وإما أن تبقى دون تغيير. من هنا نستنتج أن الإنتاجية الحدية لكل من رأس المال والعمل غير سالبة.

- **الإنتاجية الوسطى:**

نعرف الإنتاجية الوسطى لرأس المال في وضع إنتاجي معين بأنه النسبة بين كمية الناتج وكمية رأس المال k.

فإذا رمزنا للإنتاجية الوسطى لرأس المال بالرمز APK فإن:

$$APK = \frac{y}{k} \text{............................}(7)$$

وبنفس الطريقة نعرف الإنتاجية الوسطى للعمل ولنرمز لها APL. على أنها النسبة بين كمية الناتج y وكمية العمل L.

$$APL = \frac{y}{l} \text{....................................}(8)$$

ولما كانت الإنتاجية الحدية لعامل الإنتاج تتناقص بصورة عامة كلما إزدادت كمية ذلك العامل فإن الإنتاجية الوسطى لعامل الإنتاج سوف لن تقل عن الإنتاجية الحدية له:

$$APK \geq MPK \text{............................}(9)$$

$$APL \geq MPL \text{...............................}(10)$$

3. النماذج المقترحة لدوال إنتاج التمور في الجزائر.

يعتبر القياس الإقتصادي أحد أحدث فروع علم الاقتصاد، وهو أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي حيث يهتم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الكمية كذلك النوعية. وهناك الكثير من التعريفات لهذا المصطلح وعلى الرغم من اختلافها بالصيغة إلا أنها تشترك بأنها تعتبر القياس الإقتصادي نوعاً خاصاً من التحليل الاقتصادي يستخدم كل من النظرية الاقتصادية والرياضيات

الاقتصادية والإحصاء للوصول إلى نتائجه. ونظراً لأهمية الاقتصاد القياسي في التحليل الاقتصادي تأسست في أميركا عام 1930 الجمعية الدولية للقياس الاقتصادي، وحقق بعدها القياس الإقتصادي تقدماً سريعاً وتطوراً كبيراً في دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة، وتقدير دوال (توابع) الإنتاج والتكاليف والنماذج القياسية التي تصف العلاقات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي [1].

تعتبر النماذج القياسية أهم أدوات الاقتصاد القياسي المستخدمة لتوصيف الظواهر الإقتصادية المدروسة لذلك لا بد من توضيح مفهوم النماذج القياسية:

❖ **النموذج القياسي**: هو عبارة عن علاقة(معادلة) أو منظومة من العلاقات الرياضية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وتسهل وصف طبيعة العلاقة بينها بصورة خالية من التفاصيل والتعقيد وممثلة للواقع، ويضاف إلى متغيرات النموذج المتغير العشوائي الذي يمثل تأثير العوامل غير القابلة للقياس والتقدير على الظاهرة المدروسة فيدرج تأثير هذه المجموعة من العوامل تحت إسم المتغير العشوائي.

يرمز للمتغيرات برموز رياضية فالمتغير التابع مثلاً يرمز له عادةً بالرمز (y) ويرمز للمتغيرات المستقلة بالرموز ($X1, X2, X3....$) حيث تمارس المتغيرات المستقلة تأثيرها على المتغير التابع، وتسمى هذه العلاقة بالعلاقة الدالية أن كل تغير في قيمة المتغير المستقل يؤدي إلى تغير في قيمة المتغير التابع. و تأخذ العلاقة بين المتغيرات صيغاً - نماذج أو أشكال- مختلفة أهمها: الصيغة الخطية البسيطة والصيغ الخطية المتعددة ، والصيغة غير الخطية كالأسية واللوغاريتمية، والصيغة التربيعية والتكعيبية يعتبر مجال تطبيق الاقتصاد القياسي واسعاً جداً حيث يشمل كافة الظواهر الاقتصادية:

❖ **على مستوى الاقتصاد الجزئي**: حيث يمكن استخدام تطبيقاته لتحديد دوال (توابع) الإنتاج والتكاليف على مستوى المنشأة وكافة اشتقاقاتها مثل دوال الناتج المتوسط والناتج الحدي والتكلفة المتوسطة والحدية. وكذلك يقيس تأثير العوامل المؤثرة على الإنتاج كمياً، ويحدد الحدود المثلى من كل عامل التي يجب إدخالها في العملية الإنتاجية، ويحدد التوليفة المثلى من العوامل مجتمعة التي تحقق أفضل عائدية.

❖ **على مستوى الاقتصاد الكلي**: يمكن باستخدام النماذج القياسية تقدير دوال الاستهلاك والطلب للسلع المختلفة على المستوى الكلي. وكذلك دوال الإنتاج (بصيغها الخطية وغير الخطية المختلفة).

1.3. الصيغ الخطية لدوال الإنتاج.

1.1.3. العلاقة الخطية بين الإنتاج وعناصره.

لدراسة العلاقة الخطية بين الإنتاج وعناصره نلجأ لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، الذي يهتم بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية وهي عناصر الإنتاج علة متغير تابع كمي وهو الإنتاج.

بفرض أن المتغيرy يعبر عن المتغير التابع – إنتاج التمور- والمتغيرات ($x_1,x_2,.....,x_k$) تعبر عن k من المتغيرات المستقلة- عناصر الإنتاج- وأن عدد المشاهدات هي n فإن المشاهدة التابعة y_t ، $t=1,2,....n$ يمكن التعبير عنها كدالة خطية في مجموعة المشاهدات المفسرة ($x_{t1},x_{t2},....,x_{tk}$) كما يلي:

$$y_t=B_0+B_1x_{t1}+B_2x_{t2}+....+B_kx_{tk}+ \varepsilon_t..........(11)$$

[1] - *George Bresson, Alain Pirotte (1996)* « **<u>Econométrie des séries temporelles</u>** » *,1ere édition,Presses universitaires de France, P429.*

حيث أن $(B_0, B_1, \ldots B_k)$ تعبر عن معاملات الإنحدار، ويمكن صياغة المعادلة أعلاه في صورة مصفوفات.

2.1.3. مركبة الإتجاه العام.

وهي تعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواءاً كان هذا التطور بميل موجب أوميل سالب ويكون شكل النموذج كما يلي [1]:

$$Y_t = a + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

و عندما تكون هذه السلسلة الزمنية لا تحتوي على المركبة الفصلية، نستعمل في هذه الحالة طريقة المربعات الصغرى، حيث قيم المتغير المستقل هي عبارة عن متوالية حسابية أساسها واحد.

3.1.3. سلوك دالة الإنتاج في الماضي.

بمعنى تفسير المتغير قيد الدراسة بنفسه في الفترات السابقة من خلال إستعمال النماذج الإنحدارية والمتوسطات المتحركة وفق طريقة بوكس جانكينز (*Box-Jenkins*) والتي يمكن تمثيلها في شكلها البسيط التالي [2]:

$$y_t = f(y_{t-1}, y_{t-2}, \ldots \varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

حيث y_t و y_{t-1} تمثل إنتاج التمور في الفترة t والفترة التي قبلها، ويُلجأ إلى هذا النوع من النماذج في حالة غياب السببية بين المتغيرات أو عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة والواقعة على يمين المعادلة رقم (13).

أما في حالة وجود علاقات السببية بين المتغيرات فنلجأ لنماذج أشعة الإنحدار الذاتي *VAR* بعد دراسة إستقرارية هذه المتغيرات .

2.3. الصيغ الغير خطية لدوال الإنتاج

تتعدد الصيغ الغير خطية في القياس الإقتصادي، حيث يمكن دوماً إبتداع صيغ جديدة، وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ غير الخطية تتناسب مع ظاهرة إنتاج التمور في الجزائر.

1.2.3. نموذج كوب دوغلاس:

تعد دالة كوب دوغلاس من أكثر دوال الإنتاج إستخداماً في التطبيق وترجع تسميتها إلى الإقتصادي الامريكي *P.H.Douglas* والرياضي الامريكي *C.Cobb*، حيث قاما في سنة 1928 بتحليل دالة الإنتاج معتمدين على الصيغة التالية: $y_t = B_0 L_t^{B1} K_t^{B2} £_t$ ……………(14)

وتعرف المعلمة B_0 في هذه الصيغة بمعامل كفاءة الإنتاج، أما B_1 فتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل و B_2 تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

2.2.3. نموذج كثير الحدود

تكتب دالة كثير الحدود من الدرجة *q* بالشكل التالي:

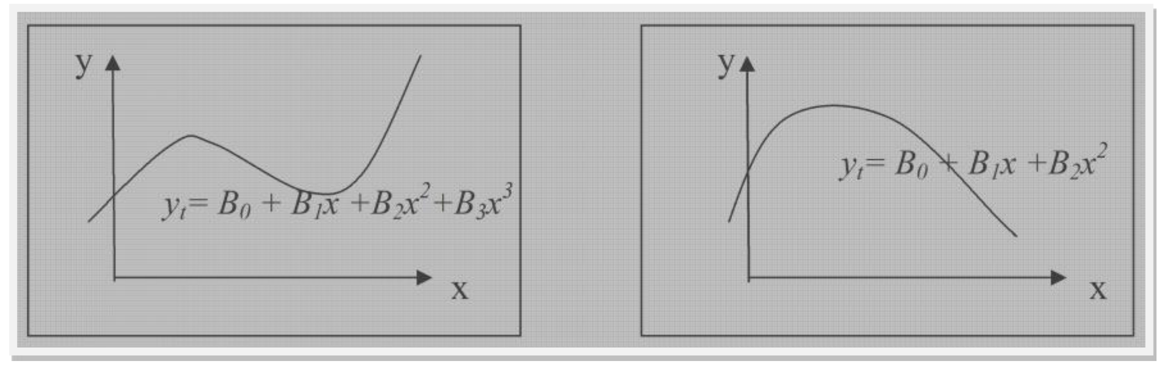
$$y_t = B_0 + B_1 x + B_2 x^2 + \ldots + B_k x^k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

---

[1]- مولود حشمان "نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2002 ، ص 41.

[2]- *Régis Bourbonnais Michel Terraza « **Analyse des servies temporelles en économie** » 1ere édition Presse Universitaires de France, 1998 , P134.*

الشكل رقم (02): يمثل نموذجين لكثير الحدود من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة.



Source : Régis Bourbonnais « Econométrie », 6ème édition, Dunod, Paris ,2005, P233.

أما الأسس التي يتم فيها اختيار صيغة غير خطية من دون أخرى فأهمها [1]:

(أ) الملاحظة البيانية ودراسة شكل العلاقة للظاهرة المدروسة وتطورها عبر الزمن أو مع متغيرات مستقلة مؤثرة في هذه الظاهرة.

(ب) انسجام الصيغة الرياضية مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وغالباً ما تساعد هذه النظرية في اختيار المتغيرات التي تدخل في العلاقة، كما تساعد في تحديد تأثير كل متغير تفسيري في التابع على حدة.

(ج) مراعاة العلاقة التي تعكسها المشاهدات الإحصائية حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة، إذ قد ترجح هذه العلاقة صيغة من دون غيرها بين الصيغ المقبولة نظرياً.

3.2.3. نموذج ألأسي والنصف أللوغاريتمي.

ليكن لدينا y متغير يدل على تطور إنتاج التمور خلال فترة زمنية معينة، وينمو بالمقدار المطلق المتجانس، وله معدل أو نسبة نمو متقاربة خلال الفترات الزمنية ولنفرض أن قيمة هذا النمو مقداره r ، فيمكن أن نصيغ هذه الدالة على شكل نموذج أسي كما يلي: $y_t = Ae^{rt+£_t}$ ....(16)

لتسهيل عملية تقدير معالم هذا النموذج، نحول العلاقة رقم (16) عن طريق إدخال اللوغاريتم النيبري لنحصل على نموذج نموذج خطي من الشكل التالي: $Ln(y_t)= Ln(A) +rt+ \varepsilon_t$ .....(17)

حيث $Ln(A)$ و r معالم يجب تقديرهما.

أما النموذج النصف أللوغاريتمي يكون على الشكل: $y_t = \sim^{t} e^{£_t}$ ....(18)

لتقدير معلمات هذا النموذج ننتقل إلى الشكل الخطي بضرب الطرفين في اللوغاريتم العشري لنحصل على الشكل التالي: $Log(y_t) = Log(\mathcal{B}) + t\, log(\mathcal{A}) + \varepsilon_t$.............(19)

---

[1] - جلاطو جيلاني"**الإحصاء التطبيقي**"، الطبعة الأولى، درا الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2007، ص144.

4. تقدير دوال إنتاج التمور في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي من التقدير بإستخدام القياس الإقتصادي هو معرفة طبيعية التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج في الأخير القيم المتوقعة لهذه الظاهرة [1].

وتم الإعتماد على مجموعة مختلفة من المعطيات والمصادر من بينها وزارة الفلاحة الجزائرية والديوان الوطني للإحصائيات وكذلك البنك الدولي. أما في ما يخص جمع المعطيات فكانت فترة المعطيات سنوية من سنة 1989 إلى غاية سنة 2010، وسبب أخذ سنة 1989 كسنة الأساس هو غياب بعض عناصر الإنتاج (عنصر العمل) لبعض السنوات السابقة لها. وتم الإستعانة ببرنامج الإعلام الآلي للقياس الإقتصادي و السلاسل الزمنية *Eviews*.

وقد تم تقسيم هذا التقدير إلى صيغتان تهتم الأولى بتقدير النماذج الخطية والصيغة الثانية تضم النماذج غير الخطية.

1.4. تقدير دوال إنتاج التمور في الجزائر بإستعمال النماذج الخطية.

في هذه المرحلة نقوم بتقدير النماذج الخطية، معتمدين على النماذج الثلاثة المقترحة سابقاً [2]، نظراً لتطابقها مع النظرية الإقتصادية والإحصائية، فأستخرجت النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01):يمثل تقدير إنتاج التمور بإستعمال النماذج الثلاثة الغير خطية.

	العلاقة الخطية بين الإنتاج وعناصره			مركبة الإتجاه العام		الإتجاه العام سلوك دالة الإنتاج في الماضي[3] الماضي[3]	
معلمات النماذج	B_2	B_1	B_0	b	a	Y_{t-1}	a
المعلمات المقدرة	*7.502*	*-0.144*	*-383898.9*	22039.65	128714.8	1.039	7086.02
R^2	*0.881*			0.8901		0.966	
R^2Adj	*0.868*			0.884		0.964	
إحصاءة ستودنت	*7.502*	*0.144*	*5.47*	12.4	5.77	22.77	0.406
إحصاءة فيشر	*66.91*			153.94		518.85	
prob	*0.00*	*0.74*	*0.00*	0.00	0.00	0.00	0.68
مجموع مربعات البواقي	*4.98*			4.62		1.31	
إحصاءة DW	*0.648*			0.269		1.54	

المصدر: من أعداد الباحثين بالإستعانة ببرنامج *Eviews* .

يكتب النموذج الأول (بين الإنتاج وعناصره) على شكل المعادلة التالية:

---

[1]- أموري هادي كاضم الحسناوي"**طرق القياس الإقتصادي**"، دار وائل لنشر، عمان، 2002،ص 397.

[2]- تم تقدير مجموعة أخرى من النماذج وأخذنا النماذج (الخطية وغير الخطية) الستة الأفضل بشكل عام إحصائياً.

[3]-حدد التأخير الأول بالإعتماد على المعيارين *Schwarz Akaike* أدنى قيمة للمعيارين:

$$Aic\ (P) = Ln\ (\det |\Omega_e|) + \frac{2K^2P}{n} \qquad Sc\ (P) = Ln\ (\det |\Omega_e|) + \frac{2K^2PLn\ (n)}{n}$$

للمزيد من التفصيل راجع:

*Sandine Lardic, Valérie Mignon (2002) «**Econométrie des série temporelles macroéconomique et financiers**», ECONOMICA ,Paris, p 112.*

$$y_t = -383898.9 - 144L + 7.502Tr …….(20)$$

حيث y_t يمثل الإنتاج الكلي للتمور و L يمثل عدد العمال ، Tr مساحة الأرض المزروعة لنخيل بهكتار.
لنستشف أن معامل التحديد والذي قيمته 0.88 هو ضعيف مقارنة بالنموذجين الآخرين، أما إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة B_1 أقل من إحصائية ستودنت المجدولة المقدرة بـ 2.09 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (22- 3=19) وإحصاءة *Durbin-Watson* فهي تدل علي مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء .

بصفة عامة يظهر النموذج الثالث - سلوك دالة الإنتاج في الماضي - الأفضل إحصائياً من النموذج الأول والثاني ، يبقي مشكل عدم معنوية الحد الثابت عند كل مستويات المعنوية، لذا نحاول أن نحذف هذا المتغير ونعيد تقدير معادلة سلوك دالة الإنتاج في الماضي ، لنحصل على الشكل النهائي لهذا النموذج كما يبينه الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03):تقدير نموذج سلوك دالة الإنتاج في الماضي بحذف المتغير الثابت.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/01/11 Time: 17:15
Sample(adjusted): 1989 2010
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	1.056968	0.015456	68.38435	0.0000

R-squared	0.966162	Mean dependent var	379464.0
Adjusted R-squared	0.966162	S.D. dependent var	143483.7
S.E. of regression	26393.96	Akaike info criterion	23.24836
Sum squared resid	1.32E+10	Schwarz criterion	23.29815
Log likelihood	-231.4836	Durbin-Watson stat	1.9924345

المصدر: برنامج *Eviews*.

2.4. تقدير دوال إنتاج التمور في الجزائر بإستعمال نماذج غير خطية.

أما في هذه المرحلة نقوم بتقدير النماذج غير الخطية، معتمدين على النماذج الثلاثة المقترحة سابقاً، وهي نموذج كوب دوغلاس ونموذج كثير الحدود وكذلك النموذج الأسي، وكان لبد من تحويل هذه النماذج لصيغ خطية، ثم نقوم بالتقدير حسب كل تحويل فأستخرجت النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يمثل تقدير إنتاج التمور باستعمال النماذج الثلاثة الغير خطية.

النموذج الآسي (III)		نموذج كثير الحدود (II)				نموذج كوب دوغلاس (I)			
Ln A	*r*	B_0	B_1	B_2	B_3	*Log A*	*Log L*	*Log Tr*	معلمات النماذج
12.1	0.05	194516.9	10933.6	-347.9	43.12	1.07	0.64	0.26	المعلمات المقدرة
0.917		0.955				0.938			R^2
0.913		0.948				0.933			R^2Adj
238	14.5	9.09	2.57	0.79	3.39	19.05	17.97	9.29	إحصاءة ستودنت
211.52		122.54				168.64			إحصاءة فيشر
0.00	0.00	0.00	0.019	0.34	0.003	0.00	0.00	0.00	*prob*
0.56		1.86				0.048			مجموع مربعات البواقي
0.239		0.793				2.51			إحصاءة *DW*

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستعانة ببرنامج *Eviews* .

والملاحظ من الجدول أعلاه أن نموذج كوب دوغلاس كل معلماته معنوية عند كل مستويات المعنوية حسب إختبار ستودنت، كما أكده الإختبار الإحتمالي *prob*، و يظهر غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وكذلك مجموع مربعات البواقي يقترب من الصفر، والنموذج مفسر بمعامل تحديد جيد قيمته 0.938، ليكتب الشكل النهائى بعد نزع اللوغاريتم العشري لهذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$y_t = 12.02\ L_t^{0.64}\ Tr_t^{0.26} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(21)$$

وتشير المعلمات المقدرة 0.64 و0.26 على الترتيب، إلى مرونتي عناصر الإنتاج بالنسبة للعمل والأرض المزروعة، حيث أن 0.26+064 = 0.9 >1 أي أن هناك تناقص في حجم الغلة للإنتاج التمور(بمعنى أن زيادة المدخلات كل من عناصر الإنتاج L و Tr بمقدار 10 % تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمقدار 9%).

لكن الملاحظ من هذا النموذج – بالمقارنة- له معامل تحديد R^2 أقل من معامل تحديد نموذج كثير، أما نموذج كثير الحدود تظهر المعلمة B_2 غير معنوية عند كل مستويات المعنوية، ويظهر مشكل الإرتباط الذاتي *Durbin-Watson* وكذلك مشكل التعدد الخطي بعد إستعمال إختبار *Farrar-Glauber*[1] لذا نحاول حذف هذه المعلمة وإدخال الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ لتحسين هذا النموذج كما يبيه الشكل رقم (04). أما النموذج (III) الأسي يبقي هو الأضعف قياسياً من النموذجين (I) و(II).

---

[1]- أنظر إلى: صالح تومي "**مدخل لنظرية القياس الإقتصادي**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر ،ص112 .

الشكل رقم (04):تقدير نموذج كثير الحدود بعد حذف المتغير B_2 وإدخال **AR(1)**.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/01/11 Time: 16:11
Sample(adjusted): 1989 2010
Included observations: 21 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	161728.1	115628.0	1.398693	0.1810
X1	13657.50	12823.66	2.095023526	0.0026743
X3	20.76507	19.35057	2.083098947	0.0491455
AR(1)	0.723524	0.199706	3.622937	0.0023

R-squared	0.972625	Mean dependent var	379464.0
Adjusted R-squared	0.967493	S.D. dependent var	143483.7
S.E. of regression	25869.87	Akaike info criterion	23.33640
Sum squared resid	1.07E+10	Schwarz criterion	23.53555
Log likelihood	-229.3640	F-statistic	189.4936
Durbin-Watson stat	1.91521315	Prob(F-statistic)	0.000000
Inverted AR Roots	.72		

المصدر: برنامج *Eviews*،

5.تقييم دوال الإنتاج المقبولة إقتصادياً وإحصائياً و محاولة التنبؤ للإنتاج التمور في الجزائر.

1.5.التقييم الاقتصادي والتقييم الإحصائي .

يظهر من النماذج الخطية أن النموذج الأفضل والملائم هو كما يبينه الشكل رقم (03)، فإذا أردنا تقييم النموذج نقول أنه رغم حذف الحد الثابت فإن النموذج أعطى نتائج إيجابية حيث أن معلمة هذا النموذج قدرت بـ 1.05 وهذا يعني إقتصادياً أن إنتاج التمور خلال فترة الدراسة ينمو بمعدل سنوي قدره 5% وإذا انتقلنا إلى الاختبارات الإحصائية (التقييم الإحصائي للنموذج) نجد أن مقياس معامل التحديد يبن لنا أن 96% من تغيرات الإنتاج خلال الفترة مشروحة بواسطة تغيرات السنوات السابقة لها. أما الباقي 4% فهي مشروحة بواسطة عوامل أخرى مجهولة، ليعني أن y_{t-1} يشرح دالة الإنتاج بصورة جيدة.

أما الشكل رقم(04) فهو الأفضل والمناسب من بين النماذج الغير خطية، وزاد النموذج تحسنناً عند حذف المتغيرة من الدرجة الثانية x^2 نظراً لعدم معنويتها، ليعطي هذا التعديل نتائج إيجابية في معادلة الإنتاج من خلال العلاقة الطردية في معالم النموذج وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية. أما معامل التحديد يبن لنا أن 97% من تغيرات الإنتاج خلال الفترة مشروحة بواسطة تغيرات الزمن من الدرجة الأولى والدرجة الثالثة مع حد الكفاف. أما الباقي 3% فهي مشروحة بواسطة عوامل أخرى غير معروفة.

ومن خلال إحصائية ستودنت وفيشر فنلاحظ أن كل معلمات النموذج مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وعند الفرضية H_0 القائلة بأن معالم النموذج معدومة فهي مرفوضة حسب إختبار فيشر، مما يعني أن النموذج الغير خطي المقدر مستقر.

أما مشكل الإرتباط الذاتي فقد زال بمجرد إدخال الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى، مع غياب مشكل التعدد الخطي حسب إختبار *Farrar-Glauber*.

بعد التشخيص والفحص للنموذجين وجب المفاضلة بينهما من خلال معامل التحديد ومعيارى *Schwarz Akaike* . ومعامل المعقولية العظمى ومجموع مربعات البواقي، ظهر لنا أن النموذج الغير خطي – دالة كثير الحدود بعد التعديل- الأفضل إحصائياً واقتصادياً [1].

2.5.التنبؤ للإنتاج التمور في الجزائر.

من أجل التنبؤ للإنتاج التمور في الجزائر و باستعمال النموذج الغير خطي لدالة كثير الحدود المعدلة والملخصة في الشكل النهائي التالي:

$$y_t= \quad 161728.1 \; + \; 13657.5\, x_1 + 20.76 x_3^3 \; + \; 0.72AR(1)..........(22)$$
$$t.\ stat(1.39) \qquad (2.09) \qquad (2.08) \qquad (3.62)$$

$$n=21\ ,\ R^2= 0.97\ ,R^2\ Adj=0.96\ ,\sum e^2=1.07\ ,\ F_{Cal}=189.49\ ,\ DW= 1.91$$

من الشكل النهائي للنموذج يمكن أن نستخرج التنبؤ بمجال كما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (03):يمثل التنبؤ للإنتاج التمور في الجزائر لفترة 2011- 2013.

وحدة: طن

السنوات	2011	2012	2013
التنبؤ النقطي	621450	637892	648925
التنبؤ بمجال الثقة	621450.12 -621449.8	637892.12 -637891.8	648925.12 -648924.8

المصدر: من إعداد الباحثين.

الخاتمة:

كان القصد من وراء هذا البحث هو تحليل وتقدير دالة إنتاج التمور في الجزائر، حيث عند دراستنا وتقديرنا لدالة إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 1989- 2010 تبين بأن الجزائر تمتلك ميزة نسبية طبيعية في إنتاج هذا الأخير، إذا تتربع على مساحة هائلة لزراعة نخيل التمور تقدر ب95018هكتار، كما أن ثروة نخيل التمور قدرت ب10694603 نخلة، والملاحظ في هذه الدراسة أن النموذج الخطي الملائم لدالة إنتاج التمور والمقبول إحصائياً أعطاء نتائج إيجابية تبين أن هناك زيادة في الإنتاج خلال الفترات المقبلة مقارنة بالفترات السابقة قدرت بـ 5% ، أما في حالة النموذج الغير خطي على شكل كثير الحدود مع حذف المتغيرX_2 ، نلاحظ أن الإنتاج متزايد من فترة إلى أخرى، وهذا يدل على الإهتمام الكبير الذي توليه الدولة لهذا القطاع إلا أنه مازال يعاني من الكثير من الصعوبات. ويمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- يظهر النموذج سلوك دالة الإنتاج في الماضي الأفضل إحصائياً وإقتصادياً عند الصيغ الخطية وهما صيغة الإنحدار المتعدد للإنتاج وعناصره وصيغة مركبة الإتجاه العام.
- يظهر النموذج كثير الحدود من الدرجة الثالثة الأفضل إحصائياً وإقتصادياً عند الصيغ الغير خطية وهما صيغة كوب دوغلاس وصيغة النموذج ألأسي.

[1]- هذا لا يعني أن نموذج كوب دوغلاس مرفوض تماماً ، بل يصلح لدراسة إنتاج التمور مع عناصره الكاملة بإدخال عنصر رأس المال *K*.

- ظهر لنا أن النموذج الغير خطي لدالة كثير الحدود بعد التعديل الأفضل إحصائياً وإقتصادياً وهذا بعد التشخيص والفحص للنموذجين الخطي والغير خطي.
- قدر إنتاج التمور لسنة 2013 في الجزائر بـ 648925 طن، مسجلاً نمو قدره 15 % مقارنة بسنة 2010.

قائمة المراجع:

أ.الكتب:

1- عزيز عصام شريف ، مقدمة في القياس الإقتصادي . الطبعة الثالثة ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، ،1983.

2- الأشقر أحمد ، الإقتصاد الكلي. جامعة أل البيت، عمان، الأردن ،2007.

3- أموري هادي كاضم الحسناوي "طرق القياس الإقتصادي"، دار وائل لنشر، عمان، 2002.

4- مولود حشمان " نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2002.

5- جلاطو جيلاني"الإحصاء التطبيقي"، الطبعة الأولى، درا الخلدونية، القبة القديمة، الجرائر،2007.

6- تومي صالح "مدخل لنظرية القياس الإقتصادي "، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر ،1999.

7- George Bresson, Alain Pirotte « Econométrie des séries temporelles » ,1ere édition,Presses universitaires de France,1996.

8- Sandine Lardic, Valérie Mignon «Econométrie des série temporelles macroéconomique et financiers», ECONOMICA ,Paris, 2002.

9- Régis Bourbonnais Michel Terraza « Analyse des servies temporelles en économie » 1ere édition Presse Universitaires de France, 1998 .

10- Régis Bourbonnais « Econométrie », 6ème édition, Dunod, Paris , 2005.

ب .المقالات:

1. معاوية جيرم ، تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية، لقاء مسؤولي مؤسسات و مراكز تنمية الصادرات الزراعية العربية، جمهورية سورية العربية، سنة 2005.

2. الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، بحوث التسويق كأداة تفعيل القرارات التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، أفريل 2004.

3. بشير بن عيشى، المعوقات الإنتاجية و التصديرية للإنتاج التمور ، العدد الثالث، مجلة العلوم العلوم الأنسانية جامعة بسكرة، أكتوبر 2002.

4. Ministère de l'agriculture et du développement rural, statistique agricols, 2003.

5. *R.lawrence.*klein, « An Introduction to Economctrics»,Econometrica (1982) .

ج. مواقع الويب:

1- م أجاوت، اقتصاديات التمور في الجزائر موضوع ملتقى وطني بالوادي، 2011/02/21 -http://www.el massa.com/ar/content/view/43881/41/

2- فيدات منصور ،ارتفاع انتاج التمور في الجزائر 2010/11/11، http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2010/11/11/feature-03

3- كامل الشيرازي، الارتقاء بإنتاج التمور في الجزائر مرهون بإزالة ثلاث عقبات، 2010/07/03، -http://www.u arabe.com/vb3/showthread.php?t=12437

د. برامج:

1- *STATISTICA,ver(Francais), 2003.*

2- *TSP-EVIEWS,ver4,2006.*

3- *CD Rom, World Development Indicators,2010.*

رؤية اقتصادية لأداء قطاع التمور في الجزائر من خلال التحليل القياسي لبيانات الفترة (1980ـ 2008)

أ. حجاب عيسى
جامعة المسيلة
Hadjab-aissa@yahoo.fr

أ. زهير عماري
جامعة فرحات عباس ـ سطيف ـ
Ammarizo17@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة تقييم أداء قطاع التمور في الجزائر بالتحليل القياسي لبيانات السلسلة الزمنية للفترة المذكورة. ولهذا الغرض تستخدم الدراسة دالة معينة لإنتاج التمور يمكن الإعتماد عليها مستقبلا في تخطيط إنتاج التمور، هذه الدالة تربط بين ناتج التمور ومحدداته من أجل التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في نمو القيمة الحقيقية لإنتاج التمور خلال الفترة المشار إليها. بالإضافة إلى التعرف على المؤشرات والمعالم والملامح الاقتصادية الرئيسية لقطاع التمور بالجزائر.

تقديم:

يعتبر إنتاج التمور متغيرا تابعا للعديد من المتغيرات، بعضها يتعذر التحكم فيها أو السيطرة عليها وهي العوامل الطبيعية كالمياه والأراضي ودرجة الإصابات بالأمراض والآفات المختلفة، والبعض الآخر يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها إلى حد كبير سواء من الناحية الكمية أو الكيفية كما هو الحال بالنسبة للكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة كالعمالة والأسمدة والمبيدات وعدد النخيل المثمر ورأس المال ...إلخ، وهذه العوامل يمكن إدراجها تحت اسم العوامل الإقتصادية، والحال كذلك من الناحية الكيفية والمتمثلة في السياسات والإجراءات والتشريعات والتي يمكن إدراجها تحت اسم العوامل القانونية، بالإضافة إلى المشاريع والبرامج التنموية التي أعطت مؤخرا دفعا جديدا وإنتعاشا في قطاع التمور.

نحاول من خلال هذا الورقة البحثية أن نضع رؤية إقتصادية لأداء هذا القطاع من خلال بناء نموذج قياسي يفسر دالة إنتاج التمور في الجزائر خلال ثلاث عقود من الزمن يمكن الإعتماد عليها مستقبلا في تخطيط إنتاج التمور. ومنه يمكننا طرح الإشكالية التالية: ماهي أهم المحددات المفسرة والمتحكمة في إنتاج التمور الجزائرية ؟ وستكون محاولة الإجابة عن هذا السؤال من خلال التطرق إلى المحاور التالية:**المحور الأول**:دراسة تطور إنتاج إنتاجية التمور و**المحور الثاني:** خصائص أهم العوامل المؤثرة على إنتاج التمور و**المحور الثالث**: نمذجة إنتاج التمور في الجزائر.

مصادر البيانات: إعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية في صورة سلاسل زمنية سنوية للفترة (2008/1980) وقد تم الحصول على بيانات إنتاج التمور وعدد أشجار النخيل المثمر والمساحات والأسعار

من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عبر شبكة الأنترنيت، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.

1) دراسة تطور الإنتاج والإنتاجية للتمور:

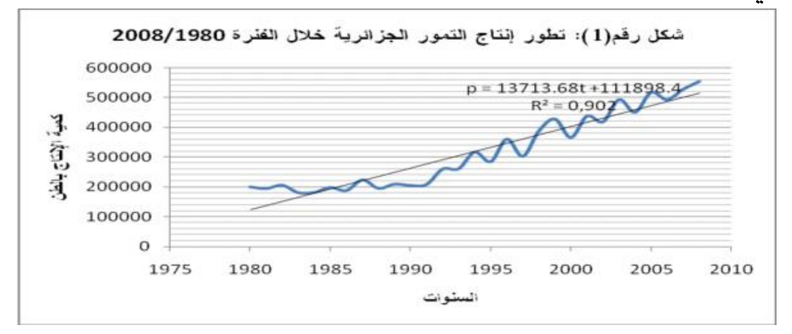
1- 1) دراسة تطور إنتاج التمور: بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) نلاحظ أن متوسط إنتاج التمور على المستوى الوطني بلغ حوالي 319131.0 طن خلال الفترة 1980- 2008، حيث تراوحت كميته بين 181539 و552770 طن خلال عامي 1983 و2008 على التوالي، كما إتجه إنتاج التمور خلال الفترة نفسها للزيادة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.82% .

ولدراسة وتحليل تغيرات إنتاج التمور التي تحدث مع الزمن خلال فترة الدراسة، نلجأ إلى معادلة الإتجاه العام والمتمثلة في الآتي: $P_i = 111898.4 + 13713.68\ t_i$

$\hat{S}$ (14775.63) (860.27)

T_{eal} (7.57) (15.94)

بعدما تأكدنا من المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر عند مستوى معنوية 1٪، والذي يشير إلى أن الزيادة السنوية في إنتاج التمور بلغت حوالي13713.68 طن، حيث يبين معامل التحديد من خلال الجدول رقم (1) أن 94% من التغيرات في كمية الإنتاج ترجع إلى التغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن والتي منها الزيادة في المساحة المزروعة بالنخيل. بينما يعزى 6٪ من تلك التغيرات إلى عوامل أخرى، كما بلغ معامل الارتباط حوالي 0.901 ويدل على علاقة ارتباط بين المتغيرين يُعتد بها وقد ثبتت أن قيمته معنوية.



1-2) دراسة تطور إنتاجية التمور: تتأثر إنتاجية النخلة المثمرة بالعديد من العوامل منها الأصناف المزروعة، وعمليات الخدمة المختلفة للنخلة، وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن متوسط إنتاجية النخلة المثمرة على المستوى الوطني بلغ حوالي 40.18 كلغ/نخلة خلال الفترة 1980- 2008 حيث تتراوح بين الزيادة والنقصان وهذا حسب الظروف المناخية والصحية. بلغت أدنى مستويات الإنتاجية في الموسم 1984/83 بحوالي 30.92 كلغ/النخلة وذلك بتراجع بالنسبة إلى المتوسط بحوالي 9.29 كلغ/نخلة، ويعود السبب في ذلك إلى إنتشار بعض الأمراض خاصة مرض البيوض الذي يعتبر من أفتكها بالنخيل والمحصول معا، كما تساهم العوامل المناخية في حالات كثيرة من تردي الإنتاجية خاصة الأمطار التي تأتي مع مطلع الخريف فإنها تصادف بعض أنواع التمور والتي مازلت معلقة بالنخيل وهذا لعدم نضجها بصورة جيدة خاصة إذا لم يكن الصيف حارا بالقدر اللازم، في حين نجد أن أقصى معدلات الإنتاجية كانت في الموسم 2004/2003 حيث وصلت إلى 51.05كلغ /النخلة وذلك بزيادة على المتوسط بـ10.87

كلغ/النخلة، وهذا راجع إلى ارتفاع الوعي الفلاحي لدى الفلاحين خاصة الإرشادات الفلاحية التي تقدم من أجل إرتفاع الإنتاجية إضافة إلى إقتحام ميادين إنتاج التمور شباب مؤهل علميا يقومون بعمليات الإستصلاح وفق المعايير العلمية، كما إتجهة إنتاجية التمور خلال الفترة نفسها للزيادة بمعدل نمو سنوي بلغ 0.42 % ولدراسة وتحليل تغيرات إنتاجية النخلة المثمرة مع الزمن خلال فترة الدراسة نلجأ إلى معادلة الإتجاه العام:

$$R_i = 29.86 + 0.65\, t_i$$

$$\hat{S} \quad (1.22) \qquad (0.07)$$

$$T_{eal} \quad (24.41) \qquad (9.2)$$

ويتبين من العلاقة السابقة أن إنتاجية النخلة المثمرة قد أخذت اتجاها موجبا في الفترة المدروسة وثبتت معنوية جيدة لمعالم النموذج بمستوى 1٪، حيث أن الزيادة السنوية في إنتاجية النخلة المثمرة بلغت حوالي 0.65 كلغ/ نخلة، كما يبين معامل التحديد أن 87 ٪ من التغيرات في إنتاجية النخلة المثمرة ترجع إلى التغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن. بينما يعزى الباقي من تلك التغيرات إلى عوامل أخرى كما بلغ معامل الارتباط حوالي 0.76 ويدل على علاقة ارتباط بين المتغيرين يُعتد بها وقد ثبتت أن قيمته معنوية.

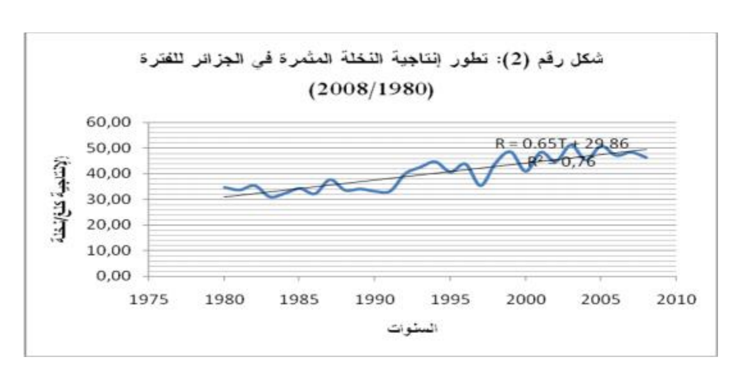
جدول رقم (1):المتوسط ومعدل النمو السنوي ومعامل التحديد لأهم المتغيرات موضع الدراسة لقطاع التمور خلال الفترة 2008/1980

المتغير	الوحدة	المتوسط السنوي	معدل النمو السنوي %	r
كمية إنتاج التمور	طن	319131.0	2.82	0.94
إنتاجية التمور	كلغ/ نخلة	40.18	0.42	0.87
عدد أشجار النخيل المثمر	نخلة	7375623	2.45	0.94
مساحات النخيل	هكتار	97014.14	3.44	0.92
أسعار التمور	دج/كلغ	123.2759	1.82	0.91
إستهلاك التمور	الطن	300538.1	2.61	0.92

المصدر: البيانات محسوبة من قبل الباحث تم الحصول عليها من:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عبر شبكة الأنترنيت: http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 29.

-O.N.S, Séries Statistiques Rétrospective 1962-1986, N^{0}15 Avril-Juin1987, pp. 5-30.
-Statistiques agricoles série A 1985-2001, p. 05.
-Statistiques agricoles, superficies et productione série B 2003, mars 2004, p.43.
- Statistiques agricoles, superficies et productione série B 2004, juin 2005, p.44.



2)خصائص أهم العوامل المؤثرة على إنتاج التمور

2- 1) الاحتياج المائي لنخيل التمور: تختلف الاحتياجات المائية السنوية لنخلة التمر تبعا لاختلاف الظروف البيئية والمناخية للمناطق المختلفة، حيث الاحتياج المائي للنخيل في المناطق الحارة أكبر من المناطق الأقل حرا منها وقد قُدرت احتياجات النخيل من مياه الري في الجزائر تحت الظروف الصحراوية 15000⇦28000 م^3/هكتار/سنة، وتُشير الدراسات إلى أن الاحتياج المائي للنخلة يقدر بـ 0.33 ل/دقيقة [1] للنخلة الواحدة أو 40 ل/دقيقة للهكتار.

وفي دراسات أخرى أُجريت بواسطة الباحث *MUNIER* على بساتين النخيل بالجزائر عام 1936 إلى غاية سنة 1942 في وادي ريغ بمنطقة جامعة بالتحديد وُجد أن كمية ماء الري تتوقف على طبيعة التربة وقد قسم التربة إلى ثلاثة أنواع حسب محتواها من العناصر الدقيقة كما هو موضح من الجدول رقم (2-1):

جدول رقم (2- 1): نوع التربة والمعاملات الملائمة

نوع التربة	المعامل للنخلة الواحدة	المعامل للهكتار
أراضي السبخة	0.3-0.35ل/الدقيقة	36.9-43.05ل/الدقيقة
أراضي متوسطة	0.35-0.4ل/ الدقيقة	43.5-49.2ل/الدقيقة
أراضي رملية	0.4-0.5ل/الدقيقة	49.2-61.5ل/الدقيقة

المصدر : حسن خالد، العكيدي، علم وتقنية زراعة نخلة التمر، مطبعة إيكال، دون تاريخ، ص57.

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث *A.MONCIERO* بمحطة العرفيان وجد أن الهكتار يحتاج إلى 50 لتر في 76الدقيقة في المتوسط أي 28383 م^3/هكتار في السنة، توزع كما يلي:

فترة البرودة: من أكتوبر إلى مارس 40 ل/دقيقة (رية في الأسبوع).

الفترة الحارة: من أفريل إلى سبتمبر 60 ل/دقيقة (ريتين في الأسبوع).

وفي بعض الواحات المنتشرة في الجنوب الجزائري نجد أن كمية المياه المستغلة فعلا تصل إلى [2]:

تقرت 34/الدقيقة/هكتار. جامعة 36/الدقيقة/هكتار. تيميمون 25 /الدقيقة/هكتار.

وكخلاصة لذلك فإن المياه على إختلاف مصادرها تُعتبر من أهم العوامل الطبيعية التي تتحكم في إنتاج التمور وذلك من خلال الإحتياجات المائية للنخيل حيث تختلف بإختلاف الأصناف وإختلاف نوعية التربة

---

[1] ***Achour Benhadj et Hayet Ben Hadj** , création d'oasis dans le sahra algerine , le projet de gassi touil cahier sécheresse , Volume 9 , Numéro 2 , 1998) , P. 60*

[2] - **عمر عزاوي**، زراعة نخلة التمور وآفاق تطويرها دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 1998/1999، ص59 .

والظروف الجوية السائدة خاصة أثناء موسم النمو، كذلك يجب أن تُؤخذ نوعية المياه في الإعتبار وطريقة الري.

2- 2) مساحة الأرض المغروسة بالنخيل:

وقد إستخدمنا في هذه الدراسة وحدات الأرض العينية معبرين عنها بالهكتار كمدخلات للعنصر الإنتاجي.

2- 2- 1) تطور المساحة المنزرعة بالنخيل:

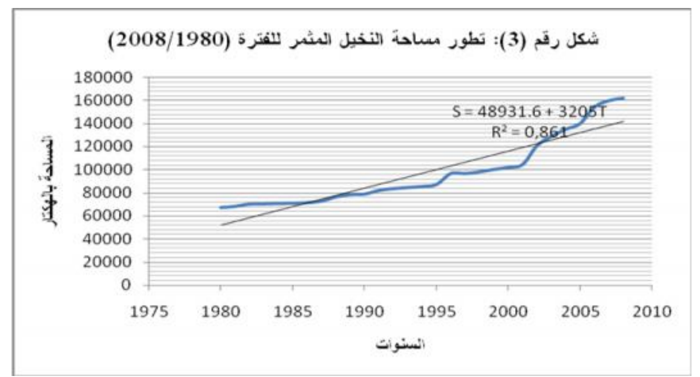
بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (1) يلاحظ أن متوسط المساحة المنزرعة بالنخيل على المستوى الوطني بلغت 97014.14 هكتار خلال الفترة 1980- 2008، كما إتجهت المساحة خلال الفترة نفسها للزيادة بمعدل نمو سنوي بلغ 3.44% وتراوحت المساحة بين 67000 و 162030هكتار خلال عامي 1980 و2008 على التوالي. حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 95030 هكتار أي تضاعفت المساحة بأكثر مرتين ويرجع أساسا هذا الإرتفاع إلى تلك القوانين والبرامج والمشاريع الإصلاحية والمتمثلة بداية في قانون18/83 المتعلق بالحصول على الملكية العقارية (*APFA*) حيث إسترد هذا القانون كل ما أممته الثروة الزراعية، ومشروع الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (*FNDA*) عام 1998 المتعلق بدعم عمليات توسيع المساحات المغروسة، إضافة إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (*PNDA*) الذي شرع في التنفيذ سنة 2000. كل هذا أدى إلى هذه الوتيرة المتزايدة في المساحة المنزرعة بأشجار النخيل المثمر، حيث تعتبر بادرة خير بالنسبة إلى هذا القطاع. ولدراسة وتحليل تغيرات المساحة المنزرعة بالنخيل التي تحدث مع الزمن نلجأ إلى معادلة الإتجاه العام:

$$S_i = 48931.6 + 3205.502\, t_i$$

$\hat{S}$ (4250.9) (247.5)

T_{eal} (11.5) (12.95)

بعدما تأكدنا من المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر عند مستوى 1٪، والذي يشير إلى أن الزيادة السنوية في مساحة الأرض المغروسة بالنخيل بلغت حوالي 3205.502 هكتار، حيث يبين معامل التحديد من قرائتنا للجدول رقم (1) أن 92٪ من التغيرات في المساحة ترجع إلى التغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن، بينما يعزى الباقي من تلك التغيرات إلى عوامل أخرى، كما بلغ معامل الإرتباط حوالي 0.861 ويدل على علاقة إرتباط بين المتغيرين يُعتد بها، وقد ثبتت كذلك أن قيمته معنوية .



2-3) الأسمدة:

النخيل كباقي النباتات يحتاج إلى العناصر الغذائية لنمو جيد وزيادة في الإنتاج، إلا أن العديد من الفلاحين بمناطق إنتاج التمور يعتقدون خطأ أن النخيل لا يحتاج إلى التسميد، خاصة إذا علمنا أن النخلة تحتاج إلى حوالي (12) عنصرا من عناصر رئيسية، حيث تستنزف سنويا من التربة 472غ نيتروجين، 47غ فوسفور 422غ بوتاسيوم، 218غ كالسيوم، 5.8غ منغنيز، 1.3غ زنك وهي كميات كبيرة تحتاج النخلة إلى توفرها في التربة [1]، ففي حالة نقص هذه العناصر تظهر على النخلة أعراض نقص التغذية وبالتالي يمكن تعويض النقص عن طريق الأسمدة.

2- 3- 1) أنواع الأسمدة:

- هناك نوعين من الأسمدة:

أ) الأسمدة العضوية: هي التي تعمل على تحسين الصفات الطبيعية للتربة وتزيد من خصوبتها [2]، وهذه الأسمدة إما أن تكون من مصدر نباتي أو حيواني أو كليهما وهناك نوعان من الأسمدة العضوية، الأول سماد عضوي غير معامل حراريا وغير مضاف إليه عناصر غذائية، ولا ينصح بإستعمال هذه الأسمدة لكونها غالبا ما تحتوي على بيوض ويرقات وحشرات ضارة بالنخيل. أما النوع الثاني فهو السماد العضوي المعامل حراريا والمدعم بالعناصر الغذائية المهمة لنمو النخيل وهو الموصى باستخدامه في مزارع النخيل.

ب) **الأسمدة الكيماوية:** وهي التي تحتوي على عنصرا واحدا أو على مجموعة من العناصر الغذائية وتتميز بسهولة استعمالها وسرعة استفادة النبات منها، إلا أنها تحتاج الحرص الشديد عند استعمالها. رغم أهمية كل من الأسمدة المعدنية والكيماوية لنخيل التمور إلا أن السماد المعدني العضوي هو أكثر فعالية وتختلف حسب سن النخلة، وذلك من خلال نتائج الدراسات التي توصل إليها الباحث (*MONCERO*) سنة 1943 بخصوص التخصيب المعدني للنخيل [3].

2- 3- 2) تأثر التسميد على إنتاج التمور: مما لا شك فيه أن كمية الأسمدة المضافة إلى نخيل التمور تلعب دورا مهما في التحكم في الإنتاج وذلك حسب المعدلات اللازمة التي يحتاجها النخيل، وهذا يدل على أهمية الأسمدة المعدنية والعضوية بالنسبة لإنتاج التمور، والجدول رقم (2- 3) يبين كيف أن الإنتاج يتزايد بكميات مضاعفة نتيجة للإضافات المتتالية والقانونية للأسمدة المعدنية والعضوية.

---

[1] - حسن عبدالرحمن شبانة، راشد محمد خلفان الشريقي، النخيل وإنتاج التمور في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007/03/30، [www.uae.gov.ae\uaeagricent\palmtree2\chap6 .htm]، (2007/05/25)، 60.6 ك ب.

[2] - وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة العربية السعودية، دليل المهام والأعمال الزراعية للمهندس الزراعي والفني الزراعي، دون تاريخ، [ttp://www.momra.gov.sa/GeneralServ/Forms Files/MunicipalitiesForms/Indexes]، (20 ماي2007)، 229 ك.ب، ص8.

[3] - زهير عماري، دراسة إقتصادية قياسية لإنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 2004/1980، رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة، 2008، ص45.

جدول رقم (2- 2): تأثير الأسمدة على الإنتاج

إنتاج التمر (طن/هكتار)	السماد العضوي (كلغ/هك)	الأسمدة المعدنية		
		آزوت(كلغ)	فوسفات(كلغ)	البوتاسيوم(كلغ)
800	1000	40	20	20
2000	2000	50	20	30
4500	4000	70	20	30
6000	8000	100	30	60

المصدر: مراد رشدي أمين، الأسس العلمية لزراعة نخيل التمر، (ج2؛ وزارة الفلاحة، 1990)، ص195.

وقد أُجريت تجربة بمصلحة البساتين بمصر [1] على تسميد مزرعة نخيل عمرها 10 سنوات لم يسبق تسميدها من قبل، وذلك لمعرفة أثر التسميد العضوي والمعدني على إنتاج التمور، وأستمرت التجربة 3 سنوات وفي ما يلي مراحل التجربة:

1) خطوط سمدت بواقع 5كلغ نترات/نخلة على دفعتين أي 750غم نتروجين معدني، بالإضافة إلى 720غم نتروجين عضوي/نخلة في صورة سماد للمزرعة.

2) خطوط سمدت بواقع 5كلغ نترات /نخلة على دفعتين.

3) خطوط سمدت بواقع 720غ نتروجين عضوي/نخلة في صورة سماد المزرعة.

4) خطوط لم تسمد محايدة.

وكانت نتائج التجربة كما يلي: زيادة إنتاج الخطوط المسمدة عن الخطوط التي لم تسمد (المحايدة) بالمقادير التالية: - بواقع 47.4٪ في الخطوط رقم (1).

- بواقع 44٪ في الخطوط رقم (2).
- بواقع 26.6٪ في الخطوط رقم (3).

وهذا يدل على أن نخيل التمور يستجيب للتسميد بالنتروجين مع ضرورة وجود التسميد العضوي خاصة بالأراضي الرملية والخفيفة حتى تحتفظ الأراضي بالعناصر الغذائية وكذا الرطوبة الأرضية. كما أن كمية الأسمدة العضوية الواجب إضافتها إلى بساتين النخيل حسب توصيات *ITDAS* هي 20كلغ/نخلة من السماد العضوي خلال ثلاث سنوات الأولى و100كلغ/نخلة بالنسبة للنخيل الذي يفوق عمرها 10 سنوات

وبالإضافة إلى السماد العضوي فإنه يجب إضافة السماد الآزوتي خلال فترة الخريف والربيع من 4⇦6كلغ آزوت/نخلة على ثلاث فترات [2].

رغم الأهمية الكبيرة للأسمدة في تأثيرها على إنتاج التمور إلا أن معظم الفلاحين في هذا القطاع لا يستعملونها بالقدر الكافي نتيجة لغلاء أسعارها في السوق ويرجع أساسا للطلب المتزايد عليها خاصة مع الإنتشار الواسع للبيوت البلاستيكية في المناطق الصحراوية والتي تنافس شجرة النخيل في الكميات المستعملة للأسمدة.

---

[1] - **عبد اللطيف واكد**، النخيل، (جمهورية مصر العربية: مكتبة الأنجلو مصرية، 1973)، ص71

[2] - زهير عماري، دراسة إقتصادية قياسية لإنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 1980/2004، مرجع سابق، ص46.



2- 4)عدد أشجار النخيل المثمر:

2- 4- 1) تطور أعداد النخيل المثمر:

بمطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، يلاحظ أن متوسط عدد النخيل المثمر على المستوى الوطني بلغ حوالي 7375623 نخلة مثمرة خلال الفترة 2008/1980 ، كما إتجه عدد اشجار النخيل خلال الفترة نفسها للزيادة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.45% وتراوحت أعداده بين 5657970 و11961210 نخلة مثمرة خلال عامي 1983 و2008 على التوالي، حيث قدرت الزيادة بأكثر من 6 ملايين نخلة مثمرة أي تضاعف عدد النخيل المثمر بأكثر من الضعفين خلال هذه الفترة وترجع أساسا هذه الزيادة إلى عمليات الإستصلاح التي تمت في هذا المجال خاصة في السنوات الأخيرة وكذا مشاريع وبرامج الدعم والتنمية الفلاحية منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

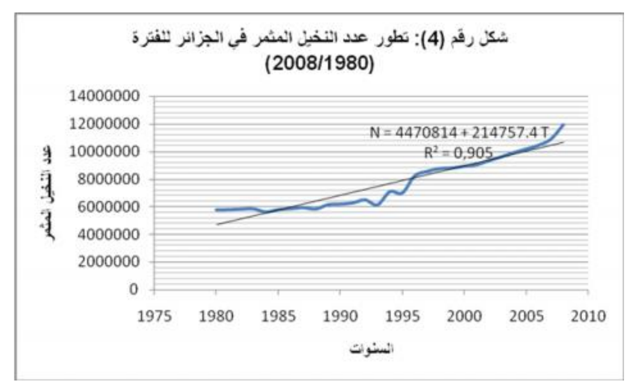
ولدراسة وتحليل تغيرات أعداد النخيل المثمر التي تحدث مع الزمن نلجأ إلى معادلة الإتجاه العام :

$$N_i = 4470814 + 214757.4t_i$$

$$\hat{S} \quad (229440.3) \quad (13358.53)$$

$$T_{eal} \quad (19.48) \quad (16.07)$$

بعدما تأكدنا من المعنوية الاحصائية للنموذج المقدر عند مستوى 1٪، والذي يشير إلى أن الزيادة السنوية في عدد النخيل المثمر بلغت حوالي214757 نخلة مثمرة، حيث يبين معامل التحديد أن 94.8٪ من التغيرات ترجع إلى التغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن. بينما يعزى الباقي من تلك التغيرات إلى عوامل أخرى، كما بلغ معامل الارتباط حوالي 0.905 ويدل على علاقة ارتباط بين المتغيرين يُعتد بها وقد ثبتت أن قيمته معنوية



2-5) أسعار التمور:

الأسعار الزراعية لها خصائص مميزة مستمدة من الخصائص المميزة للزراعة، ومن الأهمية بمكان التعرف على هذه الخصائص حتى يمكن الوقوف والتعرف على طبيعة الأسعار من حيث إتجاهها العام وتقلباتها، ومن أهم تلك الخصائص ما يتعلق بكون السلع الزراعية أكثر تقلبا من أسعار السلع غير الزراعية، وبمقارنتها بأسعار بالصناعات الأخرى يبين إتسامها بضخامة تقلباتها السعرية وهذا يرجع إلى ضعف المرونة الطلبية السعرية والمرونة العرضية السعرية للمنتجات الزراعية على وجه العموم .[1]

[1] - محمد رجراج، إنتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 1990، ص95.

إن عدم الإستقرار للأسعار الزراعية ينتج عن تأثير العوامل الطبيعية والبيولوجية التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي والتي هي خارجة عن إرادة المزارعين إلى الدرجة التي لا يمكنهم معها التحكم في مقادير المحاصيل الناتجة، وترتب على ذلك صعوبة التنبؤ بالإنتاج الزراعي ومن ثم الأسعار الزراعية، كما يساهم في هذا الإختلال أو عدم الإستقرار التباين الموسمي للإنتاج الزراعي من سنة لأخرى أو خلال السنة نفسها.

أسعار التمور كغيرها من الأسعار الزراعية تتأثر بالعوامل الطبيعية والبيولوجية التي يتعرض لها نخيل التمور وكذا السياسات والقرارات الإقتصادية، وهذا ما يبينه الجدول رقم (1) والشكل رقم (5) من خلال تذبذب الأرقام القياسية بين الزيادة والنقصان وبالرغم من ذلك فقد كان الإتجاه العام للأسعار سائر نحو الإرتفاع، وقد بلغت نسبة الزيادة في الأسعار في المتوسط بحدود 1.82% كما أن متوسط الأسعار خلال الفترة (2008/1980) بلغ حوالي 123.2759 دج/كلغ، وجدير بالذكر أن أسعار التمور في بداية الثمانينات كانت محددة من طرف الدولة حيث كانت مكلفة بتسويق التمور عن طريق التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات على مستوى كل بلدية، إلى غاية منتصف الثمانينات تم تحرير أسعار أسواق الخضر والفواكه تاركة المجال للسوق لتحديد السعر نتيجة للعرض والطلب والذي يتميز بعدم الإستقرار، ويرجع أساسا عدم الإستقرار في الأسعار إلى العوامل التي تؤثر على العرض والطلب من أهمها سوء عمليات التسويق الداخلي من عمليات التعبئة والتخزين وكذا التكييف المتعلقة بمعالجة المنتجات بطرق وأساليب علمية، والتي من شأنها أن تسمح بتهيئة المنتوج والمحافظة على سلامته إلى غاية وصوله إلى المشتري، بالإضافة إلى المضاربات التي يعتمدها التجار في المنتوج والوسطاء الذين يتميز أغلبهم بعدم الكفاءة مما يؤدي إلى عرض أسعار مختلفة للتمور، وفتح المجال للخواص خاصة مع حل الديوان الوطني للتمور (*O.N.D*) سنة 1997 وذلك بإحتكارهم لتجارة التمور فهم يفرضون السعر على المزارع، بالإضافة إلى العوامل المناخية (الرياح القوية، الأمطار الطوفانية ...) التي لاتقل أهمية في مساهمتها في تذبذب الأسعار على مدار سنة الدراسة.

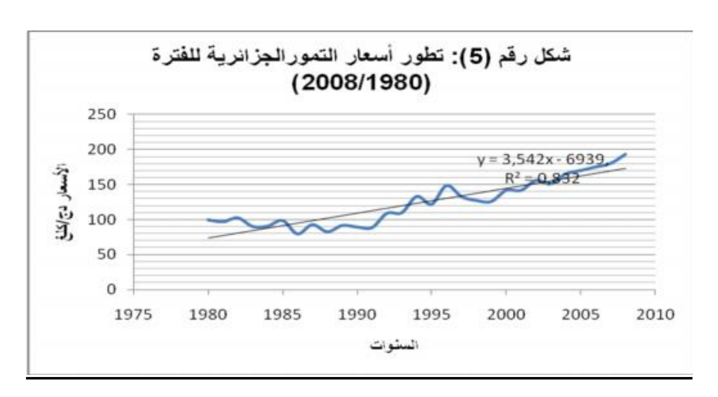
ولدراسة وتحليل تغيرات أسعار التمور التي تحدث مع الزمن نلجأ إلى معادلة الإتجاه العام :

$$r_i = 69.39 + 3.54t_i$$

$\hat{S}$ (5.29) (13.2)

T_{eal} (13.2) (11.53)

بعدما تأكدنا من المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر عند مستوى 1٪، والذي يشير إلى أن الزيادة السنوية في الأسعار بلغت حوالي3.54 دج/كلغ، حيث يبين معامل التحديد من قراءتنا للجدول رقم (1) أن91.1 ٪ من التغيرات في الأسعار ترجع إلى التغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن. بينما يعزى الباقي من تلك التغيرات إلى عوامل أخرى، كما بلغ معامل الارتباط حوالي 0.832 ويدل على علاقة ارتباط بين المتغيرين يُعتد بها وقد ثبتت أن قيمته معنوية .



6-2) استهلاك التمور:

استهلاك التمور يحتل مكانة أكثر أهمية بالنسبة للجزائر قياسا إلى المنتجات الفلاحية الأخرى، لإحتلال هذه السلعة مكانة هامة بين المنتجات الفلاحية واعتماد آلاف العائلات الفلاحية في دخولها على إنتاج وتسويق التمور فتأخر تصريف المنتج منها فترة زمنية طويلة يؤثر سلبا على مستوى المدخولات وبالتالي على مستوى معيشة تلك العائلات الفلاحية ومنه على الإنتاج. إذن الإستهلاك يعتبر عاملا مشجعا على عملية الإنتاج والحلقة التي بدونها لا تتم الدورة الإنتاجية لهذا المنتوج [1].

2- 6- 1) واقع تطور مجمل الاستهلاك الداخلي للتمور في الجزائر:

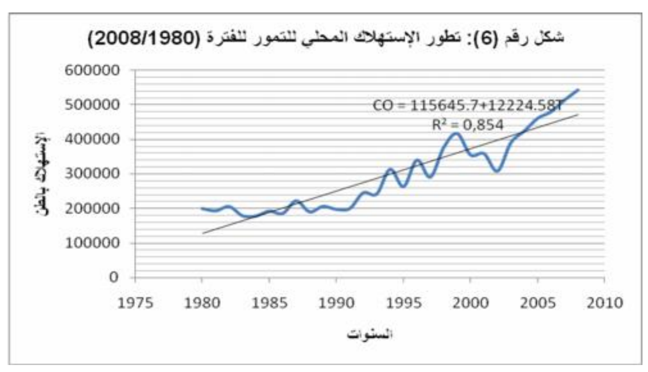
يمكن الوقوف على دراسة تغيرات الاستهلاك الداخلي للتمور التي تحدث مع الزمن من خلال معادلة الاتجاه العام للاستهلاك الداخلي للتمور خلال الفترة (1980- 2008) كما يلي :

$$CO_i = 115645.7 + 12224.58\, t_i$$

$$\hat{S} \quad (16672.73) \quad (970.7)$$

$$T_{eal} \quad (6.9) \quad (12.6)$$

بعدما تأكدنا من المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر عند مستوى 1٪، والذي يشير إلى أن الزيادة السنوية في استهلاك التمور بلغت حوالي 12224.58 طن، حيث يبين معامل التحديد أن 92.2٪ من التغيرات في الاستهلاك ترجع إلى التغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن. بينما يعزى الباقي من تلك التغيرات إلى عوامل أخرى كما بلغ معامل الارتباط حوالي 0.854 ويدل على علاقة ارتباط بين المتغيرين يُعتد بها وقد ثبتت أن قيمته معنوية.



[1] - بن عيشي بشير، دراسة تحليلية لإقتصاديات نخيل التمور - حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2002 .

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (6) أن الإستهلاك خلال فترة الدراسة متذبذبا بين الزيادة والنقصان، وبالرغم من ذلك فقد كان الإتجاه العام للإستهلاك سائر نحو الإرتفاع، وقد بلغت نسبة الزيادة في الإستهلاك في المتوسط بحدود 2.61٪، حيث بلغ أدنى مستوى الإستهلاك سنة 1984 بـ حوالي 177978.6 طن، وأقصى مستوى الإستهلاك سنة 2008 بـ 543130 طن.

3) نمذجة دالة إنتاج التمور في الجزائر:

تتمثل عملية نمذجة إنتاج التمور في الجزائر في تقدير النموذج القياسي لإنتاج التمور، إنطلاقا من طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) التي تسمح لنا من تعيين قيم معلمات النموذج وكذلك الجزء الثابت.

<u>3- 1) تقدير النماذج وتحليل النتائج:</u> إن تحديد النموذج القياسي لإنتاج التمور يتم إنطلاقا من دالة كوب- دوغلاس حيث يتمثل في الشكل اللوغارتمي كالتالي:

$$Log\ (p)_t = Log\ (a) + \sim_1 Log\ (r)_t + \sim_2 Log\ (s)_t + \sim_3 Log\ (n)_t + \sim_4 Log\ (co)_t + \sim_5 Lg\ (t)_t + «_t$$

حيث أن:

P : تشير إلى قيمة الناتج من التمور معبر عنه بالطن.

S: تمثل مساحة الأرض معبر عنها بالهكتار.

N : تمثل عدد أشجار النخيل المثمر.

CO : تشير إلى كميات الإستهلاك من التمور معبر عنها بالطن.

R : تشير إلى أسعار التمور معبر عنها بالدينار الجزائري لكل 1 كلغ.

T : تشير إلى الزمن معبر عنها بالسنة.

α_1 ، α_2 ، α_3 ، α_4 ، α_5 : مرونات عوامل الإنتاج.

نقوم بتقدير هذا النموذج الخطي مباشرة أي بإدخال جميع المتغيرات الخارجية لهذا النموذج دفعة واحدة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*)، ثم نقوم بإخضاع النموذج المقدر على الدراسة الإقتصادية والقياسية.

نتائج تقدير النموذج هي كما يلي في الجدول الموالي:

جدول رقم (3- 1): نتائج تقدير النموذج الأول لإنتاج التمور

Dependent Variable: LOG(P)
Method: Least Squares
Date: 02/28/11 Time: 14:23
Sample: 1900 2000
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t Statistic	Prob.
LOG(CO)	0.657193	0.121877	5.392268	0.0000
LOG(R)	0.334585	0.154309	2.168277	0.0407
LOG(T)	0.047214	0.024578	1.921006	0.0672
LOG(S)	0.075494	0.139372	0.541673	0.5933
LOG(N)	0.029111	0.027709	1.050599	0.3044
C	1.316033	1.243001	1.058754	0.3007

R-squared	0.979272	Mean dependent var	12.59690
Adjusted R-squared	0.974766	S.D. dependent var	0.384355
S.E. of regression	0.061056	Akaike info criterion	-2.572072
Sum squared resid	0.005739	Schwarz criterion	-2.209103
Log likelihood	43.29504	F-statistic	217.3227
Durbin-Watson stat	1.099686	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة برنامجEviews

إذن النموذج الأول يصبح على الشكل التالي:

log(p)=1.31+0.029 log(n)+0.65 log(co)+0.33 log(r)+0.075 log(s)+0.04 log(t)

من خلال الجدول رقم (3- 1) نلاحظ أن النموذج القياسي المقدر لإنتاج التمور إنطلاقا من دالة (*CD*) يتماشى وقوانين النظرية الإقتصادية للإنتاج معنى هذا أن النموذج يتماشى والنظرية الإقتصادية، إلا أنه غير موفق من الناحية القياسية بإعتبار أن هناك بعض المرونات غير معنوية، رغم ذلك إختبار فيشر يثبت أن المرونات مقبولة إجمالا، كما يتضح من نتيجة إختبار داربن- واتسون أنها غير حاسمة.

نعيد التقدير بواسطة نفس الطريقة بعد تعديل النموذج أي نزع المتغيرات الخارجية التي ترفعها الدراسة الإقتصادية أو القياسية.

وفي الأخير وبعد الإعتماد على الأسلوب التقليدي السابق ذكره، توصلنا إلى إقتراح نموذج ديناميكي يفسر إنتاج التمور في الجزائر بواسطة متغيرين هما الأسعار والمساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر.

نتائج تقدير النموذج هي كما يلي في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): نتائج تقدير النموذج النهائي لإنتاج التمور

Dependent Variable: LOG(P)
Method: Least Squares
Date: 02/28/11 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1981 2008
Included observations: 28 after adjustments
Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(R)	0.759251	0.213703	3.552838	0.0016
LOG(S)	0.597084	0.218122	2.737384	0.0115
C	2.136368	1.684327	1.268380	0.2168
AR(1)	0.309007	0.196620	1.970076	0.0594

R-squared	0.946055	Mean dependent var	12.61072
Adjusted R squared	0.939312	S.D. dependent var	0.383997
S.E. of regression	0.094697	Akaike info criterion	1.746815
Sum squared resid	0.214767	Schwarz criterion	-1.556500
Log likelihood	28.45541	F-statistic	140.3000
Durbin-Watson stat	2.220667	Prob(F-statistic)	0.000000

Inverted AR Roots .39

المصدر: من إعداد الباحث بمساعدة برنامجEviews

إذن النموذج النهائي يصبح على الشكل التالي:

log(p)=2.13+0.75 log(r)+0.59 log(s)

إن هذا النموذج الديناميكي النهائي يتميز بما يلي: صواب الصيغة الدالية ويدعم هذا الإفتراض الإشارة الموجبة للمتغيرات المستقلة والتي تتوافق مع النظرية الإقتصادية، كما يتميز النموذج بمعنوية كافية لمعلمات المتغيرات المستقلة. إن عدم معنوية إختبار الإرتباط الذاتي (DW) مشجعة من حيث التأكيد على صحة العلاقة الدالية المختارة، كما أن إختبار وايت(*WHITE'S TES*) كشف أن تباين حد الخطأ متجانس من خلال إحصائية لاغرانج LM) ويتبين كذلك من نتائج التقدير أن نسبة 94.95% من متغير إنتاج التمور مفسر من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويوعز الباقي إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج متمثلة في العوامل الفنية والمياه والأسمدة ورأس المال الزراعي واليد العاملة، ويرجع عدم إدراجها في النموذج رغم أهميتها إلى إنعدام معطياتها الإحصائية لدى الجهات المختصة وصعوبة تقديرها وقياسها في بعض الحالات.

- النتائج

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى إستنتاج مايلي:

إن أهم العوامل الإقتصادية التي تؤثر على إنتاج التمور في الجزائر هي أسعار التمور لكن بنسبة ضعيفة ويرجع ذلك إلى عدم الإستقرار لسوق العرض والطلب، نتيجة سوء عمليات التسويق الداخلي من عمليات التعبئة والتخزين وكذا التكييف المتعلقة بمعالجة المنتجات بطرق وأساليب علمية، والتي من شأنها أن تسمح بتهيئة المنتوج والمحافظة على سلامته إلى غاية وصوله إلى المشتري، بالإضافة إلى المضاربات التي يعتمدها التجار في المنتوج والوسطاء الذين يتميز أغلبهم بعدم الكفاءة مما يؤدي إلى عرض أسعار مرتفعة للتمور بإحتكارهم لتجارة التمور خاصة مع حل الديوان الوطني للتمور (*O.N.D*) سنة 1997، فهم يفرضون السعر على المزارع دون أن ينعكس ذلك إيجابا على الإنتاج، ثم بالدرجة الثانية المساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر حيث درجة تأثيرها ضئيلة على الإنتاج ويرجع هذا أساسا إلى ضعف المردودية نتيجة المشاكل المتعلقة بالحالة الصحية لأشجار النخيل خاصة منها مرض البيوض الذي يصيب أجود أنواع التمور والمتمثل في دقلة نور بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بتقنيات الإنتاج والمشاكل البيئية .

إن درجة مرونات الإنتاج التي توصلنا إليها في النموذج الأخير مرتفعة جدا تعني أنها تؤثر على الإنتاج بنسب كبيرة، حيث أن حصة عامل المساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمرمن الإنتاج بلغ حوالي 0.59٪، أي إذا زاد المساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر بنسبة 1% فإن إنتاج التمور سوف يزداد بنسبة 0.59 % وذلك عند ثبات الأسعار، معنى هذا أن المساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر ليس له أثر كبير على حجم إنتاج التمور. في حين بلغت حصة أسعار التمور 0.75٪. أي إذا إزدادت أسعار التمور بنسبة 1% فإن إنتاج التمور سوف يزداد بنسبة 0.75 % وذلك عند ثبات المساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر معنى هذا أن أسعار التمور كذلك ليس لها أثر كبير على حجم إنتاج التمور.

من خلال المرونات التي توصلنا إليها في هذا النموذج نلاحظ أن غلة الإنتاج متزايدة [1]، أي أن العلاقة الموجودة بين إنتاج التمور وكل من المساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر وأسعار التمور هي علاقة طردية، وبما أن مجموع المرونتين أكبر من الواحد نستطيع القول أن الإنتاج يتزايد بنسبة أسرع من عوامل الإنتاج أي أن عائد الإنتاج للحجم متزايد وهذا يعني أن زيادة كل من عنصري الأسعار والمساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر بنسبة 100٪ سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة (59٪ +75٪ = 134٪).

إن الإنتاجية الحدية للمساحات المغروسة بأشجار النخيل المثمر وأسعار التمور موجبة ومتناقصة لأن مرونة إنتاجهما أصغر من الواحد.على ضوء هذه النتائج يمكن إعتبار النموذج النهائي كنموذج حقيقي لإنتاج التمور في الجزائر وهو على الشكل التالي:

$$P_t = 8.41.R_t^{0.75}.S_t^{0.59}$$

توصيات الدراسة :

- على ضوء ماسبق من نتائج توصي الدراسة بما يأتي :

✓ إختيار الوسطاء الذين لديهم الخبرة الجيدة لتسويق تلك المنتجات .

✓ تطوير قنوات التسويق عن طريق إنشاء جمعيات مهنية أو شركات تتكفل بالتسويق والترويج للمنتج .

---

[1] $1 < (0.75 + 0.59)$

- ✓ إنشاء تعاونيات تسويقية للمنتجين والتجار والمصنعين تقوم بدورها في التمويل اللازم للمنتجين والمصنعين والعمل على تسويق محصولهم من التمر مما يؤدي إلى خفض الهوامش التسويقية وزيادة سعر المنتج مع المحافظة على سعر المستهلك .
- ✓ الإعتماد على الطرق الزراعية الحديثة ، وخصوصا في ميدان الري لما له من جدوى في إقتصاد المياه وكذلك الحد من إنتشار الأعشاب الضارة .
- ✓ الإهتمام بالتسميد والأخذ بنتائج الدراسات الزراعية المتعلقة بنوع الأسمدة الواجب إضافتها ومعدلاتها وطريقة الإضافة وتوقيتها .
- ✓ ترشيد المزارعين لإستخدام آلة التلقيح التي تعالج نواحي الخلل والقصور الحالي في الطريقة اليدوية في التلقيح .

المراجع:

1) حسن عبدالرحمن شبانة، راشد محمد خلفان الشريقي، النخيل وإنتاج التمور في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007/03/30، [www.uae.gov.ae\uaeagricent\palmtree2\chap6 .htm]، (2007/05/25)، 60.6 ك ب

2) حسن خالد، العكيدي، علم وتقنية زراعة نخلة التمرمطبعة إيكال، دون تاريخ.

3) عبد اللطيف واكد، النخيل، (جمهورية مصر العربية: مكتبة الأنجلو مصرية، 1973).

4) مراد رشدي أمين، الأسس العلمية لزراعة نخيل التمر، (ج2؛ وزارة الفلاحة، 1990).

5) وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة العربية السعودية، دليل المهام والأعمال الزراعية للمهندس الزراعي والفني الزراعي، دون تاريخ، [ttp://www.momra.gov.sa/GeneralServ/Forms Files/MunicipalitiesForms/Indexes]، (20 ماي2007)، 229 ك.ب.

6) بن عيشي بشير ، دراسة تحليلية لإقتصاديات نخيل التمور - حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، سنة 2002 .

7) عمر عزاوي، زراعة نحلة التمور وآفاق تطويرها دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 1999/1998،

8) زهير عماري، دراسة إقتصادية قياسية لإنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 2004/1980، رسالة ماجيستير، جامعة بسكرة.

9) محمد رجراج، إنتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 1990.

10) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 29.

11) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عبر شبكة الأنترنيت:http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx ، تاريخ الإطلاع (2011/02/22).

12-Achour Benhadj et Hayet Ben Hadj , création d'oasis dans le sahra algerine , le projet de gassi touil cahier sécheresse , Volume 9 , Numéro 2 , 1998) .

13-O.N.S, Séries Statistiques Rétrospective 1962-1986, N^{0}15 Avril-Juin1987.

14-Statistiques agricoles série A 1985-2001.

15-Statistiques agricoles, superficies et productione série B 2003, mars 2004.

16- Statistiques agricoles, superficies et productione série B 2004, juin 2005.

أثر سياسة الدعم الفلاحي على انتاج التمور في الجزائر
(دراسة قياسية للفترة 1983ـ2008)

أ/ رياض ريمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

أ/عقبة ريمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

1- تقديم:

تعتبر التمور من المنتجات التي حظيت باهتمام كبير سواء من المواطن أو من الدولة، فهي تحتل مكانة خاصة في البنيان الاقتصادي الزراعي الجزائري على مستوى الإنتاج والاستهلاك والتسويق، مما جعل الدولة تهتم في دعم هذا النشاط الإنتاجي بهدف زيادة الإنتاج مع تحسين النوعية حيث احتلت الجزائر حتى نهاية السبعينيات المرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير التمور، لكن إنتاجنا من هذه المادة تراجع بشكل محسوس لأسباب مختلفة منها ما فرضته عوامل مرتبطة بكيفية تسيير ثروتنا الفلاحية وأخرى بالأطر المنظمة لنشاط التجارة الخارجية آنذاك، وامتد تأخر الفرع في الإنتاج والتصدير لفترة طويلة فاقت العشرين سنة وتحديدا بين سنوات 1970 و 1990، ومع مطلع التسعينيات تعرض منتوجنا الفلاحي وعلامتنا التجارية (دقلة نور) إلى النزيف والنهب من قبل شبكات تهريب منظمة استغلت الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر لتهريب منتوجنا من هذه المادة عبر الحدود وبات منتوجنا الوطني يروج في السوق العالمية من قبل دول أخرى على أنه منتوج محلي خاص بها، ولنفس الأسباب المذكورة فقدت الجزائر أسواقها الخارجية وترتيبها العالمي في مجال تصدير هذه المادة وهي الآن تحاول ومنذ سنة 2000 في إطار مختلف برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته.

إن الجزائر تسعى من خلال مختلف البرامج التي وضعتها منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية، وقد تمكن القطاع منذ سنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية"، من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل إلى نسبة معتبرة قاربت 100 بالمائة انتقلت فيها المساحة من 100 ألف هكتار إلى 169.3 ألف هكتار، ويتم في إطار برنامج التجديد الاقتصادي والريفي، التركيز على عملية توفير نوعيات جيدة وممتازة من التمور من خلال القضاء على مختلف الأمراض التي عادة ما تصيب الأشجار والثمار وتم في هذا المجال تقديم إعانات مالية للفلاحين وتوفير الدعم التقني لهم انطلاقا

من خدمات المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة، كما تم تخصيص صندوق خاص لدعم الاستثمار الفلاحي موجه إلى عدد من الفروع ومنها ما يخص زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمر، ويهدف هذا الصندوق إلى دعم عمليات تهيئة النخيل وقلع القديمة منها، وتعديل الأرض بالرمال، وحماية صنف دقلة نور، ودعم التصدير، وتجهيز التمور لعملية التصدير، ويشمل الدعم اقتناء مواد متخصصة لتجهيز وحدات جديدة وتجديد تجهيزات الوحدات الموجودة.

و في هذا السياق نسعى من خلال دراستنا هذه التحقق من إذا حققت هذه البرامج النتائج المنتظرة منها عن طريق تطبيق الاختبار الإحصائي (اختبار شاو) أو ما يسمى باختبار التغير الهيكلي في النماذج، حيث سنقوم بتقدير نموذج الانحدار لإنتاج التمور بدلالة الزمن خلال الفترة 1983- 2002 مع الانحدار خلال الفترة 2003- 2008. ومن ثم اختبار الفرضية القائلة ما إذا كان هناك اختلاف بين الفترة الأولى والفترة الثانية أي هل هناك اختلاف بين معالم الانحدار في الفترة الأولى ومعالم الانحدار في الفترة الثانية.

2- مميزات إنتاج التمور في الجزائر:

يعتبر قطاع التمور قطاعا مهما في الجزائر لما له من تأثيرات و انعكاسات غذائية و اقتصادية نتيجة الاهتمام به. و للفصل في هذا الكلام سوف نتطرق إلى عرض الإمكانيات المتاحة على مستوى قطاع التمور من ثروة النخيل و المساحة المزروعة، و كذا لتطور دراسة الإنتاج في الجزائر.

2- 1- ثروة نخيل التمور في الجزائر و إنتاجية النخلة الواحدة:

تحتل الجزائر مرتبة معتبرة عالميا من حيث ثروة نخيل التمر، و كذا من حيث مردودية النخلة الواحدة، و الجدول الموالي يوضح لنا شيء من الدقة لتطور غرس أشجار النخيل في الجزائر و ذلك منذ سنة 1964 و إلى غاية سنة 2008، كما يقدم لنا إنتاجية النخلة بالكيلوغرامات.

الجدول رقم(01): تطور عدد نخيل التمور و إنتاجية النخلة الواحدة في الجزائر

السنوات	عدد النخيل المغروس	عدد النخيل المنتج	الإنتاجية (كغ/نخلة)
1964	-	5919870	30
1974	-	6146910	29
1983	-	5871300	31
1985	_	5875889	20
1988	-	5843395	34
1990	-	6222507	33
1991	8364270	6305910	33
1992	8536550	1529170	40
1993	9006990	6666480	39
1994	9528570	7123350	45
1995	9665370	7026260	41
1996	11186200	8259970	44
1997	11366440	8579990	35
1998	11567610	8785980	44
1999	11670330	8833880	48
2000	11901270	8955520	41

2001	12035650	9065610	48
2002	13505880	9370300	45
2003	-	9900000	46
2004	-	9946000	44.5
2005	-	10365000	50
2006	-	10475150	47
2007	-	10926000	48
2008	-	11961210	46

المصدر: جمعت حسب وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، إحصائيات فيفري 2003، ص25، وموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية إحصائيات 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تطور عدد النخيل المغروس في تزايد مستمر، أما تطور عدد النخيل المنتج منذ الاستقلال إلى غاية 2008 نجده قد أخذ معدلات متذبذبة من سنة لأخرى، و قد وصل عدد النخيل سنة 1974 إلى 6146910 نخلة منتجة و ترجع الزيادة في عدد النخيل في فترة السبعينات إلى العناية التي حظي بها هذا القطاع و خاصة من خلال برامج تنمية الجنوب، أما في سنة 1988 فقد انخفض العدد إلى 5843395 نخلة منتجة ليرتفع بعدها إلى غاية 11961210 نخلة منتجة سنة 2008، و يعود الفضل لهذه الزيادة في عدد النخيل لمختلف البرامج التي وضعتها الدولة منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" والذي يهدف إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية.

أما فيما يخص إنتاجية أو مردودية النخلة الواحدة فقد ارتفعت في فترة التسعينات لتصل إلى 48 كغ/ نخلة سنة 1999 و 50 كغ/ نخلة سنة 2005 مقارنة بسنة الأساس 1964 و التي وصلت فيها إنتاجية النخلة الواحدة 30 كغ، و كذا انخفاض كبير سنة 1985 حيث بلغت الإنتاجية 20 كغ نخلة، و يرجع سبب الانخفاض إلى الأمراض التي أصابت عدد كبير من النخيل. إما عن زيادة الإنتاجية فهي ناتجة عن تطوير زراعة نخيل التمور و الاهتمام الأكبر في السنوات الأخيرة بهذا النوع من الزراعة، و لكن رغم هذه المردودية للنخلة تعتبر ضعيفة مردودية النخلة على المستوى العالمي حيث بلغت في الولايات المتحدة 100كغ/ نخل.

2- 2- تطور الإنتاج و المساحات المزروعة في الجزائر:

يبين الجدول رقم (02) تطور الإنتاج و المساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 1983- 2008 حيث اتضح أن مستوى الإنتاج في تذبذب خلال هذه الفترة رغم الزيادة المستمرة في المساحات المزروعة و هذا راجع لطرق الزراعة المختلفة، حيث المسافات البينية بين النخلة و الأخرى لا تتعدى 7 أمتار و كذالك بسبب مرحلة العجز التي وصل إليها أغلبية النخيل و عدم التحكم في المياه و الأسمدة و الأمراض.

أما في السنوات الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا من حيث الكمية المنتجة و يرجع ذلك إلى عودة الأعداد الكبيرة من اليد العاملة إلى الواحات و الاهتمام من جديد بقطاع النخيل، و تزايد عدد العاطلين عن العمل هذا ما أحدث هجرة معاكسة، كما تشهد السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في المساحة و ترجع

أسباب هذه الزيادة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خصوصا بتطبيق القانون 18/83 المؤرخ في 1983/08/13[1] و المتعلق بحيازة الملكية العقارية الزراعية حيث عرفت هذه العملية توزيع مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية على المستفيدين للاستصلاح إضافة إلى عملية إعادة تجديد النخيل. كما ترجع هذه الزيادة إلى برامج الدعم الفلاحي "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" والذي يهدف إلى الرفع من الإنتاج الفلاحي من التمور، وتوفير نوعية جيدة من التمور والتالي توجه نحو التصدير في ظل تذبذب أسعار البترول. كما نشير أن متوسط الإنتاج الوطني لدقلة نور فقد قدر بـ: 48% هذا لما لها من قيمة تجارية كبيرة، حيث تصدر بكميات كبيرة إلى الخارج خاصة لفرنسا، أما التمور الجافة فقدر متوسط إنتاجها بـ:31 % و تصدر إلى دول الساحل الإفريقي، و التمور نصف اللينة تقدر نسبة إنتاجها بـ :21% [2].

الجدول رقم (02): تطور الإنتاج و المساحة المزروعة في الجزائر

السنوات	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)
1983	1800450	71000
1984	1830006	71100
1985	1990012	71160
1986	1891030	71190
1987	2242001	72530
1988	1960153	76210
1989	2060010	78260
1990	2090450	78640
1991	2090930	81890
1992	2605150	83440
1993	2616120	84410
1994	3171340	85230
1995	2851550	87020
1996	3606370	96560
1997	3029930	96520
1998	3873130	97990
1999	4275830	100120
2000	3656160	101820
2001	4373320	104390
2002	4184270	120830

[1] . آيت حتريت نادية، بوخروبة فاطمة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التقنية في التجارة الدولية، كلية الحقوق و التجارة، جامعة بومرداس، ص 88.

[2] . **نفس المرجع السابق**، ص 88.

2003	4555500	124960
2004	4426000	135000
2005	5163000	147900
2006	4621900	154370
2007	5269200	159870
2008	5527700	162030

المصدر: جمعت حسب المعطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، إحصائيات فيفري 2003، ص 27، وموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية إحصائيات 2008.

الملاحظ مما سبق أن المنتجات الفلاحية ذات الأصل النباتي أن العامل الأساسي في زيادة الإنتاج و المردود مرتبط ببرامج الدولة و تنفيذ استراتيجياتها في هذا القطاع، كما نستنتج أن دور القطاع الخاص في نمو الإنتاج يبقى ضعيفا من خلال عدم مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص مع بعض.

3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا وفي ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (pnda) الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي. و يترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية و بداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص و الدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي و التسيير و بذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل خاصة المستثمرات و الوحدات الإنتاجية.

و يهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات و تطويرها قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي و استغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية و الإمكانيات الموجودة بها مع تشجيع الفلاحين على الإستثمار و إعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات و القروض، كما يهدف المخطط أيضا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة .

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية تتمثل في [1]:

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية:
  - ❖ برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.
  - ❖ برنامج تكثيف النتاج وتحسين الإنتاجية.



- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

- البرامج الموجهة إلى المحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية.
- برنامج المحافظة وتنمية الواحات.

ولتمويل هذه النشاطات صدر المقرر رقم 599 المحدد لشروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية fnrda وهذا في التخصيص الخاص رقم 67- 302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " والذي يعد الجهاز المالي المخصص لدعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة دفعة قوية للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر، غير أنه مس المناطق الفلاحية فقط، خاصة ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة ويعاني سكانها ألا استقرار حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع المزرية التي يعيشونها وتردي مستوى المعيشة في ظل البطالة وغياب تجهيزات الحياة الضرورية رغم التواجد السكاني الكبير بها خاصة الفلاحين الصغار أصحاب القطع الفلاحية الصغيرة والفلاحين بدون أرض.

وأمام هذه الوضعية وفي سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (pndar) الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...) وهذه النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي أن هذين المخططين إهتما بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة فقط وكان مجال تطبيقهما ضيق واختياري.

وبالرغم من هذه المجهودات التي قامت بها الدولة لتحقيق تنمية فلاحية وريفية إلا أنها لم تتعدى نطاق المجالات الفلاحية الجيدة دون المساس بالمجالات الريفية الأخرى التي يزداد وضعها سوءا يوم بعد يوم.

ولتدارك هذه الوضعية وفي إطار التنمية المستدامة وترسيخا لمبادئ الحكم الراشد الذي يهدف إلى إشراك السكان في تسيير السياسات والاستماع لانشغالاتهم وتصوراتهم وجعلهم طرفا ثالثا مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، أعلنت الدولة و وعن طرق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وهذا في سنة 2003 التي تقوم على مجموعة من الأهداف و التوجهات يأتي في مقدمتها تطوير و تحقيق تنمية شاملة مستدامة في المجال الريفي، و تترجم هذه الإستراتيجية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (ppdr) و التي تعتبر كأداة للتنفيذ تهدف هذه المشاريع إلى خلق ظروف معيشية جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار و الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال و

النشاطات و التجهيزات، هذه الأخيرة تكون منبثقة من مقترحات و تصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية و الجماعية في تصور و تنفيذ المشاريع. وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات و نشاطات فلاحية و غير فلاحية فردية وجماعية.

تهدف كلها إلى تثبيت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية والي تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرية المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة.

4- دراسة أثر سياسة الدعم الفلاحي على انتاج التمور في الجزائر:

سنسعى من خلال دراستنا هذه التحقق من أن برامج الدعم الفلاحي التي تم تطبيقها خلال سنة 2000 هل حققت النتائج المنتظرة منها على مستوى انتاج التمور وذلك بتطبيق الاختبار الإحصائي (اختبار شاو) أو ما يسمى باختبار التغير الهيكلي في النماذج، حيث سنقوم بتقدير نموذج الانحدار لإنتاج التمور بدلالة الزمن خلال الفترة 1983- 2002 مع الانحدار خلال الفترة 2003- 2008. ومن ثم اختبار الفرضية القائلة ما إذا كان هناك اختلاف بين الفترة الأولى والفترة الثانية أي هل هناك اختلاف بين معالم الانحدار في الفترة الأولى ومعالم الانحدار في الفترة الثانية.

لذا يتطلب هذا الاختبار تقسيم الفترة المدروسة لظاهرة ما إلى فترتين أو أكثر، و نظرا لأهميته ارتأينا التطرق إلى طريقة استعماله:

ليكن النموذج الكلي المقدر: $\hat{y}_t = a_0 + b_0 x_t$

و مجموع مربعات البواقي للفترة t: $\Sigma e^2 = \Sigma\left(y_t - \hat{y}\right)^2$

n: عدد المشاهدات.

و النموذج الفترة الأولى: $\hat{y}_{1t} = a_1 + b_1 x_{1t}$

مجموع مربع البواقي للفترة الأولى: $\Sigma e_1^2 = \Sigma\left(y_{1t} - \hat{y}_{1t}\right)^2$

n_1: عدد المشاهدات الفترة الأولى.

و النموذج الفترة الثانية: $\hat{y}_{2t} = a_2 + b_2 x_{2t}$

مجموع مربعات البواقي للفترة الثانية: $\Sigma e_2^2 = \Sigma\left(y_{2t} - \hat{y}_{2t}\right)^2$

n_2: عدد المشاهدات الفترة الثانية.

و عدد المعالم في النموذج المقدر في الفترة المدروسة يساوي عدد المعالم في المعالم في النموذج الأول و الثاني بعد تقسيم الفترة.

و بعدما تحصلنا على النماذج نقوم بحساب F_{cal} كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{\left[\Sigma e^2 - \left(\Sigma e_1^2 + \Sigma e_2^2\right)\right] / K}{\left(\Sigma e_1^2 + \Sigma e_2^2\right) / \left(n_1 + n_2 - 2k\right)}$$

و نقارنها بقيمة F_{tab} المجدولة عند مستوى الخطأ ~ و درجات الحرية:

$$V_1 = k \quad , V_2 = \left(n_1 + n_2 - 2k\right)$$

إذا كان $F_{cal} \langle F_{tab}$ فان النموذج مستقر و بالتالي هناك استقرارية في معالم النماذج وعدم وقوع تغير هيكلي.

ولقد اعتمدنا على برنامج STATA 9 عند تقديرنا لمختلف دوال انتاج التمور المعتمدة في دراستنا فتحصلنا على النتائج التالية:

النموذج الكلي المقدر: $\hat{y}_t = 1217432 + 154154.7 \times t$

و مجموع مربعات البواقي للفترة t: $\Sigma e^2 = 2.3126 \times 10^{12}$

n: عدد المشاهدات وتساوي 26 مشاهدة.

أما النموذج الفترة الأولى: $\hat{y}_{1t} = 1310099 + 142839.2 \times t$

مجموع مربع البواقي للفترة الأولى: $\Sigma e_1^2 = 1.7925 \times 10^{12}$

n_1: عدد المشاهدات الفترة الأولى وتساوي 20 مشاهدة.

و النموذج الفترة الثانية: $\hat{y}_{2t} = 3282667 + 195700 \times t$

مجموع مربعات البواقي للفترة الثانية: $\Sigma e_2^2 = 3.4551 \times 10^{11}$

n_2: عدد المشاهدات الفترة الثانية وتساوي 06 مشاهدات.

و بعدما تحصلنا على النماذج وحساب البواقي النماذج وبتطبيق العلاقة السابقة الذكر لـ F_{cal} نحصل: $F_{cal} = 0.90$

و نقارنها بقيمة F_{tab} المجدولة عند مستوى الخطأ 5% = ~ و درجات الحرية: $V_1 = 2 \quad , V_2 = 22$

ومنه القيمة المجدولة $F_{tab} = F_{(2.22)}^{1-\sim} = 3.44$

نلاحظ أن $F_{cal} \langle F_{tab}$ بالتالي يمكن القول أن هناك استقرارية في معالم النماذج وعدم وقوع تغير هيكلي بين نماذج الفترتين الأولى والثانية فهذا يعني أن سياسة الدعم الفلاحي لسنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية" لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منه على مستوى انتاج التمور في الجزائر.

5- الخاتمة:

إن سياسة الدعم الفلاحي لسنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية" لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منه على مستوى انتاج التمور في الجزائر وهي النتيجة المتوصل اليها من خلال دراستنا هذه وهذا راجع حسب رأينا إلى عدة أسباب منها:

- بطء دورة رأس المال في الانتاج التمور، فمن أجل أن يحصل المزارع على رأس ماله في انتاج التمور فإنه يجب أن ينتظر على الأقل 07 سنوات حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة الانتاج التجاري، بالإضافة الى عائد الاستثمار في انتاج التمور، الأمر الذي أدى بالعديد من المزارعين بالاتجاه في الاستثمار وطلب الدعم في المحاصيل الأكثر ربحية مثل زراعة البطاطا في منطقة الوادي، أو لزراعة الخضروات باستخدام البيوت البلاستيكية....
- المعوقات المتعلقة بالحالة الصحية للأشجار حيث يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض.
- ضعف المعرفة التقنية عند المزارعين التقليديين لتمكنهم من إتقان كل الأعمال التي تحتاجها المزرعة بالإضافة إلى ندرة اليد العاملة المتخصصة في زراعة النخيل.

المراجــع

I- باللغة العربية:

1/- آيت حتريت نادية، بوخروبة فاطمة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التقنية في التجارة الدولية، كلية الحقوق و التجارة، جامعة بومرداس.

II- بالغة الأجنبية:

1) Régis Bourbonnais, Econométrie, 6 ième édition, Dunod, Paris, 2007.
2) Damondar N. Gujarati, basic Econometrics, 4 th Edition, McGraw-Hill, New York, 2003.
3) William H.Greene, Econometric Analysis, 5 th Edition, Prentice Hall, New Jersey,2005.

III- المواقع الالكترونية:

1/- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية

http://www.aoad.org

الحوافز الجبائية وشبة الجبائية وأثرها على تصدير التمور في الجزائر
ـ دراسة حالة ولاية الوادي ـ

أ/ عبد الحق بوقفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

أ/بغداد بنين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

مدخل:

نتيجة لعدة عوامل تغيرت فكرة حياد الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية فبعدما كان نشاطها مقتصر على الوظائف التقليدية وذلك وفق ما يسمى بمصطلح الدولة الحارسة التي تُعنى أساسا بـ: الأمن، العدالة، الدفاع عن الحدود الجغرافية ...الخ، من الأشياء خارج النشاط الاقتصادي، أصبحت الآن الدولة تتدخل في توجيه الاقتصاد وهذا ما يطلق عليه بالدولة المتدخلة، ومن ثم أصبحت الدولة تستخدم مختلف الأدوات الاقتصادية ومن بينها السّياسة الجبائية للتدخل، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مسطرة مسبقا، ويعتبر التحفيز الجبائي من أحد أهم أساليب هذه السّياسة الجبائية التي تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المزايا الضريبية والتخفيضات من معدلات الضريبة أو إلغائها نهائيا والتي هي موجهة للقطاع الخاص أساسا حيث تعمل على حث هذه الأخيرة وتوجيهها إلى الاستثمار في القطاعات المستهدفة محل التحفيز، لهذا تلجأ معظم الدول إلى إتباع سياسة التحفيز لتوفير الجو المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وإلى غيرها من الأهداف الاجتماعية المسطرة من قبل.

أولا. مفاهيم عامة حول التحفيز الجبائي

تعتمد الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على مختلف السياسات الكلية والتي من بينها السّياسة الجبائية، ويعتبر التحفيز الجبائي أساس لهذه السّياسة التي من خلاله يمكن للدولة التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيه المؤسسات إلى الاستثمار في مجالات معينة أو مناطق معينة وذلك وفق الأهداف المسطرة مسبقا، وعليه سيتم تناول ما يلي:

- ❖ تعريف التحفيز الجبائي وخصائصه؛
- ❖ أهداف التحفيز الجبائي.

1 تعريف التحفيز الجبائي وخصائصه

1.1 تعريف التحفيز الجبائي: التحفيز الجبائي هو عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الجبائية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين على شرط التزامهم بشروط محددة مسبقا، وترتكز الدولة على القطاع الخاص دون العام هذا لأن المؤسسة العمومية بحكم انتمائها لقطاع الدولة وخضوعها مباشرة لمخططات تنموية مسطرة وكذلك إلى ما يميز القطاع الخاص عن العام بـ: [1]

- ❖ ضعف حجم الاستثمار ويترتب على ذلك نقص حجم الإنتاج والتشغيل؛
- ❖ التمركز في المدن الكبرى الأكثر تطورا خصوصا الشمالية مما يترتب عنه اختلال في التوازن؛
- ❖ الاستثمار في القطاعات الاستهلاكية الأكثر ربحا والتي لا تتطلب قدرات وكفاءات عالية.

2.1 خصائص التحفيز الجبائي: من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي والتي سيتم ذكر أهمها ما يلي [2]:

- **إجراء اختياري:** حيث يترك الحرية للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الحوافز.
- **إجراء هادف:** إن هدف أي دولة من خلال منح هذا التحفيز الضريبي يكون في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية.
- **إجراء له مقاييس:** باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من التحفيزات.
- **وجود الثنائية (فائدة- مقابل):** إن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجههم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.
- **الوسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة، وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن برامج التحفيز الجبائي، قد تكون على شكل دعم مالي مباشر وتسهيلات في منح قروض ومساعدات مالية، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالاً، وتعرف بالتحفيزات الجبائية حيث تخفض في معدل الضرائب للمبلغ الخاضع للضريبة أو الالتزامات الجبائية التي تمنح له إذا اتخذ بعض الإجراءات.

3. أهداف التحفيز الجبائي: تسعى الدولة من خلال تطبيق سياسة التحفيز الجبائي إلى تحقيق العديد من الأهداف المختلفة من حيث الطبيعة نجد أن هناك نوعين من الأهداف هي ما يلي:

1.3 الأهداف الاقتصادية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاقتصادية إلى ما يلي [3]:

---

[1]. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار هومة، 2003، ص ص 118 – 119.

[2]. لعلا رمضاني، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 41، 42.

[3]. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2002، ص 60.

❖ تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي مما يؤدي إلى نقص التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها تستثمر الوفورات الجبائية؛

❖ دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لسير عملية الإنتاج وذلك في المراحل الأولى لحياة المؤسسة الخاصة؛

❖ تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛

❖ توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛

❖ تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل؛

❖ تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات؛

❖ زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية؛

2.3 الأهداف الاجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي:

❖ **امتصاص البطالة:** التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة؛ [1]

❖ **تحقيق التوازن الجهوي:** ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليص الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان؛

❖ **توزيع العادل للدخل:** يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة ويوزعه على أفراد المجتمع في شكل نفاقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع مثل الصحة، التعليم، المرافق العمومية...الخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين، فالاقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وهذا ما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع من المكلفين بالضريبة. [2]

ثانيا. أدوات التحفيز الجبائي: ليتسنى للسياسة التحفيز الجبائي أن تؤدي دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي وحقيق مختلف الأهداف المسطرة مسبقا والمتعلقة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد عليها من الاعتماد على أدوات لتحقيق ذلك، بما يتماشى ما هو مسطر مسبقا، ومنه سيتم تناول مختلف الأدوات التي تعتمد عليها السّياسة التحفيزية والتي يتمثل أهمها في ما يلي:

❖ الإعفاء الضريبي؛

❖ الفراغ الضريبي؛

[1]. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 34.

[2]. سعيد عبد العزيز عثمان، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007، ص 211.

❖ نظام الاهتلاك بالمؤسسة؛

❖ أدوات أخرى للتحفيز الجبائي.

1. الإعفاء الضريبي: يعتبر الإعفاء الضريبي من بين، أهم أدوات التحفيز الجبائي، حيث هو الذي تعتمد عليه السّياسة الجبائية التحفيزية في تحقيق مختلف أهدافها، نظرا لما يتميز به من خصائص عن باقي الأدوات الأخرى، ويمكن إبراز مختلف جوانب الإعفاء الضريبي في ما يلي:

1.1 مفهوم الإعفاء الضريبي: هي إسقاط حق الدولة تجاه المكلف بالضريبة وذلك وفق شروط محددة ومقابل التزام المكلف بنشاط محدد من طرف الدولة، ويعرف كذلك على انه " عدم فرض الضريبة على دخل معين أما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وتلجأ الدولة لهذا الأمر لاعتبارات تقدرها هي أو بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية. [1]

وتنقسم الإعفاءات إلى قسمين أساسيين إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة فالإعفاءات الدائمة هي إسقاط حق الدولة في مال المكلف ما دام سبب الإعفاء قائم. [2]

أما الإعفاءات المؤقتة هي بمثابة إسقاط حق الدولة في مال المكلف لفترة زمنية معينة، [3] وهي في غالب الأحيان تتراوح بين 3 – 10 سنوات حيث أن مدة الإعفاء الضريبي ترتبط بأهمية وطبيعة الاستثمار، وقد تكون هذه الإعفاءات:

❖ إعفاء مؤقت كلي: إسقاط حق الدولة كليا لمدة معينة؛

❖ إعفاء مؤقت جزئي: إسقاط حق الدولة جزئيا لمدة معينة.

2.1 أهمية الإعفاء الضريبي: الإعفاء الضريبي يمثل حافزا ضريبيا مهماً للاستثمارات حيث يقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة مما يجعل لديه أثر ايجابي على الهيكل التمويلي وتختلف قوة الإعفاء الضريبي والدور الذي يؤثر به على قرار الاستثمار من نظام ضريبي إلى آخر وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة وقد يكون الإعفاء ملائم في ظروف ولذلك ينبغي مراعاة ما يلي عند تقديم الإعفاء: [4]

❖ يمكن أن يترتب على الإعفاء اثر تميزي لصالح استثمارات دون أخرى فبالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل التي تحقق في بداية حياتها الإنتاجية أرباحا عادة لا يكون للإعفاء في الحالة اثر فعال على حجم تلك الاستمارات أما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل فينبغي أن تكون أكثر استفادة من الإعفاءات حيث تحقق معدلات عالية من الأرباح؛

---

[1]. طارق الحاج، **المالية العامة**، الأردن: مطابع الأرز، 1999، ص 88.

[2]. عبد الأمير شمس الدين، **الضرائب أسسها وتطبيقاتها العلمية: دراسة مقارنة**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987، ص 125.

[3]. **نفس المرجع السابق**، ص 126.

[4]. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، ص 81- 85



❖ إن منح الإعفاء قد يتم بصورة جزئية مثل الإعفاء من الضرائب الجمركية على المعدات والآلات والمواد اللازمة لصناعة معينة وذلك للحد من التضخم وتخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الداخلية؛

❖ قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز أكثر ملائمة وخاصة في المشروعات التي تكون فيها كثافة العمل مرتفعة نسبيا أي معامل(العمل/رأس المال) مرتفع مما يجعل هذه المشروعات تستفيد من مزايا الوفرة النسبية لعنصر العمل ويقلل من حدة البطالة خاصة في الدول النامية؛

❖ إن استخدام الإعفاء كحافز جبائي بدون التمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عليه اثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وفي غير صالح الاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض.

2. الفراغ الضريبي: تنبع فكرة استخدام الفراغ الضريبي كسياسة جبائية من تطور الفكر الاقتصادي وظهور ضرورة تدخل الدولة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. حيث تقوم بالتدخل من الناحية الجبائية وهذا ما سيتم تناوله في ما يلي:

1.2 مفهوم الفراغ الضريبي: يتعلق الفراغ الضريبي بوجود أو عدم وجود الضريبة في نشاط معين، وهو يعتبر أحد أهم التحفيزات التي تعتمد عليها الدولة لجلب الاستثمار وتشجيعه؛ فهو أسلوب من أساليب التدخل غير المباشر للدولة والمتمثل في تخليها عن بعض إيراداتها المالية من الضرائب سواء كان ذلك بصفة جزئية أو كلية لفترة زمنية محددة في إطار سياساتها الاقتصادية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية الوجهة التي تتفق وأهداف سياستها العامة. [1]

2.2 مبررات الفراغ الضريبي: يتنافى الفراغ الضريبي مع مبدأ العدالة الضريبية في فرض الأعباء العامة، لذلك يجب تقديم تبريرات لتطبيقه التي منها:

❖ يعود الفراغ الضريبي بالفائدة على الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة المستثمر لنشاط معين بالإضافة إلى الاستفادة من الجزء المقتطع من دخله كضريبة، فنقص المساهمة المباشرة المتمثلة في الضريبة تدركه المساهمة غير المباشرة من إثر ممارسة النشاط، أي عدالة توزيع المساهمة الكلية للمكلفين؛

❖ انفتاح الباب أمام أي مستثمر للهروب من السعر الأعلى إلى السعر الأقل بتغيير نوع نشاطه.

3.2 شروطه: يتطلب تطبيق فكرة الفراغ الضريبي توافر عدة شروط ليحقق مختلف الأهداف المسطرة والتي تتمثل أساسا في: [2]

❖ أن يكون الفراغ الضريبي متناسبا مع أهمية النشاط الذي يقع عليه؛

❖ أن يقتصر الفراغ الضريبي على أوجه النشاط المقيدة والهامة والأساسية في تحقيق التقدم الاقتصادي للمجتمع؛

---

[1]. عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1987، ص 149.

[2]. عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي – مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة-** مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2001، ص 224.

❖ أن تكون هناك حساسية معتدلة اتجاه الفراغ، أي لا يكون هناك عبء نفسي كبير اتجاه الضريبة التي تؤدي بالمستثمر إلى التخلص من هذا العبء دون تفكير في العوامل الأخرى المرتبطة بالنشاط المستفيد من الفراغ الضريبي.

3. نظام الاهتلاك: يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على القرار الاستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق العديد من الآثار الإيجابية من خلاله، فنجده يستخدمه كأداة لتشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه في اتجاه الأنشطة الاستثمارية المرغوبة والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية.

1.3 تعريفه: غالبا ما ينظر للاهتلاك من الناحية المحاسبية وعلى هذا الأساس يمكن أن نتناول ما يلي:

1.1.3 تعريف الاهتلاك العام: يعرف الاهتلاك بأنه الإثبات المحاسبي للتدني الذي يحدث في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال والتقادم فالاستثمارات، سواء كانت تجهيزات إنتاجية أو تجهيزات اجتماعية ...الخ، هي أموال مخصصة للعمل ولنشاط المؤسسة وليس لغرض البيع، ولذلك تتناقص قيمتها مع الوقت تدريجيا، بحيث تنقص الطاقة الإنتاجية لها. [1]

1.2.3 تعريف الاهتلاك المعجل: ويقصد بالإهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة.

2.3 طرق الاهتلاك: المشرع الضريبي يعتبر الاهتلاك كتكلفة تتحملها المؤسسة لذلك من الضروري عدم إدماجها في الدخل الخاضع في الضريبية مما يسمح بتخفيض أعباء النفقات الاستثمارية بشكل أسرع وبالتالي اهتلاك كلي للنفقات المتعلقة بالاستغلال كما يساعد على مضاعفة السيولة النقدية للمؤسسة، تتعدد طرق الإهلاك المعجل والتي سنذكر أهمها في ما يلي: [2]

أ. الطريقة السويدية للاهتلاك: وتعتبر أكثر طريقة تعطي أقصى درجات المرونة في حساب أقساط الاهتلاك وفقا لهذه الطريقة فهي تسمح للمستثمر باختيار عدد السنوات التي تتلاءم مع ظروفه والتي يرغب من خلالها في خصم أقساط الاهتلاك، بالإضافة إلى حرية تحديد القسط السنوي للاهتلاك هذا الأخير الذي يتم خصمه من وعاء الضريبة، ذلك بشرط أن لا يزيد مجموع الأقساط على قيمة التكلفة التاريخية.

ب. طريقة القسط المبدئي: ووفقا لهذا الشكل من أشكال الاهتلاك يتم حساب أقساط الاهتلاك العادية للأصول الرأسمالية الجديدة وتضاف نسبة معينة من تكلفة هذه الأصول كقسط مبدئي إلى قسط الاهتلاك العادي في السنة الأولى، ويتم حساب القسط المبدئي والعادي ضمن بنود التكاليف التي يتم خصمها من إيرادات المستثمر للوصول إلى وعاء الضريبة. ويترتب عنه انخفاض في تكلفة الأصول الرأسمالية في نهاية السنة الأولى بما يعادل قيمة القسطين المبدئي والعادي الأمر الذي ينجم عنه استهلاك التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية بالكامل قبل نهاية الحياة الإنتاجية المقدرة لها.

---

[1]. شبايكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 204.

[2]. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **مرجع سابق**، ص 98.

ت. طريقة القسط المتناقص: في ظل هذه الطريقة يحتسب قسط الاهتلاك السنوي الجائز خصمه باستخراج نسبة القسط المتناقص ووفقا للطريقة التقليدية ثم ضرب النسبة الناتجة في (4/5) لتنتج النسبة التي تستخدم في احتساب قسط الاهتلاك الجائز خصمه في حسابات الضريبة، وهذا ما يؤدي إلى استهلاك التكلفة التاريخية للأصل بالكامل قبل نهاية حياته الإنتاجية.

4. أدوات أخرى للتحفيز الجبائي: لسياسة التحفيز الجبائي عدة أدوات أخرى غير التي تم ذكرها سابقا، والتي من خلالها يعطي المشرع الجبائي الفرصة للمؤسسات للاستفادة من الوفورات الضريبية التي يوفرها التحفيز في دورة الاستغلال، ومن بين أهم هذه الأدوات ما يلي:

1.4 المعاملة الضريبية للخسائر: تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشاطها من خلال دورة الاستغلال على طول السنة، ومع نهاية الدورة وكنتيجة لبعض الظروف التي وقعت بها المؤسسة يمكن أن تحقق خسارة هذه الأخير التي تعبر على أن المؤسسة تحملت مجموعة من التكاليف ولم تتحصل بالمقابل على الإيراد الذي يغطي هذه التكاليف خلال دورة الاستغلال.

1.1.4 أنواع الخسارة: مصطلح الخسارة له عدة معاني بحسب الزاوية التي ينظر له منها ومن بين أهم هذه الأنواع ما يلي: [1]

أ. **الخسارة الضريبية:** هي عبارة عن نقص حقيقي ومؤكد أصاب أصل من الأصول مملوك لمكلف خاضع للضريبة، أو هي نقص في بعض مصادر دخل المكلف خلال الفترة المالية والمؤيد والمدعم حسابها بوثائق مقبولة قانونا ويجب أن يكون هذا المصدر خاضع للضريبة.

ب. **الخسارة المحاسبية:** وتمثل الزيادة الحاصلة في النفقات عن الإيرادات بالنسبة للمؤسسة المتحققة خلال الدورة، فهي تتعلق بجميع مصادر دخل المكلف بحيث لا تميز الدخول الخاضعة للضريبة عن غيرها التي معفاة من الضريبة.

2.1.4 معاملة الخسارة ضريبيا: هذا وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بل أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص في اتجاه الأنشطة المرغوب فيها، وعليه فإن الخسارة التي يسمح بمعاملتها بهذا التحفيز هي الخسارة الناتجة عن ممارسة نشاط اقتصادي خاضع للضريبة وعليه يستثنى الخسارة الناتجة عن السرقة، الإفلاس، العوامل الطبيعية، وهناك طريقتان أمام المؤسسة لمعاملة الخسائر والتي سيتم ذكرها في ما يلي:

أ. **تنزيل(تخفيض) الخسارة:** وتنحصر هذه المسألة عندما يكون للمكلف بالضريبة عدة مصادر للدخل فإن خسارته الحادثة في احد المصادر يمكن تنزيلها من المصادر الأخرى التي حقق فيها ربحا هذا ويجب أن تكون في نفس السنة التقديرية. [2]

ب. **ترحيل الخسارة:** الخسارة التي يحققها المكلف بالضريبة ولا تكفي مصادر دخله من تغطيتها يتم ترحيلها أي نقلها إلى الأمام أو الخلف أو كليهما ويعتبر ترحيلها إلى الأمام أكثر ملائمة من ترحيلها إلى

---

[1]. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 275 – 276.

[2]. عادل فليح العلي، **مرجع سابق**، ص ص 278 – 281.

الخلف نظرا لما يخلفه هذا الأخير من مشاكل مع الخزينة في استرداد أموال الضرائب في ما يخص السنوات السابقة، ويمكن للمكلف بالضريبة بترحيل الخسارة إلى السنة الخامسة على التوالي من النشاط، ويعتبر ترحيل الخسارة إلى الأمام أو الخلف من الأساليب الأكثر فعالية في التأثير على القرار الاستثماري الخاص في اتجاه الفرص التي تزداد فيها درجة المخاطرة المصاحبة لاحتمال وقوع خسارة، وتزداد فعالية هذا الحافز كلما زادت عدد السنوات التي يسمح فيها بترحيل هذه الخسارة إلى الأمام وذلك ما يسمح بالخصم الكامل للخسائر الفعلية من الأرباح المحققة في السنوات التي تلي الخسارة. [1]

2.4 التخفيضات الضريبية: يعتبر إجراء التخفيض الضريبي من إجراءات التحفيز الجبائي المهمة، حيث من خلاله يتحكم المشرع الجبائي في معدلات الاقتطاع الجبائي، عن طريق تخفيض هذه الأخيرة بحسب ما يتوافق وأهدافه المختلفة.

1.2.4 تعريف التخفيض الضريبي: يمكن تعريف التخفيض الضريبي على أنه عملية إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى اقل مما هي عليه في الأصل وهذا من اجل تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة ويمكن أن يتم التخفيض كذلك عن طريق تقليص الوعاء الخاضع للضريبة حتى يتم التأثير على قراره الاستثماري.

ويعني التخفيض تصميم جدول المعدلات الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات التي يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات للمشروع، مما يجعل هذه المعدلات ترتبط أما طرديا أو عكسيا مع كل من حجم المشروع أو حجم العمالة أو التصدير، هذا وأن تخفيض معدلات الضريبة يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمارات هذا وأن السّياسة الجبائية الناجحة في هذا المجال ليست بالضرورة القيام بتخفيض حجم الاقتطاعات الضريبية وإنما تلك التي تربط بين التخفيض في حجم الاقتطاعات الضريبية من جهة والمتغيرات الأساسية التي تتحكم في قرارات الاستثمار. [2]

2.2.4 أنواع التخفيضات: يمكن أن نجد للتخفيض الجبائي أشكال مختلفة والتي من بينها ما يلي: [3]

أ. **التخفيض في حقوق الاستيراد:** تمنح تخفيضات على حقوق الاستيراد للمواد الأولية والتجهيزات المستوردة لحاجيات المؤسسة، ومن الممكن أن يأخذ عدة أشكال كأن يكون تخفيض في الحقوق الجمركية، على شكل تعويض مباشر.

ب. **منح مهلة لتسديد الضرائب:** تفضل بعض الدول تقديم أو منح مهلة للتسديد في شكل شهادة يستعملها المستفيد في تسديد بعض الالتزامات، وقيمة هذه الشهادة تحسب على أساس نسبة الاستثمار، بدلا من منح حوافز جبائية في شكل تخفيض مباشر أو تخفيض في الالتزامات الجبائية.

ثالثا. التحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات المصدرة للتمور:

---

[1]. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **مرجع سابق**، ص ص 74 – 79.

[2]. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.، ص ص 240- 246.

[3]. لعلا رمضاني، **مرجع سابق**، ص **45**.

تستفيد المؤسسات المصدرة للتمور بجملة من الإعفاءات الجبائية والتخفيضات من معدلات الضريبة وكذا بمختلف الإعانات الممنوحة من طرف الدولة وذلك لتشجيع هذه المؤسسات الخاصة على التصدير، وفي ما يلي سيتم تقديم إيجاز لمختلف هذه التحفيزات على النحو التالي: [1]

1.3 الإعفاءات: تستفيد المؤسسة المصدرة للتمور من جملة من الإعفاءات نورد أهمها في ما يلي:

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المعدات المستوردة من الخارج والمتعلقة بعملية الإنتاج مباشرة؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على المشتريات للأغلفة التالفة والسلع التي تدخل في تغليف المنتج "**التمر**" سواء كانت مستوردة أو من السوق المحلية؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على السلع المصدرة من التمر.
- ✓ الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة TVA على الأغلفة المستوردة من طرف الزبائن الدائمين في الخارج؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.

2.3 الإعانات والتسهيلات: تستفيد المؤسسات المصدرة للتمور بجملة من الإعانات ضمن برامج الدعم والتسهيلات والتي نلخص أهمها في ما يلي:

- ✓ للمؤسسة المصدرة الحق في 50٪ من المبيعات بالعملة الصعبة التصرف بها في كل حرية 20٪ منها يجب تبريرها بفواتير وغيرها من وثائق التبرير، 30٪ لا يجب تبريرها.
- ✓ دعم ضمن برنامج وزارة الفلاحة " صندوق التنمية الفلاحية" والمتمثل: دعم ب 8,00 دج على كل علبة مصدرة وزنها أقل أو يساوي 1كغ، ودعم بـ 5,00 دج على كل علبة مصدرة وزنها أكبر من أو يساوي 1كغ؛
- ✓ دعم وزارة التجارة FSPE والمتمثل في تعويض 80٪ من مصاريف النقل الموجهة للتصدير للتمر فقط، وذلك على كل من النقل البحري والجوي والبري، أما بالنسبة للمنتجات الأخرى فيتم تعويض مصاريف النقل بنسبة 25٪ فقط؛
- ✓ دعم بمقدار 5,00 دج على كل علبة من التمر مصدرة وزنها أقل أو يساوي 1 كغ.

3.3 تطور صادرات التمور في ولاية الوادي: بعد التطرق إلى أهم التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات المصدرة للتمور سنحاول فيما يلي إلى دراسة وتحليل صادرات التمور في ولاية الوادي من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول (1): الصادرات من التمور لولاية الوادي خلال الفترة 2007- 2010

السنوات	الكمية المصدرة (كغ)	قيمة الصادرات

[1]. مقابلة شخصية أجريت مع السيد **بوسنينة محمد**، نائب المدير لمؤسسة الضاوية لتصدير التمور بالوادي 2011/03/01.

		الصادرات بعملة الاورو	الصادرات بعملة الدولار
2007	506 407,00	290 032,00	
2008	681 464,91	447 848,02	121 067,49
2009	296 933,97	129 398,60	103 900,00
2010	746 929,63	715 135,91	28 658,00

المصدر: مديرية التجارة بالوادي فيفري 2011.

من خلال المعطيات التي تم التحصل عليها من مديرية التجارة يتضح أن الكميات المصدرة من التمور تشهد تذبذب خلال السنوات مابين 200 إلى 2010 وهذا ما يتم تبينه من خلال التمثيل البياني للكميات المصدرة من التمور في ولاية الوادي وفق المنحنى التالي:

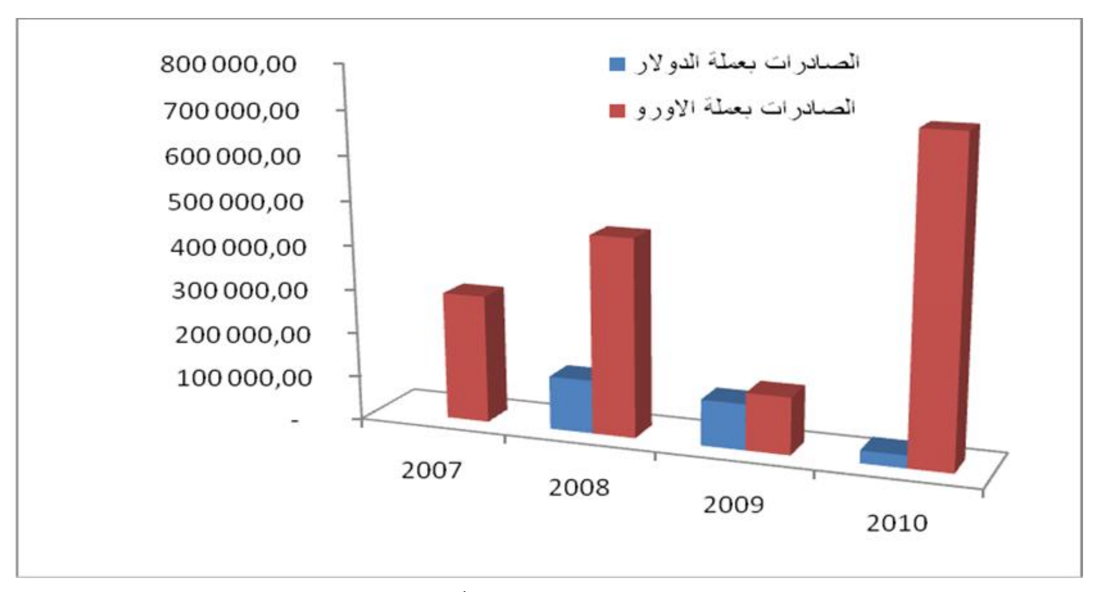
المنحنى رقم (1): التمثيل البياني للكميات المصدرة من التمور لولاية الوادي خلال الفترة 2007- 2010



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معطيات الجدول رقم (1).

ويمكن الايضاح أيضا من خلال التمثيل البياني المتعلق بالقيمة من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (2): التمثيل البياني للصادرات من التمور لولاية الوادي خلال الفترة 2007- 2010



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 1.

من خلال المحنى البياني الذي تم إدراجه أعلاه يتبين لنا أنه هناك زيادة في صادرات التمور لولاية الوادي من سنة 2007 إلى سنة 2008 ثم نقصت بشكل كبير وذلك راجع لسبب تراجع مؤسسة من المؤسسات المصدرة للتمور في الولاية عن التصدير وهذا لأسباب نجهلها، وبقيت مؤسسة أخرى تنشط في مجال التصدير للتمور في ولاية الوادي وهي مؤسسة الضاوية فقط، أما في سنة 2010 تشهد قيمة الصادرات ارتفاع كبير للصادرات من التمور وهذا راجع أولا إلى الكميات التي شهدها عام 2010 والنوعية الرفيعة المنتجة بهذا العام، وكذا إلى مختلف التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والإعانات التي تقدمها الدولة لهذه المؤسسة التي تنشط في ميدان تصدير التمور حيث تحصلت هذه الأخيرة على برنامج الشباك الوحيد المتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تمنحها مختلف التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية المذكورة أعلاه والتي تستخدمها لإنجاح عملية التصدير في كل مرة ومن سنة إلى أخرى، من خلال استعمالها للوفورات الضريبية المتحصل عليها من خلال الإعفاء المتحصل عليه من إدارة الضرائب، وكذا الإعانات المتحصل عليها من مختلف الجهات الرسمية في الدولة.

الخاتمة:

من خلال الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي يمكن القول أن تطبيق سياسة جبائية تحفيزية في أشكالها المختلفة التي تراعي طبيعة المنطقة التي تنشط فيها المؤسسات وفي هذه الحالة النشاط الذي تقوم به هو تصدير التمور، وسواء كان هذا التحفيز ضمن الأنظمة العامة أو الخاصة، فإن ذلك يعمل على تحسين مستويات التصدير لكميات التمور المنتجة خلال مختلف السنوات رغم تذبذب نوعية الانتاج فكل ينة تكون النوعية مختلفة، ورغم ذلك نجد المؤسسة تقوم بتصدير التمور والاستفادة من التحفيزات الممنوحة لهذه المؤسسة، ومن خلال الاتصال بمسيري هذه المؤسسة تم إعلامنا بأنه هناك عنصر مهم ألا وهو: كثرة الإجراءات البيروقراطية والشروط الموضوعة لتقديم التحفيز الجبائي للمؤسسات والتي تجعلها تحد من تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا قبل وضع التحفيز سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للدولة، وعلية يتم

نصح الأطراف المعنية بتقليل من هذه الإجراءات البيروقراطية لتحسين الأوضاع وأن تجعل المؤسسة تزيد اهتمامها من عملية التصدير فقط دون الاهتمام بهذه الإجراءات البيروقراطية التي تشغل بال المسيرين.

Le conditionnement des dattes en Algérie Constats et perspectives.

أ. بن زيوش صلاح الدين
Département des sciences agronomiques,
Université Mohamed Khider – Biskra -
Sbenziouche@yahoo.fr

Résumé :

Beaucoups d'études ont montré le disfonctionement de la filière datte en algerie en amont et en aval. Le but de cette communication c'est l'évaluation des conditions techniques et sociales du maillon de conditionnement des dattes en Algérie., un segment très important de l'aval de cette filière. L'étude a été basé sur les donnés collectées à partir d'une enquête sur terrain dans la région de la région de Tolga, l'une des plus importante régions phoenicicoles du pays, auprès d'un échantillon des phoeniciculteurs et des unités de conditionnement.

L'analyse a illustrée le mal fonctionnement de ce maillon, et sa difficulté à réaliser ses potentialités ; qui restent en deça des objectifs escomptés à tous les niveaux. En effet, les unités de conditionnement des dattes, déjà insuffisantes, ont des structures et des volumes d'activité très faibles et ne s'occupent généralement que de la commercialisation des dattes sans passer véritablement au stade de la transformation. D'autres parts, le conditionnement des dattes reste limité à certaine variété et nul projet n'est envisagé en matière de transformation et de conditionnement des autres variétés. Cela résulte de l'inexistence d'une dynamique dans ce sens. En revanche, les opérations de conditionnement des dattes chez les phoeniciculteurs dans la région d'étude sont très classiques et traditionnelles .

Bien qu'il a connu des réformes multiples, toutes les actions de l'Etat dans ce segment restent insuffisantes par rapport au potentiel de production en quantité et en qualité, et en regards des résultats enregistrés en Tunisie, principal concurrent sur les marchés internationaux,. Se qui signifie que plusieurs contraintes d'ordre techniques et socioéconomiques sont à l'origine de cette situation.

Mots clés : Dattes, Conditionnement, Difficultés, Transformation, Phoeniciculteurs.,Reformes



1.Introduction.

Les dattes sont souvent présentées sur les marchés des régions phoenicicoles, en vrac, dans des sacs ou disposées dans des corbeilles, à l'état hydraté ou semis hydraté à faible valeur marchande. Les dattes de meilleure qualité, qui nécessitent des traitements, sont commercialisées directement en boites de carton mais sont faiblement disponibles sur les marchés (Benziouche, 2000).

Néanmoins, les consommateurs nationaux et internationaux préfèrent les dattes molles ou conditionnées; ce conditionnement consiste essentiellement à les réhumidifier à un taux d'humidité à peu prés comparable à celui des dattes molles, donc à les ramollir et en même temps à les nettoyer et à leur donner une apparence agréable et luisante par une sorte de glaçage puis à les emballer dans des boites de différentes qualités et catégories.

Ce travail est le fait de nombreux conditionneurs qui sont dans le métier depuis longtemps et qui travaillaient d'abord de manière artisanale avant d'adopter des techniques modernes. Ces conditionneurs jouent un rôle central dans l'itinéraire suivi par les dattes algériennes notamment celles destinées à l'exportation.(Benziouche , 2000)

Nous allons dans cette communication procéder à une analyse microéconomique de ce maillon dans la région de Tolga l'une des régions phoenicicole du pays; notamment de point de vue qualité; grâce à la fameuse variété Deglet Nour, et ceci par une étude approfondie des résultats de l'enquête réalisée auprès des conditionneurs de dattes (4 conditionneurs) et auprès des phoeniciculteurs du panel. L'objectif de cette étude est d'avoir une meilleure connaissance du segment conditionnement et de ses acteurs : les exploitants d'abord, les usines de conditionnement ensuite. L'objectif est aussi la connaissance des stratégies et du comportement de ces acteurs ainsi que leurs performances techniques et économiques et enfin leurs contraintes.

2. Le conditionnement industriel.

D'une manière générale, le segment conditionnement des dattes dans la région comme dans les autres régions phoenicicoles du pays est principalement orienté vers l'exportation parce que le marché algérien est peu consommateur des produits transformés vu le faible pouvoir d'achat des consommateurs et les habitudes alimentaires qui privilégient la consommation des produits frais.

Au plan industriel, la capacité de conditionnement et de transformation des dattes a plus que doublé au cours de la dernière décennie dans la daïra, grâce à l'extension des unités existantes et à l'installation de nouvelles unités. (Subdivision agricole de Tolga, 2009). En termes d'unités de conditionnement, on recense 4 unités de conditionnement, toutes installées dans la commune de Tolga. Par rapport à la wilaya, la daïra représente près de 20% de la capacité totale de conditionnement et 14% du total d'unités de conditionnement localisées dans la wilaya (DSA de Biskra, 2009). Néanmoins, cette capacité de conditionnement reste très faible en regard des quantités de dattes produites dans la région et qui nécessitent une valorisation et un conditionnement. En outre le système classique de conditionnement des dattes est dominant dans ces unités. La totalité de ces unités ont des difficultés à fonctionner à pleine capacité, le taux de réalisation de leurs objectifs ne dépassant pas 45% en moyenne.

Cette discordance entre la capacité de conditionnement et la production engendre des transferts de quantités importantes vers les unités installées ailleurs soit dans le reste de la wilaya, soit dans le nord du pays. Ces transferts impliquent des charges de transport assez importantes et augmente le coût du conditionnement ce qui remet en cause la compétitivité du produit.

On notera que la région d'étude est dépourvue de toute autre activité de transformation à l'échelle industrielle ou semi-industrielle. Ainsi, on constatera l'absence de production de produits finis dérivés des dattes alors qu'il est possible d'en inventorier plus de 30, tels que la confiture, le jus, les barres de fruit avec des fragments de dattes (Benahmed, 1998) . Les seuls dérivés connus et produits localement sont la pâte de dattes Ghars et la datte dénoyautée fabriquée par certains conditionneurs.

Notre enquête au niveau des unités de conditionnement des dattes dans la région, montre que la maitrise technique et le savoir faire dans l'activité reste faible puisque 40% seulement ont une expérience dans le conditionnement des dattes. Cette expérience est soit héritée des parents qui pratiquent ou qui ont déjà pratiqué cette activité, soit acquise aux unités de l'OND (Association des exportateurs de dattes, 2009) On relèvera que parmi ces conditionneurs, on ne rencontre aucun spécialiste en conditionnement et en froid (technicien ou ingénieur) et qu'aucun n'a bénéficié des résultats des institutions de recherche ni de formation dans le domaine.

Parmi les enquêtés, 75% ont réalisé leur investissement après 1990, période à partir de laquelle l'Etat a libéralisé le commerce extérieur et a encouragé l'investissement privé, dans le cadre du programme du PNDA) (Benziouche, 2008). Statutairement, 25% de l'échantillon sont des SARL issues de la dissolution de l'ex OND après 1998. Tous ces intervenants implantés dans la région ne font que le conditionnement des dattes pour l'exportation plus que pour le marché local. Ce qui limite leur fonctionnement à une période courte durant l'année.

2.1. Stratégie des conditionneurs en matière d'aprovisionement et d'ecoulement

Afin d'atteindre leurs objectifs en matière d'approvisionnement en dattes, différentes stratégies sont mises en oeuvre par ces acteurs de la filière.

La première de ces stratégies, c'est les avances financières accordées aux producteurs et aux collecteurs, la fourniture à l'avance des emballages (caisses) pour faciliter leurs activités ainsi que la garantie d'un payement cash des quantités achetés.

La seconde stratégie consiste à jouer aussi le rôle de collecteur, en créant des centres de collecte ou des points de collecte et d'achat des dattes, qui sont répartis dans les zones de production des dattes dans la région et même hors région. Une troisième stratégie consiste à s'approvisionner auprès des grossistes et des collecteurs et même des phoeniciculteurs .

Pour l'approvisionnement en matières premières et l'emballage utilisés dans le conditionnement des dattes, ces conditionneurs recourent à l'importation d'une part, et d'autre part, aux produits nationaux qui ont connu une grande amélioration en quantité et en qualité ces derniers temps, notamment avec la mise en place de plusieurs investissements privés dans ce domaine en plus de la production des ex usines de l'ENAPAC de Oued Smar et BBA.

En matière de vente de leur propre produit, les conditionneurs ciblent le marché domestique où ils écoulent de petites quantités qui représentent une proportion faible de la production totale car il ne s'agit que des excédents éventuels par rapport à la demande sur les marchés extérieurs. En réalité donc, les marchés cibles des conditionneurs sont les marchés extérieurs vis-à-vis desquels ils adoptent une même stratégie que les exporteurs.

La moitié des unités enquêtées, proposent des produits transformés à l'exportation tels que les pâtes de dattes et les dattes Deglet Nour de première qualité dénoyautées. Celles-ci sont obtenues par une opération (manuelle ou mécanique) qui consiste à enlever les noyaux des dattes, pour pouvoir préparer divers produits à base de dattes .

On a constaté que certains conditionneurs se limitent seulement au conditionnement des dattes et ne font pas les pâtes bien qu'ils disposent des équipements spécifiques. Ces conditionneurs avancent comme argument, la concurrence et l'absence totale de contrôle de la part des services spécialisés, surtout que le marché local est la destination première de ce produit.

2.2. Les contraintes des conditionneurs industriels

Notre enquête au niveau des unités de conditionnement nous a permis de relever plusieurs contraintes qui entravent le développement de ce maillon de la filière dattes. D'après ces acteurs ces contraintes sont :

- la mauvaise qualité des dattes présentées par les collecteurs et les phoeniciculteurs.
- la forte concurrence entre les conditionneurs pour s'accaparer des dattes de meilleure qualité et pour l'écoulement des produits.
- la mauvaise qualité des emballages produits localement contraint à l'importation d'emballages de l'étranger à des coûts très élevés en devises ; ce qui se répercute sur le coût de revient des dattes conditionnées et diminue les capacités de concurrence des autres conditionneurs sur les marchés internationaux.
- la rupture d'approvisionnement en emballage et autres matières premières importées induit parfois l'arrêt de la chaîne de production pendant plusieurs jours.
- l'absence de financement bancaire et les grandes difficultés d'obtention de crédits en devises pour faire face aux charges extérieures (Ourare, 2009).
- l'insuffisance du savoir-faire spécialisé dans le conditionnement des dattes, il n'y a aucun spécialiste en conditionnement et en froid (techniciens ou ingénieurs) dans ces unités.
- le faible taux d'encadrement explique la non-disponibilité de laboratoire de qualité au niveau des unités. Contrairement aux dattes tunisiennes, les dattes algériennes sont lésées par l'absence totale de publicité au plan national et international et au niveau de tous les médias et ceci, chez tous les conditionneurs, suite à son coût élevé.

3. Le conditionnement des dattes chez les phoeniciculteurs.

La quasi-totalité des phoeniciculteurs de la région d'étude, soit 79.16%, font toujours le conditionnement de leur production alors que les 20.83% ne le font pas toujours ou le font sur quelques variétés seulement. Néanmoins, les opérations de conditionnement des dattes chez les phoeniciculteurs dans la région d'étude restent très classiques et traditionnelles. Ces techniques varient d'un acteur à l'autre, d'une variété à une autre, voire d'une catégorie de tri à l'autre, selon la destination.

Tableau 1 Répartition des exploitations enquêtées selon le niveau de pratique du conditionnement des Deglet Nour.

	Total des exploitations enquêtées		Fait le conditionnement		Ne fait pas le conditionnement	
	Nombre	%	Nombre	%	Nombre	%
Total	120	100	95	79.16	25	20.83

Source : Données de l'enquête.

3.1. Description du conditionnement des dattes chez les phoeniciculteurs

Les techniques traditionnelles de conditionnement des dattes restent très répandues dans la région d'étude et varient d'une variété à une autre:

Les dattes sèches (Mech Degla, Degla Beida) sont récupérées et chargées dans des sacs de jute puis transportées jusqu'au lieu de dépôt ou lieu de vente.

Pour les dattes molles, principalement la variété Ghars, le conditionnement consiste à les tasser dans des peaux de mouton ou dans des sacs de jute ou de toile, actuellement dans des bidons et de bouteilles de plastique recyclées. Ces masses de dattes tassées sont vendues au marché ou autoconsommées car elles entrent dans la préparation de certaines pâtisseries.

Le conditionnement des dattes Deglet Nour varie d'une catégorie de tri à l'autre (Belguedj, 2004). S'il s'agit de la catégorie de premier choix, la technique consiste à laisser ces dattes en régimes, en les couvrant de papier ou de plastique. Parfois, ils sont subdivisés en régimes plus petits puis mis dans une boite de carton.

Mais, s'il s'agit de dattes sous forme branchettes, de bonne qualité, elles sont placées dans des caisses en plastique de 11 à 12 kg ou dans des boites d'emballage de différents poids de 1 kg jusqu'à 10 kg. Pour les autres catégories de tri, du tout-venant à la Martoba, le conditionnement ne dépasse pas la mise en caisse de plastique, généralement de plus 20 kg, et sans aucune enveloppe. La mise en place dans la daïra d'un grand nombre de chambres froides, a encouragé 19% des producteurs à stocker une partie de leur production des trois premières catégories de tri (régimes, branchette et tout-venant), soit dans leurs propres chambres froides comme, ou dans des chambres louées .

D'autre part, certains agriculteurs extraient d'une manière traditionnelle certains produits dérivés des dattes et des sous produits du palmier tels que le miel ou la confiture, mais ces dérivés sont destinés généralement à l'autoconsommation.

3.2. Les contraintes de conditionekment chez les phoeniciculteurs.

Parmi les causes qui empêchent les producteurs de conditionner leur production, il y a :

- pour 28.33% des producteurs enquêtés, le coût d'achat élevé de l'emballage et le prix du transport pour aller les chercher.
- d'autres enquêtés (37,5%), déclarent que l'emballage et le conditionnement des dattes dans leurs régions sont généralement non rentables.
- Pour 15.83%, la mauvaise qualité des dattes due aux aléas climatiques ou à la mauvaise conduite des palmeraies.
- pour 8,33%, c'est l'absence de lieu de stockage.

Tableau 2 Répartition des exploitations enquêtées selon les contraintes du conditionnement des dattes.

Type d'exploi-tations	Total des Exploitations Enquêtées		Problèmes de stockage		coût d'emballage élevé		Faiblesse des Prix		Mauvaise qualité	
	Nbr	%	Nbr	%	Nbr	%	Nbr	%	Nbr	%
Total	**120**	100	10	8,33	46	28.33	45	37,5	19	15.83

Source : Données de l'enquête.

La totalité des producteurs de la région ne font pas la désinsectisation ni aucun traitement des dattes **(Benziouche, 2010).** Bien qu'elle soit rarement faite dans les vergers, elle est inexistante durant le stockage et le conditionnement .

En outre, cette absence de désinsectisation au départ de la récolte constitue une lacune qui n'est pratiquement comblée nulle part ailleurs. Les larves ont alors devant elles, un temps suffisant pour se développer (Djerbi, 1993) et faire des dégâts surtout sur les dattes à destination du marché national.

Donc, il n'est pas rare de trouver par la suite des produits conditionnés contaminés dans nos marchés. Tel est d'ailleurs l'un des arguments sur lesquels s'appuient ces dernières années la propagande tunisienne sur la Deglet Nour algérienne mise sur les marchés européens, pour lui permettre de s'imposer sue le marché européen (Benziouche, 2006).

Conclusion.

Le maillon de conditionnement des dattes a connu des réformes multiples. La dissolution de l'OND et la privatisation de ses unités, la libéralisation du commerce extérieur, et le financement des investissements dans ce dommaine. Un grand nombre d'unités de conditionnement-transformation a été mis en place. Cependant, ces unités de conditionnement des dattes, déjà insuffisantes, ont des structures et des volumes d'activité très faibles. et ne s'occupent que de la commercialisation des dattes destinées à l'exportation et au marché national .Mais, toutes ces actions restent insuffisantes par rapport au potentiel de production en quantité et en qualité alors qu'en Tunisie, principal concurrent sur les marchés internationaux ce type d'investissement est très important déjà en 1998 (Benahmed, 1998),

Le conditionnement des dattes reste limité à la variété Deglet Nour et nul projet n'est envisagé en matière de transformation et de conditionnement des autres variétés. Cela résulte de l'inexistence d'une dynamique dans ce sens et d'actions de promotion des catégories de qualité dites communes et ses écarts qui restent inconnues, tant à l'échelle nationale qu'à l'extérieur.

Les opérations de conditionnement des dattes chez les phoeniciculteurs dans la région d'étude sont très classiques et traditionnelles sans aucune désinsectisation ni au stade de la culture ni durant le stockage, ce qui explique la présence, parfois, des dattes conditionnées contaminées dans les marchés.

La non maîtrise de l'aspect qualité au niveau des exploitations et des unités de conditionnement où le contrôle se limite le plus souvent à la qualité phytosanitaire, ignorant la qualité physique et chimique .La fixation des prix à la production se fait sur présentation des dattes.

Toutefois, la multiplication des unités de conditionnement a induit une amélioration de ce maillon de la filière et a créé une nouvelle dynamique dans la chaîne de commercialisation des dattes. Elle a permis une diversification et amélioration de la qualité du conditionnement à un niveau plus au moins acceptable.

Référence bibliographique.

Association des exportateurs des dattes de la wilaya de biskra, Rapprt d'activité 2009.

Belguedj A. Analyse diagnostic du secteur du palmier dattier en Algérie; Etude des marches des produits du palmier dattier au Maghreb. PNUD, 2004.

Benahmed G . Analyse de la filière datte en Tunisie. Mémoire de DEA, ENSA de Montpellier, France, 1998, 200 p.

Benziouche S. Analyse de la filière datte en Algérie, étude de cas les daïras de Djamaa et Mghaer. Thèse de magister en Sciences Agronomiques. INA, Algérie 2000. 400 pages

Benziouche S. L'agriculture dans la vallée de Oued Righ : Quelques éléments d'analyse. Revue des sciences humaines, n°10, 2006 ; Université de Biskra, p. 100-112.

Benziouche S. l'impact du PNDA sur les mutations du système de production oasien dans le sud algérien. Rev Rég Ar n°21, 2008; IRA Tunis: pp1321-1330

Benziouche, S, F Chehat, La conduite du palmier dattier dans les palmeraies des Zibans; (Algérie) Quelques éléments d'analyse. *Revue EJSR EUROJOURNALS,n°42,* 2010 *pp644-660.*

Djerbi M. Les maladies des palmiers dattiers dans le moyen orient et l'Afrique du nord. Al watan printing press, Liban, 1993. 150p

DSA. Direction des services agricoles de Biskra. Rapport d'activité, Algérie 2008.

Ourare N.Le financement des exportations en Algérie, étude des exportations des dattes du Biskra. Algérie. Mémoire de licence en sciences économiques, Univ de Biskra, 2009.159 p.

Subdivision agricole de la daïra de Tolga, Rapport d'activité, Algérie 2009.

